المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)

تحليل أدوار المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات: نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً

إعداد:
المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

١٤٤٧ هـ
٢٠٢٥م

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)
تحليل أدوار المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات: نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً


بسم الله الرحمن الرحيم



تحليل أدوار المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات: نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

الفريق البحثي

أ.د. ماجد بن عبدالرحمن السالم

د. أضواء بنت ثامر بن مدعوج

جميع الآراء والاستنتاجات الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الفريق البحثي وهو المسؤول عما ورد في مضمونها

فهرس المحتويات

الفصل الأول: مدخل الدراسة

مقدمة الدراسة	١٦
مشكلة الدراسة	١٩
أهداف الدراسة	٢١
أسئلة الدراسة	٢١
أهمية الدراسة	٢٢
حدود الدراسة	٢٢
مصطلحات الدراسة	٢٣

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري/ المبحث الأول: المراكز البحثية	٢٨
الإطار النظري/ المبحث الثاني: الأطر التشريعية على المستوى الدولي والمحلي	٣٤
الدراسات السابقة/ المبحث الأول: الدراسات ذات العلاقة بالمراكز البحثية	٤٢
الدراسات السابقة/ المبحث الثاني: الدراسات ذات العلاقة بالتشريعات والقوانين الدولية والمحلية للأشخاص ذوي الإعاقة	٤٥
التعقيب على الدراسات السابقة	٤٨

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة	٥٤
مجتمع وعينة الدراسة	٥٥
أدوات جمع البيانات: المرحلة الأولى من الدراسة	٥٧
أدوات جمع البيانات: المرحلة الثانية من الدراسة	٥٨
أدوات جمع البيانات: المرحلة الثالثة من الدراسة	٥٩
التحقق من الصدق والثبات	٦٠
تحليل البيانات	٦١
الاعتبارات الأخلاقية	٦٣
محددات الدراسة	٦٣

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة

أولاً: نتائج السؤال الأول ومناقشتها	٦٧

ثانياً: نتائج السؤال الثاني ومناقشتها ٧٢
ثالثاً: نتائج السؤال الثالث ومناقشتها ٨٨
رابعاً: نتائج السؤال الرابع ١٣٢
التوصيات ١٤٤
آفاق للأبحاث المستقبلية ١٤٥
الخاتمة
المراجع
المراجع العربية ١٤٧
المراجع الإنجليزية ١٥٢

فهرس الجداول

جدول رقم (١): أعداد المراكز البحثية الفعالة في بعض دول العالم	٣٠
جدول رقم (٢): مستوى الدراسات في مجال الإعاقة	٣٣
جدول رقم (٣): المقارنات المرجعية في الأنظمة والتشريعات لذوي الإعاقة	٣٦
جدول رقم (٤): مواد نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٤٠
جدول رقم (٥): خصائص المشاركين في الدراسة	٥٧
جدول رقم (٦): التوافق بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسياسات وأنظمة المملكة	٦٩
جدول رقم (٧): أنواع المراكز البحثية، وتخصصها، ومناطق تواجدها	٧٢
جدول رقم (٨): فئات مقياس استجابات مفردات الدراسة	٧٣
جدول رقم (٩): واقع الاتجاهات نحو تفعيل التشريعات والأنظمة	٧٣
جدول رقم (١٠): واقع الاتجاهات نحو التخطيط الاستراتيجي	٧٥
جدول رقم (١١): واقع الاتجاهات نحو البحث العلمي	٧٧
جدول رقم (١٢): واقع الاتجاهات نحو التأثير والنشر العلمي	٧٩
جدول رقم (١٣): واقع الاتجاهات نحو رأس المال البشري	٨١
جدول رقم (١٤): واقع الاتجاهات نحو التمويل والدعم المالي	٨٣
جدول رقم (١٥): واقع الاتجاهات نحو الشراكات التعاونية	٨٥
جدول رقم (١٦): واقع الاتجاهات نحو دعم الأشخاص ذوي الإعاقة	٨٧

فهرس الأشكال

شكل رقم (١): مستوى التأثير للمراكز البحثية	٢٧
شكل رقم (٢): الانتماء المؤسسي لمراكز الفكر في المملكة العربية السعودية	٢٩
شكل رقم (٣) الاحتياجات المالية أو المنح للبحوث	٣٠
شكل رقم (٤) الإطار المفاهيمي للدراسة	٣٢
شكل رقم (٥) منهجية اختيار المقارنات المرجعية	٣٣
شكل رقم (٦): المخطط الزمني لتطور أنظمة وتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة	٣٥
شكل رقم (٧): منهجية الدراسة وإجراءاتها	٥٢
شكل رقم (٨) سحب العينة من مجتمع الدراسة	٥٤
شكل رقم (٩): التحليل الموضوعي للبيانات	٦٠
شكل رقم (١٠): نتائج الدراسة	٦٤
شكل رقم (١١): الموضوعات الرئيسة المرتبطة بنتائج السؤال الثالث	٨٧
شكل رقم (١٢): الموضوعات الرئيسة والفرعية الخاصة للمحور الأول	٨٨
شكل رقم (١٣): الموضوعات الرئيسة والفرعية الخاصة للمحور الثاني	١٠٦
شكل رقم (١٤): الموضوعات الرئيسة والفرعية الخاصة للمحور الثالث	١١٢
شكل رقم (١٥): مقومات إنشاء معاهد بحثية ناجحة	١١٦
شكل رقم (١٦): دور المراكز البحثية في تفعيل مواد السياسة التعليمية	١٤٠

الفصل الأول
مدخل الدراسة

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أسئلة الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.

الفصل الأول: مدخل الدراسة

مقدمة:

إن تنظيم المعرفة يمثل طريقة إلى تشكيل رأس مال فكري يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع (Griffen, 2024). فينظر للبحث العلمي كتحقيق علمي ومنهجي للبحث عن حقائق جديدة في فروع المعرفة المختلفة، بالإضافة إلى توفيره فوائد عدة للأفراد والمجتمع المحلي والإقليمي والدولي على نطاق واسع (Basu, 2020). كما يُعدّ تفعيل الأنظمة والتشريعات أحد أوجه استثمار رأس المال الفكري المؤسسي، فمع تزايد دور مؤسسات الفكر والبحث على المستوى العالمي كعناصر فاعلة اجتماعياً، أصبحت هذه المؤسسات تقوم بدور محوري في تقديم أبحاث قائمة على الأدلة تسهم بشكل مباشر في عملية صنع السياسات العامة (Planells-Artigot, et al., 2021). تعمل هذه المؤسسات كجسر بين البحث العلمي وصناعة القرار، حيث توفر للحكومات وأصحاب المصلحة الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة. يبدأ هذا الدور من خلال رصد الواقع وتحليل الفجوات القائمة، مرورًا بنشر التوصيات والتقارير العلمية، ووصولاً إلى متابعة مدى الالتزام بتطبيق هذه التوصيات (Ivannikov & Shmonova, 2023).

يعد الاستثمار في البحوث ممكناً من تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في كافة المجالات، ويسهم في تمكين المواهب المحلية، وتنمية ثقافة البحث والاستكشاف، لذا من المهم تبني الاستراتيجيات الواعدة التي تسهم في رعاية بيئات بحثية مزدهرة (United Nations, 2025a)، وتأتي الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أهم المرتكزات سواء على المستوى المحلي أو الدولي من خلال بناء منظومة لتوفير فرص التعاون بين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية (Kern & Smutko, 2021). إذ تمكّن الشراكات البحثية من تحويل نتائج الدراسات إلى سياسات تنفيذية قابلة للقياس.

تؤكد الأدبيات أهمية التعاون الدولي في البحث العلمي بوصفه عنصرًا محوريًا في تعزيز الإنتاجية وتحسين جودة المخرجات البحثية على المستويين الوطني والعالمي (Babour & Alzamzami, 2021) وتشير البيانات إلى أن (٧٤,٦٤٪) من الإنتاج العلمي السعودي ناتج عن شراكات بحثية دولية، مما يعكس الدور الحيوي لهذا التعاون سواء لدى الباحثين الأفراد أو المراكز البحثية. ولا يقتصر أثره على زيادة عدد المنشورات العلمية، بل يعزز أيضًا من تأثيرها، حيث أظهرت الدراسة أن الأبحاث التي تتم بالتعاون مع باحثين دوليين تحظى بمعدلات استشهاد أعلى مقارنة بتلك التي تتم مع باحثين محليين (Shehatta & Mahmood, 2016). وهذا يعكس القيمة المضافة التي يجلبها التعاون الدولي من حيث تبادل الخبرات والمعرفة، وزيادة فرص الوصول إلى موارد بحثية متقدمة، وتعزيز جودة المخرجات العلمية. علاوة على ذلك، فإن التعاون عبر التخصصات المختلفة يُعد أمرًا ضروريًا لمواجهة التحديات المعقدة التي تواجهها المجتمعات اليوم، فهذا النوع من التعاون يسمح بتبادل وجهات النظر المتنوعة، مما يؤدي إلى حلول أكثر ابتكارًا وفعالية (Hall et al., 2018).

وفي نظرة فاحصة لفهم الوضع الحالي لمراكز الفكر السعودية في سياق رؤية (٢٠٣٠)

مقارنة بمراكز الفكر العالمية، قدم مركز البحوث والتواصل المعرفي (٢٠٢٥) تقريراً أوضح فيه أن هناك العديد من العوامل التمكينية التي دفعت عجلة التطوير والنمو في مراكز الفكر البحثية كرؤية (٢٠٣٠)، ورئاسة المملكة العربية السعودية لمجوعة العشرين (G٢٠)، والدور البارز لمجموعة التفكير (T٢٠)، وصولاً إلى إنشاء هيئة متخصصة في البحث والتطوير والابتكار في عام (٢٠٢١) ذات علاقة بتعزيز وتوليد المعرفة في المملكة العربية السعودية من خلال تحديد أبرز الأولويات الوطنية (هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، ٢٠٢٥). وعلى الرغم من التطور الكمي الملحوظ، إلا أن الأثر النوعي في صياغة التشريعات ما زال محدودًا. حيث تتجلى الوظيفة الرئيسية لمراكز الفكر في توفير منصة مناسبة لصناع السياسات وقادة الفكر، بالإضافة إلى توفير كيانات لتعزيز القدرات، إلا أن مراكز الفكر لم تصل إلى التفعيل الكامل، والذي بدوره سيغير من أدوار هذه المراكز لتصبح مساهمة في صناعة سياسات بناءً على التحليل العميق للدور الكامن لهذه المراكز.

ومن خلال تحليل التقارير الدولية، فقد أشار أخر تقرير صادر عن مؤشر التنافسية العالمية للمواهب لعام (٢٠٢٣) بأن ترتيب المؤشر المتعلق بالباحثين في المملكة بلغ (٦١) من أصل (١٣٤) دولة من ناحية التأثير (The Global Talent Competitiveness Index, 2025). كما تشير الميزر (٢٠١٧) أن هناك عوامل أخرى جعلت المملكة العربية السعودية تحتل مستوى متأخراً في الترتيب العربي لمراكز الأبحاث، وفي مقدمتها أن معظم مراكز البحوث تقع تحت إشراف الجامعات والجهات الحكومية، مما حد من تعميم نتائجها، بالإضافة إلى عدم إتاحة الدراسات والبحوث للجمهور، وتغطيتها إعلامياً، وقد يكون لحداثة بعض هذه المراكز البحثية، بالإضافة إلى قلة عدد الباحثين في مجالات معينة سبباً في بطئ النمو والتطور في المراكز البحثية، كما شكل الدعم المالي عائقاً في استدامة الإنتاج بشكل دائم ومستمر، مما يحدّ من قدرة هذه المراكز على الإسهام في تفعيل الأنظمة الوطنية ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في هذا السياق، تقوم مراكز الفكر بدور محوري في تعزيز القوانين والتشريعات، خاصةً تلك التي تستهدف دعم الأشخاص ذوي الإعاقة كفئة أساسية من فئات المجتمع. إذ تُعد هذه القوانين والتشريعات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ضرورة ملحة لضمان تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز جودة حياتهم، وتمكينهم كأعضاء فاعلين في المجتمع (دلالة، ٢٠٢٠). ومن خلال تحليل أبرز هذه التشريعات، تأتي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في طليعة هذه التشريعات، والتي تم اعتمادها في الساحة الدولية عام (٢٠٠٦) كإطار قانوني دولي، مما يتطلب من الدول الأطراف تعزيز السياسات والممارسات الشاملة لذوي الإعاقة ضمن التشريعات المحلية من خلال المواءمة بين التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية وبين أحكام ومعايير الاتفاقية التي نصت عليها، بما في ذلك تعزيز السياسات الشاملة ودعم البرامج التي تضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (United Nations, 2025b). وتشير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى معاهدة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والتي تهدف في مضمونها لحماية حقوق الإنسان وكذلك الكرامة المتأصلة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما توفر الحماية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة (McCallum, 2020).

لذا؛ تأتي أهمية هذه المراكز من كونها تمثل منارات فكرية تساهم في مواجهة التحديات المجتمعية من خلال إجراء البحوث العلمية الرصينة، ونشر المعرفة بين العلماء والأكاديميين، وذلك وفقاً للقضايا التي تركز عليها ورسالتها، ووظيفتها (Basu, 2020). كما تشمل إجراء وتنفيذ البحوث التطبيقية والأكاديمية من خلال الدراسات الاستطلاعية أو الاستشرافية وكذلك إصدار التقارير ورصد حالة المؤشرات في بعض المجالات، ويمتد دورها إلى نقل الخبرة والتي تتبلور في إقامة المؤتمرات والندوات المتخصصة، أو توفير برامج التعليم والتدريب للباحثين والأخصائيين، أو تعزيز التعاون مع المؤسسات والمنظمات المحلية والدولية، أو المشاركة الفاعلة في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة. ونتيجة لذلك؛ تبني هذه المراكز مجموعة من الأوليات البحثية والمجتمعية التي تسعى من خلالها تحقيق الغايات والأهداف الاستراتيجية على المستوى الوطني أو الدولي (Fraussen & Halpin, 2017).

وفي هذا السياق جرى تنفيذ دراسة تمهيدية preliminary study داعمة لهذا المقترح، حيث أجرى –فريق العمل– السالم (Alsalem, 2023) دراسة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعنوان: Towards New Disability Paradigms: Generating Equality in Saudi Arabian Policy in Light of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities سعت إلى قياس تأثير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة في عام (٢٠٠٨) على سياسة الإعاقة على المستوى الوطني في المملكة العربية السعودية. وقدمت الدراسة تحليلاً لبنود ومواد الاتفاقية وقياس مدى استجابة القطاع الحكومي والخاص لبنودها، أظهرت النتائج بروز تحدٍّ في تشكيل سياسات تنفيذية مستوحاة من هذه الاتفاقية على مستوى القطاعات وربطها بمؤشرات أداء ومبادرات ومشاريع ذات ارتباط بها، مما تسبب في انخفاض بعض مؤشرات الإعاقة على مستوى المملكة العربية السعودية (Alsalem, 2023). وبالتالي: تبرز الفجوة التي ستتناولها الدراسة الحالية والتي تتمثل في ضعف الربط بين بنود الاتفاقية والأنظمة الوطنية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تكشف مراجعة الأدبيات عن قصور واضح في الدراسات العربية والوطنية التي تتناول سياسات الإعاقة من منظور استراتيجي؛ إذ يندر وجود بحوث تُعنى بتحليل آليات تفعيل السياسات، أو دراسة السبل المحلية الكفيلة بضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقوقهم وفق إطار وطني مستدام. وفي المقابل، يميل معظم الإنتاج البحثي إلى التركيز على الجوانب التشغيلية والخدمية، مثل تقييم برامج قائمة أو وصف ممارسات ميدانية، دون التعمق في تحليل السياسات، أو دراسة فجوات الإنفاذ، أو استشراف الأولويات الوطنية. وبين ما هو متوافر فعليًا أنتج فجوة معرفية ملحوظة، قد تكون أحد أسباب التفاوت في مستوى التقدم بالخدمات؛ إذ إن غياب البحوث الاستراتيجية يُضعف القدرة على تطوير سياسات متكاملة، ويحد من كفاءة تنفيذها على أرض الواقع (Ahmed, 2024).

من هنا يتطلب الأمر أن يتم خلق مساحة هجينة بشكل أو بآخر بين المراكز البحثية والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مراكز البحوث الوطنية؛ لتحسين وتفعيل الأنظمة على المستوى

المحلي وفقاً لأطر المعاهدات الدولية بما فيها بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يخدم هذه الفئة المستهدفة، كونها لا تقتصر على إنتاج المعرفة العلمية فحسب، بل تمثل أدوات تسهم في ترجمة المعرفة العلمية إلى سياسات تطبيقية لها تأثيرها الإيجابي على المجتمع.

مشكلة الدراسة:

في الوقت الراهن تسعى مؤسسات الفكر والرأي إلى توسيع دورها ونفوذها في جميع أنحاء العالم، ويكمن التحدي المستمر الذي يواجه هذه المؤسسات في إنتاج أبحاث تعزز من تفعيل السياسات من خلال إشراك صناع السياسات والإعلام والجمهور بشكل فعال في القضايا الحاسمة التي تواجه الدول على المستوى العالمي (McGann, 2021). والمتأمل للوضع الحالي لمراكز الفكر يرى أن مسألة الاستباقية في اقتراح أفكار مبتكرة لصانعي السياسات لم يتم تناولها بشكل كافٍ، كما أن هناك نقصاً في الاهتمام الأكاديمي بالدور الذي تقوم به مؤسسات الفكر والرأي (Dehnavi et al., 2024). وتحت هذه المظلة الواسعة من التحديات تواجه الحكومات وصناع السياسات مشكلة مشتركة تتمثل في الاستفادة من المعرفة المتخصصة في عملية صنع القرار الحكومي، والحاجة إلى معلومات موثوقة وسهلة الوصول حول المجتمعات من قبل صناع السياسات، إضافة إلى معرفة كيفية عمل السياسات الحالية، وما البدائل المحتملة لها وتكاليفها، وعواقبها (ells-Artigot et al., 2021). وهو ما حدا بالدول الرائدة إلى إيجاد مؤسسات بحثية ومراكز فكر ودراسات متخصصة تساهم في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة في مختلف المجالات، وتفعيل دورها الحيوي في متابعة تطبيق أو تقييم هذه السياسات ونتائجها (Larrea & Karlsen, 2022).

وتماشياً مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) والتي سعت إلى زيادة حجم الاستثمار والتطوير، واستقطاب أفضل الباحثين المحليين والعالميين لتعزيز ورفع مكانتها في التصنيفات العالمية للبحث والابتكار، ورغبة منها في تحقيق هذه الغاية وضعت المملكة العربية السعودية أهداف طموحة لتصبح دولة رائدة عالمياً في هذه المجالات على مدى العشرون عاماً القادمة، والنموذج الريادي الذي تحتذي به الدول الأخرى (هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، ٢٠٢٥). ويتطلب ذلك منها العمل على ثلاثة بنود أساسية لتعزيز الممارسات البحثية والتي تتمثل في دعم البحث والتطوير، وتطوير البنية التحتية، وأخيراً حضانة الأعمال (Baek & Han, 2020). وتنعكس هذه التوجهات على الحاجة إلى أدوار بحثية فعالة تسهم في تحويل الأطر النظامية إلى تطبيقات عملية، خصوصًا في المجالات الحقوقية.

بالرغم من ذلك، نجد أن واقع الاستثمار في الأبحاث العلمية بالجامعات السعودية متوسطاً مقارنة بالدول الأخرى، كما أن هناك العديد من المعوقات بدرجة عالية تحد من الاستثمار المناسب في الأبحاث العلمية (المطيري، ٢٠٢٢). كما أظهرت نتائج دراسة إيجيري وآخرون (Igiri et al., 2021) حول مستوى الإنتاجية للأبحاث والدعم المقدم أن قلة الاهتمام من جانب صناع السياسات أثر على تمويل الأبحاث مما تسبب بدوره بقلة التمويل أو انعدامه، واكب ذلك تحديات أخرى للباحثين تمثلت في هجرة الأدمغة، ونقص الحافز، ونقص التدريب. والذي كان أيضاً أحد

الأسباب المؤثرة في الاحتفاظ بالباحثين أو تعيينهم، حيث برز هذا التحدي في دراسة راموس (Ramos, 2021) التي بحثت حول آراء القيادات في مراكز الأبحاث والتحديات التي تواجههم وكان أبرز نتائجها التوفيق بين العديد من المهام الإدارية، والبحثية، والتواصلية، والحصول على نتائج كافية ومستدامة. مما انعكس على النشاط البحثي لمراكز البحوث، وفعاليتها في تعزيز تطبيق السياسات.

علاوة على ذلك تظهر الحاجة للشراكات التعاونية البحثية لدفع سبل التنمية وتعزيز التقدم بين المجتمعات، بالرغم من التحديات التي تواجها الشراكات التعاونية البحثية كالمسافة المكانية، والاختلافات في اللغة، والثقافة، والمرحلة المهنية (Dusdal & Powell, 2021). وفي هذا السياق أوضحت دراسة خليف وعبد اللطيف (٢٠٢١) المتعلقة بدول المغرب العربي العديد من المعوقات والتحديات التي تعيق مراكز الفكر والأبحاث عن القيام بأدوارها، فبرزت في مشكلة التمويل، والافتقار إلى الموضوعية والاستقلالية في العمل، والفجوة القائمة بين مراكز الأبحاث وصناع القرار، وانعدام العمل المؤسساتي المستقل، ونقص الإمكانيات والقدرات التسويقية للإنتاج المعرفي والنشر العلمي، وكذلك ضعف المعلومات وعدم توافر قواعدها وفق النظم المعلوماتية الحديثة، وأخيرا وجود فجوة بين مراكز الأبحاث والبيئة المحيطة بها. مما يحتم ضرورة البحث في التحديات والبحث عن سبل الإصلاح وتعزيز الدور الحيوي لمراكز البحوث أسوة بنظائرها في الدول الرائدة.

من جانب آخر يجب أن تكون من ضمن الأولويات البحثية لمراكز البحوث في بحوثها الممولة معالجة مجال الرعاية الصحية، والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتلبية احتياجاتهم (Chan, 2024)؛ لتقديم فهم واضح وسد الفجوات حول التأثير الذي قد تحدثه الخدمات، والأنظمة، والسياسات (Hernando et al., 2018)، وتحديداً على الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تستند القرارات المتعلقة بتمويل البحوث إلى فهم الأولويات البحثية للأشخاص ذوي الإعاقة. وعززت دراسة بلانيلز-أرتيج وآخرون (Planells-Artigot et al., 2021) الدور الحيوي للمراكز البحثية من خلال تحليل فجوة الأداء لهذه المراكز باستخدام التحليل الببليومتري، حيث تم تحليل (٢١٦٢) دراسة وبحث، ركزت على أدوار المراكز البحثية لمدة ٣٥ عام (١٩٨٥-٢٠١٩)، والتي تم نشرها في شبكة العلوم Web of Science، وكان من أهم نتائج هذا التحليل هو قدرة المراكز في صناعة وتوجيه السياسات، كذلك ازدياد نسبة الاستشهادات لهذه الدراسات، والذي يدل بدوره مدى مصداقية نتائج هذه المراكز. ولتحليل الفجوة على المستوى المحلي، فقد أجرى السالم والزهراني (٢٠٢٢) دراسة بنفس التحليل الببليومتري على الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة المنشورة في المجلات العلمية المحكمة السعودية، حيث تبين ضعف الدعم المقدم، فمن أصل ٣٥٩ دراسة، تم تقديم الدعم المادي لعدد (١٩) دراسة فقط، مما يدل على عدم قدرة المراكز البحثية من توجيه البحث ليخدم الأولويات التي تعزز تفعيل السياسات. هذه التحديات مجتمعة قد تحدّ من قدرة المراكز البحثية على الإسهام الفعلي في تفعيل الأنظمة والسياسات الوطنية.

لذا تأتي القيمة المضافة للبحث الحالي من خلال المقاربة الجادة بين الأبحاث السابقة وسد

الفجوة بتسليط البحث حول نطاق جغرافي واحد وهو المملكة العربية السعودية، والبحث في دور مراكز الفكر والبحوث كقوى فكرية توفر التحليل والبصيرة والتوصيات اللازمة لصناع القرار لخدمة هذ الفئة، وتفعيل السياسات الخاصة بهم (Barati, 2025). من خلال الشمول والإحاطة بجميع المسائل والعوامل المؤثرة على فعالية مراكز البحوث كالتمويل والتخطيط الاستراتيجي، والتأثير والنشر العلمي، والباحثين، والشراكات التعاونية في إطار القانون التشريعي للأشخاص ذوي الإعاقة المتمثل في نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً، لتحسين الممارسات والسياسية الحالية في جميع الشؤون الخاصة بذوي الإعاقة، كون هذا التشريع يمثل مرحلة جديدة تتطلب تكاتف الجهود بين مؤسسات الدولة المختلفة لتعزيز الخدمات والتمكين، وبالتالي؛ يتمثل سؤال الدراسة الرئيس في: ما أدوار المراكز البحثية في تفعيل نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وما أثر هذه المراكز على مستوى صناعة سياسات تنفيذية منبثقة من هذا النظام؟.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الحالي إلى:

- تحليل أدوار المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.
- تقييم مستوى تأثير أدوار المراكز البحثية في صياغة وتنفيذ ومتابعة الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على إسهامات المراكز البحثية في رسم السياسات ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- اقتراح ملامح سياسة تعليمية لتفعيل نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التعليم استنادًا إلى نتائج الدراسة التحليلية.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس:

ما أدوار المراكز البحثية في تفعيل نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟ وما أثر هذه المراكز على مستوى صناعة سياسات تنفيذية منبثقة من هذا النظام؟

ويتفرع من السؤال الرئيس عدد من الأسئلة البحثية ذات العلاقة:

١. كيف تسهم المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية؟
٢. كيف يتم قياس مستوى تأثير أدوار المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية؟
٣. إلى أي مدى أسهمت المراكز البحثية في رسم السياسات ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً على الأنظمة والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة

العربية السعودية؟

٤. ما السياسة التعليمية لتطبيق نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التعليم؟

أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة النظرية من:

- التطلع إلى تقديم وثيقة حول السياسة التعليمية لذوي الإعاقة قائمة على البحث والمراجعة المستفيضة تسهم في تفعيل نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التعليم.
- إثراء القاعدة المعرفية بآليات تفعيل المراكز البحثية لدورها الريادي في تطوير السياسات التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.
- تأمل الدراسة الحالية تقديم إطاراً نظرياً يستخدم في تحليل كيفية تفاعل المراكز البحثية مع الجهات التشريعية والتنفيذية للسياسات، مما يدعم الدور الاجتماعي للمراكز البحثية في قدرتها على دعم السياسات من خلال الأبحاث العلمية.

كما تمتد الأهمية التطبيقية للدراسة إلى:

- السعي إلى حصر المراكز البحثية وقياس مدى تأثيرها في تفعيل الأنظمة والتشريعات المحلية، وبالتالي تعزيز الدور الحيوي لمراكز الأبحاث في خدمة ذوي الإعاقة؛ لزيادة تمكينهم في المجتمع على كافة المستويات.
- تأمل الدراسة الحالية دعم وثيقة السياسة التنفيذية التعليمية للمسؤولين وصناع القرار في تفسير الإجراءات والعمليات لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيادة التأثير الإيجابي لنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على جودة تعليم ذوي الإعاقة.
- تحاول الدراسة الحالية تقديم حلولاً وتوصيات عملية للمراكز البحثية في كيفية تعزيز الأنظمة والتشريعات المحلية، ودعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: انحصر تطبيق الدراسة على مجال تحليل أدوار المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات، واعتبار نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفترة من ديسمبر (٢٠٢٤) إلى مايو (٢٠٢٥).
- الحدود المكانية: طبقت الدراسة على ما يقارب (٦١) مركزاً بحثياً موزعاً على مختلف المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية، وذلك يشمل المراكز البحثية التابعة للجهات الحكومية والجامعات، وكذلك المراكز البحثية المستقلة والمؤسسية.
- الحدود البشرية: اشتملت الدراسة على المراكز البحثية في مختلف القطاعات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

التحليل Analysis:

يشير التحليل إلى تفكيك وتجزئة المعلومات والعناصر المكونة لموضوع ما، بما يساعد في توضيح تسلسل الأفكار والعلاقات التي تربطها، وكيفية تنظيمها، وبالتالي فهم بنيتها والعمل على تنظيمها في مراحل لاحقة (Creswell & Creswell, 2018).

ويعرف إجرائياً: بأنه الفهم الواضح والتفصيلي لأنشطة المراكز البحثية وأدوارها، مع تقييم دقيق لفعاليتها ومدى إسهاماتها البحثية في تحقيق الأهداف المرجوة، سواء على المستوى المعرفي والعلمي أو على المستوى التنفيذي، بالاعتماد على أدوات الدراسة الكمية والنوعية معاً.

أدوار Roles:

يشار بالأدوار إلى قدرة المراكز البحثية على تحقيق الأهداف من خلال بناء بيئة بحثية محفزة تسهم في إنتاج أبحاث مؤثرة لتطوير المعرفة، وذلك بإقامة العديد من المجموعات البحثية التي تثري مخرجات هذه المراكز (Kumar, 2017).

وتعرف إجرائياً: بأنها المظاهر والأنشطة التي تقوم بها المراكز البحثية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وأولياتها البحثية، وتوقعات المجتمع منها، والتي تم استيضاحها في المقابلات الفردية شبة المنظمة.

المراكز البحثية Research Centers:

منظمات تمكن صناع السياسات من اتخاذ القرارات حول السياسات العامة، فتقوم بتحليل أبحاث السياسات العامة، أو المشاركة في البحوث ذات الاهتمام بالسياسات والتحليل، وتقديم المشورة حول العديد من القضايا المحلية والدولية (McGann, 2021).

وتُعرَّف إجرائياً: بأنها وحدات بحثية رسمية تُعنى بدراسة وتحليل السياسات التعليمية، بغاية تحفيز النشاط العلمي، وتعزيز فاعلية السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لدى صُنّاع القرار، والتحقق من أثرها في جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بالاعتماد على أدوات الدراسة.

الأنظمة والتشريعات Regulations and Legislation:

وفقاً لروزشتاين وجونسون (٢٠١٤/ ٢٠١٨): تشير إلى القوانين التي تصدر عن الهيئات التشريعية.

ويميز كوستي وآخرون (Kosti et al., 2019) بين التشريع والنظام وفقاً لمصدرها، فالتشريع يصدر من قبل الهيئات التشريعية، والتنظيم يوضع من قبل السلطة التنفيذية، لذا هما مفهومان منفصلان يحافظان على تقسيم واضح للعمل، فالتشريع يحدد مبادئ السياسة العامة، والتنظيم ينفذ هذه المبادئ، ويدخل التشريعات حيز التنفيذ.

وتعرف إجرائياً بأنها: اللوائح المنظمة في المملكة العربية السعودية، والتي تهدف إلى تحسين جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجالات المختلفة، والتحقق من مدى تفعيلها وتنفيذ السياسات بشأنها بالاستناد على تحليل المحتوى للوثائق الرسمية.

نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة System Of Rights Of Persons With Disabilities:

هو النظام البديل عن «نظام رعاية المعوقين» والذي صدر لعام (١٤٤٥)، ليكون شاملا لجميع متطلبات حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكنهم من الحصول على حقوقهم وتعزيزها، تم تأطيره وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اشتمل على المبادئ الأساسية ذات الصلة بالإعاقة كإمكانية والوصول، والترتيبات التيسيرية، وعدم التمييز على أساس الإعاقة (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٢٥).

ويعرف إجرائياً: بأنه النظام الرسمي والمنظم لجميع شؤون الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، والذي بموجبة تقوم القطاعات المختلفة بوضع السياسات التنفيذية بناء على ما نص عليه من مبادئ عامة، كعدم التمييز على أساس الإعاقة، وشمول التشريعات، والسياسات، والبرامج الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك تمكينهم من المشاركة في إدارة قضاياهم.

النموذج Model

قدم أبو النصر (٢٠١٨) تعريفاً لمصطلح النموذج باعتباره بناء مفاهيمي يبسط الأجزاء المعقدة من الواقع، ويحدد المكونات الرئيسية لموضوع معين، والعلاقات المتبادلة بينها، ويهدف النموذج إلى الاسترشاد به في الفهم، والتحليل، والتفسير، والتنبؤ.

ويعرف إجرائياً: بأنه مثال تطبيقي يستند عليه لتأطير العلاقات وتوضيحها ما بين المراكز في البحث الحالي من خلال نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كنموذج للفهم والتحليل والتنبؤ المستقبلي.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري، ويشتمل على المحاور الآتية:

- المبحث الأول: المراكز البحثية.
- المبحث الثاني: الأطر التشريعية لذوي الإعاقة على المستوى الدولي والمحلي.

ثانيًا: الدراسات السابقة، وتشتمل على المحاور الآتية:

- المبحث الأول: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمراكز البحثية.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتشريعات والقوانين الدولية والمحلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الإطار النظري

تمهيد

يتناول الإطار النظري للدراسة مبحثين مهمين، تعلق المبحث الأول بالمراكز البحثية وفائدتها في تقدم المجتمع الحضاري، ومواكبتها للرؤية الطموحة للدول المتقدمة، فيما اختص المبحث الثاني بالأطر التشريعية لذوي الإعاقة على المستوى الدولي والمحلي، كما تم التطرق للدراسات السابقة من خلال محورين، تضمن المبحث الأول الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمراكز البحثية، والمبحث الثاني تضمن الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتشريعات والقوانين الدولية والمحلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

المبحث الأول: المراكز البحثية:

بسبب الاستثمارات في المساعي البحثية متعددة التخصصات، نما عدد مراكز الأبحاث متعددة التخصصات بشكل كبير خلال العقود الماضية وزاد تنوعها (Mäkinen et al., 2020)، كما ارتبط ظهور مراكز البحوث والدراسات بتطور الثورة العلمية التي كانت أحد نتاجات الثورة الصناعية الحديثة، في حين تم دمج هذه المراكز في بداية نشأتها مع مراكز المؤسسات العلمية والجامعات (Abbas, 2023). وتهدف المراكز البحثية في غاياتها إلى سد الفجوة القائمة بين الأنظمة والسياسات التنفيذية في مختلف المجالات: كالحوكمة، والمجتمع، والاقتصاد، والفقر، والرعاية الصحية، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على كافة الأصعدة، فغاية هذه المراكز زيادة مستوى الوعي لدى شرائح المجتمع المستهدفة، كما تعكس هذه المراكز الجهود والدعم الوطني للمساهمة في تحسين السياسات على المستوى الدولي، وتقديم مبادرات تدعم توجه الدول؛ مما يبرز دور الدولة في تقديم خطط استراتيجية ومبادرات دولية نابعة من هذه المراكز البحثية (Mc-Gann, 2021). فالدور المأمول من هذه المراكز ذات طابع استراتيجي يسهم في صناعة السياسات الوطنية والإقليمية والدولية.

وأثبتت الأبحاث أن الإدارة القائمة على الأساليب القديمة أو الحدس تسبب تكاليف ومخاطر كبيرة على المنظمة. من هذا المنطلق أدرك الباحثون الأكاديميون إن خلق المعرفة القائمة على الأدلة ضرورة أساسية، مما جعلها بؤرة اهتمامهم، كما حفز هذا التركيز على الأبحاث الجامعية إنشاء المراكز البحثية المتخصصة لمجالات الاهتمام المختلفة (Kumar, 2017).

وبالتالي، تعمل المراكز البحثية كحلقة وصل بين المعرفة النظرية وصناعة القرار، حيث تقدم رؤى استراتيجية وتحليلات علمية تسهم في بناء خيارات وسيناريوهات مستقبلية مبنية على أدلة علمية. لذا، تم بناء الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال الاستناد على عمليات إنتاج وتوليد المعرفة، والتي تسعى هذه المراكز في تقديم رؤى جديدة تساعد على فهم الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (Abelson, 2009). حيث يأتي الدور الحقيقي لهذه المراكز في توليد المعرفة التطبيقية والتجريبية والمتمثل في استشراف المستقبل وتقديم حلول استباقية لمعالجة التحديات المستقبلية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية (Ruser,

2018). وبالتالي، تسهم هذه المراكز في:

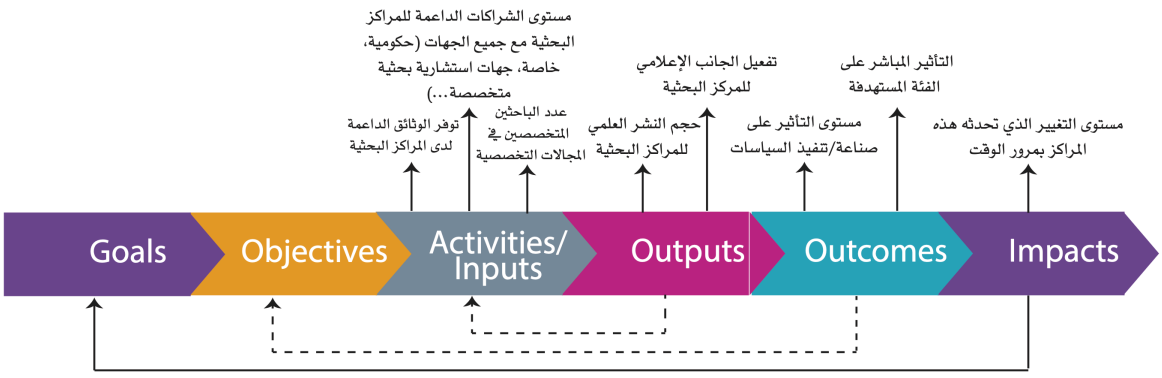
- إنتاج البحوث والدراسات بجودة عالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.
- تحويل المعرفة النظرية إلى سياسات عملية قابلة للتنفيذ.
- ترشيد عملية اتخاذ القرار من خلال تقديم توصيات لصناع القرار بناءً على تحليلات دقيقة للبيانات والمعلومات.

ونتيجة لذلك؛ فإن إنتاج المعرفة في مراكز الفكر يتجاوز مجرد البحث النظري إلى التركيز على إيجاد حلول عملية وفعالة للتحديات المعاصرة، مما يجعلها مصدراً أساسياً للتطوير والتغيير في المجتمعات الحديثة، وتحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز الابتكار (Ayee & Ohemeng, 2024).

وفي إشارة واضحة للدور الريادي والقيادي لمراكز الأبحاث، فقد أشار تقرير مؤشر مراكز الفكر (Think Tank Index Report) بأن هذه المراكز هي التي تصنع التغييرات في الساحة من خلال تقديم دراسات وأبحاث كمية ونوعية، ومسوحات وتشخيص تغذي فيها صناعة السياسات (McGann, 2021). ويمتد نطاق عمل هذه المراكز لتكون رافداً لتعزيز السياسات وقياس مدى الالتزام؛ لذا يبرز دورها الرئيس في فهمها العميق بالسياسات العامة، وآلية تحويل هذه الأنظمة إلى حيز التنفيذ. وكذلك تتبلور أدوارها في تقديم دراسات مسحية، وتسليط الضوء على أبرز التحديات؛ بهدف إيجاد سياسات داعمة لمختلف المجالات. ويبرز الشكل رقم (١) نطاق عمل المراكز البحثية ومستوى التأثير الذي تقوم به هذه المراكز، وهذا يتناغم من نظريات التغيير التي تبدأ بوضع أهداف، ومن خلال الإجراءات والعمليات يتم تحويل هذه الأهداف إلى أنشطة ومخرجات، وصولاً لمستوى التأثير المراد إحداثه (Barringer & Pryor, 2022).

شكل (١)

مستوى التأثير للمراكز البحثية (McGann, 2021)



وبمقارنة أعداد المراكز البحثية ومستوى تأثيرها يتضح أن المؤسسات البحثية في الدول العربية ما يقارب (١٤٠) مركزاً عربياً مقارنة بما يقارب (٢٢٠٠) مركز في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، وتمثل المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية جزءاً قليلاً من المراكز العالمية بنسبة (٦٪) من الإجمالي العالمي بحسب آخر إحصائية عن مركز البحوث في جامعة بنسلفانيا، كما أن دورها وتأثيرها يكاد يكون محدوداً نسبياً مقارنة بما في الدول المتقدمة (الخطيب و النصراوين، ٢٠٢٣) بالرغم من الدور الحيوي للمراكز البحثية في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

وقد اضطلعت جامعة بنسلفانيا الامريكية بتصنيف وترتيب مراكز الأبحاث العالمية حيث يصنف مؤشرها كأحد أهم المؤشرات العلمية الأكثر صرامة وكدليل للتميز، كونه يهتم بما تقدمه معاهد أبحاث السياسات في دعم الحكومات، ويسعى معهد لودر في جامعة بنسلفانيا والذي يضم قاعدة بيانية حول مراكز الأبحاث تضم قرابة (٦٥٠٠) مركز بحثي في مختلف أنحاء العالم، للربط بين نتائج المعرفة والأبحاث وعملية صنع السياسات وترجمتها إلى سياسات قابلة للتنفيذ والتطبيق، من خلال إصدار مؤشر سنوي للتوجه العالمي نحو مؤسسات الفكر والرأي، استجابة لطلبات الجهات المانحة، والإعلام، والمسؤولين الحكوميين، والباحثين المختصين في إيجاد تصنيفات إقليمية ودولية لمؤسسات الفكر والرأي البارزة في العالم، فالغاية منه محاولة فهم الدور الذي تقوم به مؤسسات الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني. ويوضح الجدول رقم (١) أعداد المراكز البحثية الفعالة في بعض الدول وفقاً لأخر تقرير تم إصداره (عمروش، ٢٠١٨؛ McGann, 2021):

جدول (١):

أعداد المراكز البحثية الفعالة في بعض دول العالم (McGann, 2021)

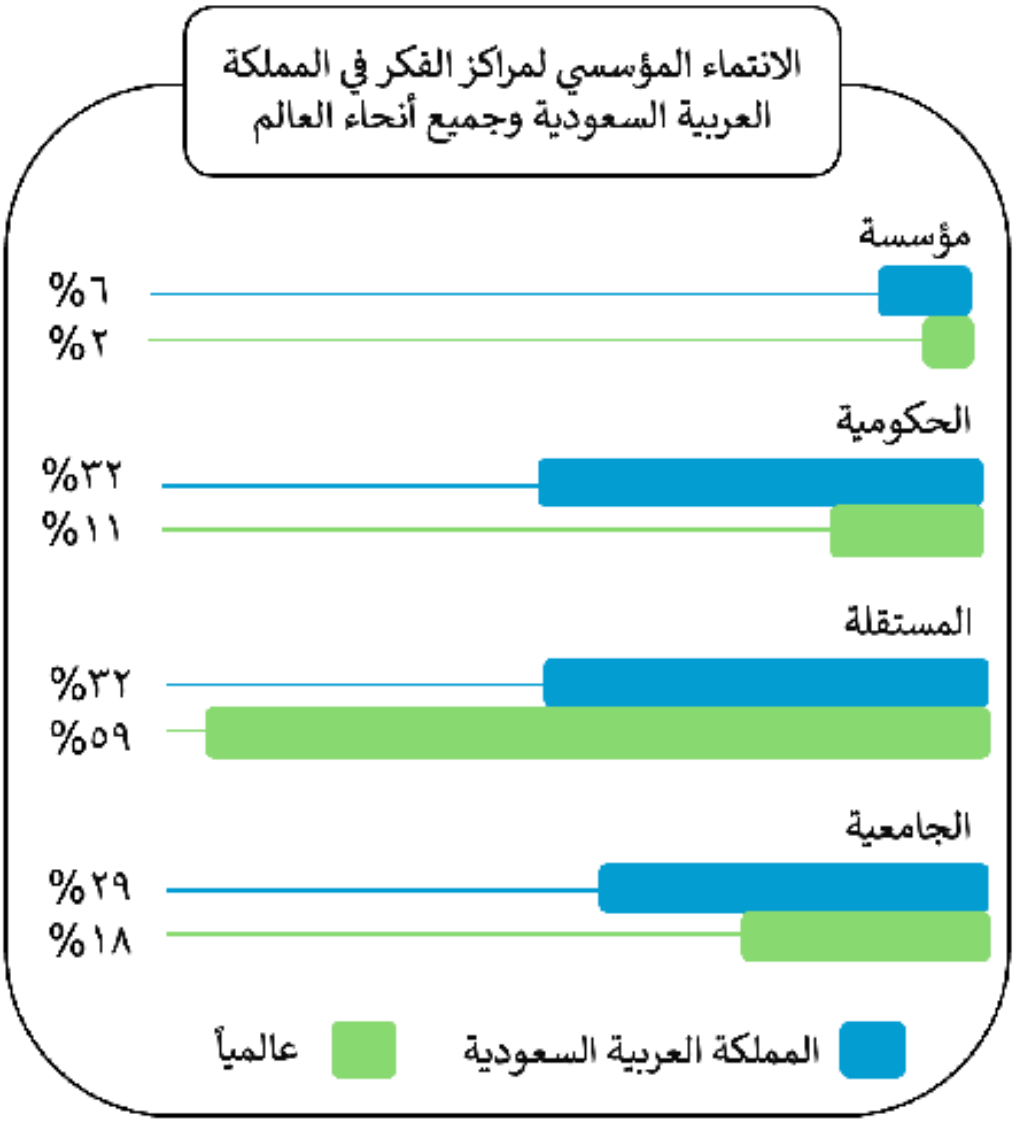
الدولة	عدد المراكز
الولايات المتحدة	٢٢٠٣
الصين	١٤١٣
الهند	٦١٢
المملكة المتحدة	٥١٥
البرازيل	١٩٠
جنوب افريقيا	١٠٢
تركيا	٥٣
مصر	٤٧
السعودية	١٣

فمنذ عام (١٩٨٠)، تضاعف عدد مؤسسات الفكر والرأي في الولايات المتحدة، مع تركيز غالبية هذه المؤسسات على مجالات إقليمية أو وظيفية محددة. أما في مناطق آسيا وأمريكا

اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد شهدت مؤسسات الفكر توسعًا تدريجيًا في العدد والتخصص، مدعومة بشكل رئيسي بالتمويل الحكومي والمنح والعقود الدولية. ورغم هذا التوسع، لا تزال المؤسسات المرتبطة بالجامعات أو الحكومة تشكل النموذج السائد، بينما يظهر تنوع متزايد في المؤسسات المستقلة والمتخصصة، مما يعكس تحوّلاً تدريجيًا نحو نماذج أكثر تنوعًا ومرونة (McGann, 2021). ويظهر الشكل رقم (٢) مستوى الانتماء المؤسسي لمراكز الفكر في المملكة العربية السعودية مقارنة بدول العالم:

شكل (٢)

الانتماء المؤسسي لمراكز الفكر في المملكة العربية السعودية (مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠٢٥)



حيث يتضح من شكل رقم (٢) وجود تبعية واضحة للحكومة على المستوى الوطني سواء

مراكز في مقرات وزارات أو هيئات حكومية بنسبة (٣٢٪)، أو جامعات بنسبة (٢٩٪)، بينما مثلت المراكز المستقلة الثلث الأخير بنسبة (٣٢٪). ومن خلال المقارنة، نرى أن غالبية مراكز الفكر على مستوى العالم تُعرف باستقلاليتها، حيث تبلغ نسبة المراكز المستقلة في العالم (٥٩٪) بما هو موجود على المستوى الوطني (مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠٢٥).

وبناءً على ما سبق يتجلى الدور الفعلي لمراكز الأبحاث ومراكز الفكر في قياس مدى تفعيل السياسات والأنظمة، وهو ما ذهب إليه أرستين كيرسليك وآخرون (Arstein-Kerslake et al., 2020) بأن الأبحاث العلمية لديها القدرة الواعدة على تفعيل حقوق المجتمع، ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة على الوجه الصحيح. كما ترى ساران وآخرون (Saran et al., 2020) إن الفهم الواضح للاستثمارات البحثية الجديدة من شأنه أن يعزز توجيه عمليات صنع القرار من قبل المسؤولين، لذا فإن العمل على توفير السياسات التنفيذية سيسهم بشكل واضح في مساعدة أصحاب القرار على الاستفادة من المعرفة الموجودة من خلال الأبحاث، وكذلك الإسهام في تفسير اللوائح والأنظمة وتفعيلها وتطوير السياسات المؤسسية (Rodriguez, 2021).

وفي ضوء المعطيات السابقة فإنه توجد حاجة لمراجعة دور مؤسسات ومراكز الأبحاث ومساهمتها في بناء عالم مستدام، وتبني مواقف أكثر استباقية (Niblett, 2018). خصوصاً فيما يتعلق ببناء السياسات التنفيذية للأشخاص ذوي الإعاقة. ولعل من أبرز نتائج التحليل لدور المراكز البحثية، تبين أن الاستدامة المالية لهذه المراكز يضمن تصميم وتنفيذ أبحاث ودراسات عالية الجودة وفق أعلى المعايير. فالدول التي تتمتع بنمو اقتصادي مزدهر يكون لديها وكالات قوية لتمويل البحث والتطوير، فتمثل الجهات الحكومية، والشركات الخاصة، والجمعيات الخيرية التي تدعم الأبحاث التطبيقية من أهم مصادر المنح للبحوث العلمية، ويظهر الشكل رقم (٣) أهم الاحتياجات المالية للبحوث العلمية كما حددها أكرم وآخرين (Akram et al., 2021):

شكل (٣)

الاحتياجات المالية أو المنح للبحوث (Akram et al., 2021)



وهذا الحال ينطبق على المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية، حيث أشار تقرير مركز البحوث والتواصل المعرفي (٢٠٢٥)، أن نسبة التمويل للدراسات والأبحاث تستقطع ٤٩٪ من إجمالي التكاليف المالية لهذه المراكز.

ولتحليل نتائج المراكز البحثية، فقد قام -فريق العمل لهذا المقترح- بتصميم أداة لقياس أثر المراكز البحثية في كليات التربية بالجامعات السعودية من خلال تحليل الناتج العلمي لهذه المراكز، بالإضافة للمجلات العلمية التابعة لها. فقد تم نشر دراسة مُحكمة بعنوان: «التوجهات البحثية في مجال التربية الخاصة في المجلات العلمية السعودية: دراسة ببليومترية». تم تحليل الناتج العلمي للمراكز البحثية في الجامعات السعودية في الفترة ما بين (٢٠١٥ -٢٠٢١)، ويوضح الجدول رقم (٢) مستوى الدراسات في مجال الإعاقة:

جدول (٢):

مستوى الدراسات في مجال الإعاقة (السالم والزهراني، ٢٠٢٢)

المستوى	عدد الدراسات	النسبة
المستوى الاستراتيجي	٢	٠,٦٪
المستوى التشغيلي	٣٥٧	٩٩,٤٪
المجموع	٣٥٩	

اشتمل التحليل على (٣٥٩) بحثًا ودراسة من (٣٢) مجلة علمية سعودية محكمة، حُلِّلت باستخدام المنهج الببلومتري. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة النشر المتعلقة بمجال الإعاقة بلغت (٩٧,٦٪) من إجمالي الدراسات، وركزت الدراسة على تحليل نوع الدراسة إلى مستويين: مستوى استراتيجي ويقصد به الدراسات المرتبطة بالسياسات والتشريعات، والدراسات ذات المستوى التشغيلي (الميداني) والتي لها علاقة بالميدان والخدمات التي تقدم في مجال ذوي الإعاقة (السالم والزهراني، ٢٠٢٢). حيث يتضح بأن هناك ندرةً عالية ونقصاً في الدراسات التي تركز على المستوى الاستراتيجي في مجال الإعاقة، وبحسب البحث في النطاق الزمني المستهدف لهذه الدراسة فلم يُعثر على دراسات تناولت تطوير السياسات، أو تناقش التشريعات لذوي الإعاقة، ومدى انعكاسها على الإصلاح التعليمي لذوي الإعاقة، بل سيطرت الدراسات والبحوث على الجانب الميداني بنسبة (٩٩,٤٪).

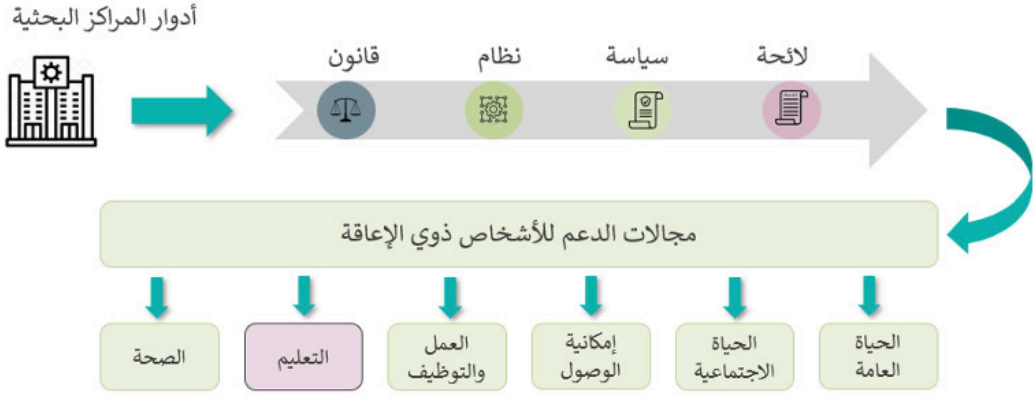
خلاصة القول أن لمراكز البحوث والدراسات دوراً رائداً في قيادة العالم، وأداة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة، لذا أُطلق عليها «مراكز الفكر»، فهي تعكس تميز التقدم العلمي والثقافي، والقدرة على توظيف المستجدات في الخبرات الفكرية والعملية. بالتالي فإن البيئة السياسية والثقافية للمجتمع وتطوره تتمثل في توفر هذه المراكز، وقدرتها على العمل والتأثير، ويأتي ذلك من خلال الأطر التشريعية، والدعم المالي، والحرية السياسية، والاستقلال الفعلي (الجميلي، ٢٠١٦).

المبحث الثاني: الأطر التشريعية لذوي الإعاقة على المستوى الدولي والمحلي:

على مر العصور حارب الأشخاص ذوي الإعاقة للدفاع عن حقوقهم. فقد زادت معاناتهم، وتم انتهاك حقوقهم، وعزلهم عن مجتمعاتهم وتهميشهم، كما حرموا من حقهم في التعليم بالمساواة مع الآخرين، وبعد الحرب العالمية الثانية اهتم المجتمع الدولي بالأشخاص ذوي الإعاقة، وقامت منظمة الأمم المتحدة بعد إنشائها عام (١٩٤٥) بالتحرك في هذا الاتجاه، وتبنت اتفاقية شاملة لحماية حقوقهم عام (٢٠٠٦)، صادقت عليها (٥٨) دولة من دول العالم، حددت فيها حقوقهم وكذلك آليات مراقبة تنفيذها من قبل الدول الأطراف (الشندويلي، ٢٠١٨؛ النامي، ٢٠٢٢). وتبذل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية الأخرى، جهودًا متواصلة لدمج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم ومنظورهم في أطر التنمية على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، والمحلية. ويعكس هذا الإدماج تحولاً من الاعتراف بالحقوق على المستوى النظري إلى آليات تنفيذية ملموسة، تشمل تطوير السياسات الوطنية، وإنشاء هيئات متابعة وطنية، ورصد التقدم عبر مؤشرات قياس الأداء. كما يتم إدراج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أطر التنمية الدولية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بهم ورصدها ضمن التقارير المقدمة. ويؤكد هذا التحول على أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لم يعد مجرد مبدأ، بل أصبح استراتيجية شاملة تعزز المساءلة وفاعلية التنفيذ على المستويات الوطنية والدولية (United Nation, 2025).

واستناداً على ذلك، فقد تم بناء الإطار المفاهيمي للدراسة (شكل رقم ٤) من خلال ربط أدوار المراكز البحثية في دعم (القوانين - الأنظمة - السياسات - اللوائح) في مجالات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، وتم التركيز على المجال التعليمي.

شكل (٤)
الإطار المفاهيمي للدراسة



جاء تبني اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كرد للمجتمع الدولي على التاريخ الطويل من التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد نصت على ضرورة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة الحقوق الإنسانية التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم الثابتة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بلا أي تمييز، فالاتفاقية وضعت تنظيمها شاملاً وكاملاً لحقوق ذوي الإعاقة نتيجة إشراك الأشخاص المعنيون بصياغة المعاهدة، وهي سابقة في تاريخ الأمم المتحدة أن أشركت الفئة المعنية في صياغة معاهدة تتعلق بهم (يقرو، ٢٠٢١).

حيث كان الغرض من الاتفاقية هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان، وكذلك الحريات الأساسية، وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة (United Nations, 2025b). وعلى الصعيد الدولي أضاف قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة Individuals with Disabilities Education (IDEA) Act مساراً آخر ساهم في تعزيز الحماية والمزايا التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة (De Los Santos & Kupczynski, 2019). والذي يمثل نموذجاً تطبيقياً لما يجب أن تكون عليه الخدمات التعليمية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي، تم الاطلاع على بعض المقارنات الدولية كما يشير شكل رقم (٥).

شكل (٥)

منهجية اختيار المقارنات المرجعية



حيث تم رصد الأنظمة والتشريعات لعدد (٢٨) دولة من خلال مجموعة من المعايير تضمنت (التركيبة السكانية - كعدد السكان والمساحة، جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مساهمة الدولة في التقارير الدولية OECD, World Bank, UNES)، وبعد ذلك تم تحليل أنظمة

(١٥) دولة لمعرفة مدى شمولية الأنظمة على مستوى الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك لمعرفة مدى الاختلاف بين هذه الأنظمة والأنظمة المحلية. حيث تم اختيار (٥) دول، وذلك لشموليتها في جميع المجالات (مجال النظام والتشريعات، مجال النظام التعليمي، مجال النظام الصحي، مجال التأهيل والرعاية، مجال العمل والتوظيف، ومجال النظام التقاعدي)، جدول رقم (٣) يشير إلى نتائج المقارنة:

جدول (٣):

المقارنات المرجعية في الأنظمة والتشريعات لذوي الإعاقة

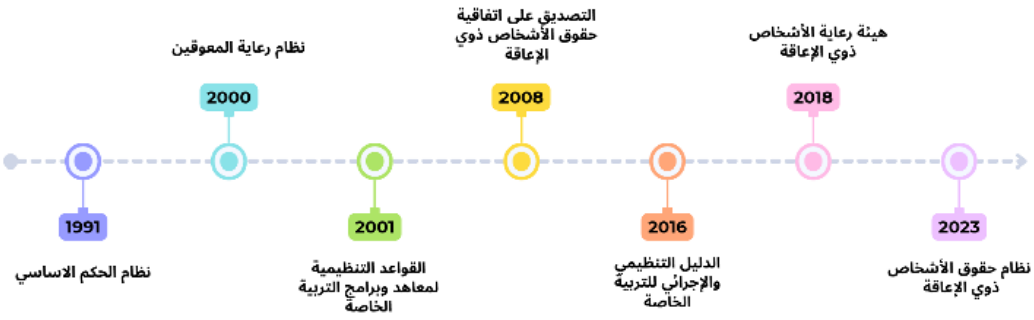
المجال	المملكة المتحدة U.K. National) Disability Strate-(gy, 2025	استراليا Australian Govern-(ment, 2025	اليابان Japanese Law,) (2025	الولايات المتحدة U.S. Depart-) ment of Educa-(tion, 2025	الإمارات العربية المتحدة(حقوق الإنسان دولة الإمارات، ٢٠٢٥)
النظام والتشريعات	The National Disability Strategy	Disability Discrimination Act	Basic Act for Persons with Disabilities	The Individuals with Disabilities Education Act	القانون الاتحادي ٢٠٠٦ لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
التعليم	مدارس حكومية / خاصة مدارس خاصة لذوي الإعاقة	مدارس حكومية / خاصة مدارس ذوي الإعاقة تعليم منزلي	مدارس حكومية / خاصة مدارس ذوي الإعاقة تعليم منزلي	مدارس حكومية / خاصة مدارس خاصة لذوي الإعاقة تعليم منزلي	مدارس حكومية/خاصة مدارس ومراكز خاصة لذوي الإعاقة
النظام الصحي	يقدم حتى سن ٢٥ عامًا خلال خطة التعليم والصحة والرعاية تقديم الفحوصات والملاحظات اللازمة من الولادة حتى سن ٧ سنوات	مخطط التأمين الوطني للإعاقة ويشمل: الرعاية والخدمات المساندة رعاية صحية شاملة، يقدم بتكلفة مخفضة أو مجانية	الرعاية الطبية رعاية التمريض، دعم المعيشة. تقديم الفحوصات والملاحظات من الولادة حتى سن ٣	برامج وخدمات صحية في المدارس أو المراكز خارج قطاع الرعاية الصحية التقليدية خدمات الرعاية الصحية حتى سن ٢٦	بطاقة صحية للحصول على خدمات تأهيل وخدمات علاجية مجانية الحصول على خدمات التقييم والتشخيص المجاني
التأهيل والرعاية	تقديم خدمات التأهيل حسب المراحل العمرية من الولادة	يشمل العلاج، والدعم التعليمي، والبرامج الانتقالية والاستقلالية	المركز الوطني لإعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة (NRCD)	ضمان حصول ذوي الإعاقة على فرص تعليمية وتأهيلية متساوية	البطاقة الصحية لذوي الإعاقة تشمل الحصول على خدمات التأهيل والخدمات العلاجية المجانية

المجال	المملكة المتحدة U.K. National) Disability Strate-(gy, 2025	استراليا Australian Govern-) (ment, 2025	اليابان Japanese Law,) (2025	الولايات المتحدة U.S. Depart-) ment of Educa-(tion, 2025	الإمارات العربية المتحدة(حقوق الإنسان دولة الإمارات، ٢٠٢٥)
العمل	يتم التوظيف في كل منطقة محلية خلال مركز التوظيف	تتعاون المنظمات مع أصحاب العمل لتوظيف الشباب ذوي الإعاقة	تأمين فرص العمل استقرار وظيفي.	توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة التابع لوزارة العمل	تأمين وظائف مناسبة في القطاع العام والخاص وتقديم تسهيلات
النظام التقاعدي	راتب تقاعدي إضافي للمساعدة في تغطية تكاليف المعيشة والخدمات	دعم الإعاقة حسب درجة وفئة الإعاقة، مع توفير دعم مالي منتظم، ثم راتب تقاعدي في سن التقاعد	نفقات المعيشة حسب نوع وفئة الإعاقة. برنامج راتب الرعاية الاجتماعية	صرف راتب التقاعد بسبب الإعاقة والتي تمنعهم من أداء الواجبات الوظيفية.	راتب تقاعدي في سن التقاعد.

ولازم الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في العالم اهتمام المملكة العربية السعودية بهم في الساحة المحلية، فأصدر نظام الحكم الأساسي للدولة عام (١٤١٢) في مادته السابعة والعشرين نصاً يتضمن أن «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية» (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٥أ)، ويوضح الشكل رقم (٦) المخطط الزمني لتطور أنظمة وتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية:

شكل (٦)

المخطط الزمني لتطور أنظمة وتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني



وفي هذا الاتجاه أصدرت المملكة العربية السعودية كذلك تشريع رعاية المعوقين في عام

(٢٠٠٠) كفلت فيه الدولة حق المُعوق في خدمات الوقاية والرعاية والتأهيل، كما تضمن التشريع تقديم العديد من الخدمات في عدة مجالات منها: المجالات الصحية، والمجالات التعليمية والتربوية، والمجالات التدريبية والتأهيلية، ومجالات العمل، والمجالات الاجتماعية، والمجالات الثقافية والرياضية، والمجالات الإعلامية، ومجالات الخدمات التكميلية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٥ب). مما يمكن أصحاب المصلحة من إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، وحقوق ومسؤوليات الأفراد ذوي الإعاقة الذين يدافعون عنهم (Francisco et al., 2020).

وتماشياً مع الجهود الحثيثة تم إصدار القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة من قبل إدارة التعليم الخاص آنذاك التابعة لوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية بالاشتراك مع المهنيين من أقسام التعليم الخاص في جامعة الملك سعود (٢٠٠١). حيث تم مراجعة سياسات التعليم الخاص في الولايات المتحدة، بما في ذلك قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات IDEA، ونتج عنها تقديم وتأطير لوائح برامج ومعاهد التربية الخاصة، كأول لوائح للطلاب ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، إلا أنه اكتنفها العديد من التحديات في تطبيق متطلبات التشريع مع الأطفال ذوي الإعاقة للحصول على خدمات ذات جودة عالية. مما يحتم على صانعي السياسات في المملكة العربية السعودية مراجعتها (Alquraini, 2013).

وفي خضم ذلك أشار الدباس (Aldabas, 2015)أيضاً أن لتنفيذ سياسات القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة آثاراً محدودة، كونها مخصصة للأغراض التعليمية والمدرسية فقط، على سبيل المثال ظهر قصور في إجراء التقييمات التشخيصية نتيجة نقص الخبراء من المهنيين، وعدم وجود أدوات تقييم فعالة تساهم في تحديد أفضل البيئات التعليمية التي تلبي الاحتياجات المختلفة للطلاب ذوي الإعاقة، كما أنها لم تقدم معلومات وافية حول الدمج وخدمات التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة أو المعرضون للخطر كما في قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة (IDEA) في الولايات المتحدة. ومع ذلك ساهمت في تقديم إيضاحات حول كيفية إدارة برامج التربية الخاصة وخدماتها، وشروط أهلية الطلاب لتلقي خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة لها.

نتج عن ذلك إصدار نسخة جديدة من القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، سميت بالدليل التنظيمي للتربية الخاصة، ألحق به دليل إجرائي عام (١٤٣٦)، يهدف إلى تشكيل بناء مؤسسي يلبي احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة من خدمات التربية الخاصة والخدمات المساندة، ويهدف كذلك إلى رفع كفاءة العاملين في المدارس والمعاهد، وتحديد العلاقات المنظمة للعمل فيما بينهم (وزارة التعليم، ٢٠٢٥). إلا أن كثير من المعوقات حدت من زيادة تأثيره الإيجابي على المخرجات التعليمية، منها: التقييم والتشخيص، والتدخل المبكر، والخطط التعليمية، والشراكة مع الأسر (المالكي، ٢٠١٧).

ومع التوسع في الفئات المخدومة من الأشخاص ذوي الإعاقة، والتوسع في خدمات التربية الخاصة المقدمة، تم إيلاء مزيد من الاهتمام بتحسين الإطار التشريعي في المملكة العربية السعودية للأشخاص ذوي الإعاقة (Battal, 2016)، فتم توقيع المملكة العربية السعودية عام (٢٠٠٨) على

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يبين تأكيدها الشديد على حقوقهم كمواطنين في المجتمع (الباش، ٢٠١٧). كما أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد تمارس بالفعل تأثيرًا قويًا وبشكل إيجابي على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن التوقعات الحالية لا تزال محدودة حتى الآن، فلم تتقدم بعد حماية الحقوق واتجاهات التعليم إلى تدابير المساواة القوية (Winzer & Mazurek, 2014).

فلا تزال هناك حاجة إلى معالجة تنفيذ المتطلبات القانونية للتربية الخاصة (Alruday-ni, 2025). وقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة في نظامها التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة منذ صدور تشريعها الأول قبل ثلاثين عامًا، كما تعتبر رائدة في إصلاح التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في الشرق الأوسط، إلا أن تاريخ إصلاحها جديد ولا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به من خلال التشريعات الحكومية، فمن الواضح أن التشريع المعمول به لم ينفذ بالكامل في المدارس (Alshehri, 2021).

والجدير بالذكر أن الإطار التشريعي سابقا للتربية الخاصة والتعليم للأشخاص ذوي الإعاقة نابعاً من قوانين الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن غياب الأساس القانوني حد من المستوى التنفيذي لها (خوجه وآخرون، ٢٠٢٣). كما أن برامج التربية الخاصة الحالية تتطلب هيئة إدارية وقيادية لديها القدرة على وضع الرؤية والأهداف المناسبة لها، والخطط والسياسات الاستراتيجية، مما يكفل إيجاد برامج متكاملة ومتخصصة، وإحداث التغير المنشود (Alshehri & Fallata, 2022).

ومع انطلاق رؤية المملكة (٢٠٣٠)، أولت الرؤية مجال الإعاقة أهمية، وذلك يتضح من إنشاء هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في عام (٢٠١٨) إذ تتولى هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة دورًا محوريًا في قيادة الجهود الوطنية الرامية إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقوقهم. ويتمثل دورها في صياغة السياسات الوطنية، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة. كما تعمل الهيئة على عقد شراكات استراتيجية بهدف تحسين جودة الخدمات وضمان تكاملها. وتضطلع الهيئة كذلك بدور بارز في دعم البحث والابتكار عبر بناء قواعد بيانات وطنية شاملة، وتركز على رفع الوعي المجتمعي وتغيير التصورات تجاه الإعاقة، وتعزيز الانتقال من نموذج الرعاية إلى نموذج الحقوق والتمكين (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٢٥). ومن أبرز أدوارها الحديثة قيادتها لمشروع تحديد وتصنيف الطلاب ذوي الإعاقة والاحتياجات الإضافية، الذي يهدف إلى قياس متطلبات الدعم التعليمي للطلاب ذوي الإعاقة كأحد مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية.

كما كان من أهم أدوار الهيئة إصدار نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعد الموافقة السامية (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٢٥)، ويهدف النظام في مضمونه على أهمية شمول التشريعات والسياسات والبرامج والخطط لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة. واحتوى نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٣٣) مادة موزعة على خمسة أبواب، وضحت من خلالها حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وشملت كافة التدابير المنظمة لعمل الجهات المختلفة ذات الارتباط

جدول (٤):

مواد نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٥ج)

نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
الباب الأول (تعريفات ومبادئ عامة)	
المادة الأولى	تناولت التعريفات الخاصة بالنظام، على سبيل المثال: الهيئة، الشخص، الشخص ذوي الإعاقة، الخدمات
المادة الثانية	تعلقت بالمبادئ الأساسية للنظام
الباب الثاني (الحقوق والخدمات)	
المادة الثالثة	ارتبطت بإمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة للبيئات المادية
المادة الرابعة	متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية، وتنفيذ الأحكام
المادة الخامسة	المتطلبات الخاصة في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والأزمات
المادة السادسة	متطلبات ذوي الإعاقة في أنظمة السلامة المرورية
المادة السابعة	الحق في التنقل بأمان واستقلالية
المادة الثامنة	تعلقت بالحق في الحصول على الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة في جميع المراحل
المادة التاسعة	الحق في الحصول على الخدمات الصحية
المادة العاشرة	الحق في العمل والتوظيف دون تمييز
المادة الحادية عشر	تضمنت حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستفادة من المرافق الخاصة بالحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة والمساجد
المادة الثانية عشر	شملت مراعاة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة عند تصميم وتنفيذ الأنشطة والبرامج والفعاليات السياحية، والترفيهية، والثقافية، والرياضية
المادة الثالثة عشر	تضمنت رفع الوعي المجتمعي بالإعاقة، وتعزيز مكانة الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية
المادة الرابعة عشر	حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى المحتوى (المقروء، والمرئي، والمسموع)
الباب الثالث: الدعم الاجتماعي والاقتصادي	
المادة الخامسة عشر	تناولت حق الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم في الحصول على خدمات الدعم الاجتماعي، وتحقيق اندماجهم في المجتمع
المادة السادسة عشر	حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الأجهزة التعويضية، والمساعدة والمعينات الطبية
المادة السابعة عشر	أشارت إلى تحمل الدولة الرسوم الجمركية، والضرائب المفروضة على الأدوات والأجهزة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة
المادة الثامنة عشر	تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على الخدمات البنكية، والتمويلية، والتأمينية دون تمييز
المادة التاسعة عشر	حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على خدمات الإقراض التنموي الاجتماعي من خلال برامج ميسرة

نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	
المادة العشرون	مراعاة متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم عند تصميم وتنفيذ مشاريع الإسكان
الباب الرابع: المخالفات والعقوبات	
المادة الحادية والعشرون إلى المادة الثامنة	تعلقت بمخالفة النظام بالاعتداء الجسدي على الأشخاص ذوي الإعاقة، أو إهمالهم، أو انتحال صفتهم، والعقوبات، ومراقبة وضبط المخالفات من الهيئة
الباب الخامس: أحكام ختامية	
المادة التاسعة والعشرون	ألا يخل ما ورد في النظام من حقوق وخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بأي حقوق أو خدمات في نظام آخر أو اتفاقية تكون المملكة طرفًا فيها
المادة الثلاثون	تتعلق بإنشاء الهيئة قاعدة بيانات إحصائية شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة
المادة الحادية والثلاثون إلى المادة الثالثة	تعلقت بالمدة الزمنية لإصدار لائحة النظام وتاريخ العمل به، وإلغاء النظام السابق، وما يتعارض معها من أحكام

ومع صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة شكل إطاراً يتضمن كافة التدابير التشريعية، والذي يثبت على مر الزمن مدى التزام المملكة العربية السعودية المعزز تجاه الأفراد ذوي الإعاقة، ومساواتها بين جميع مواطنيها دون تمييز. إذ أثبت النظام الحق لذوي الإعاقة في حصولهم على الخدمات التعليمية في مختلف البيئات التي تناسب احتياجهم، والتأكيد على الكشف والفحص المبكر للإعاقة، إلى جانب تقديم الخدمات الصحية والعلاجية مجانًا وضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى برامج الرعاية والتأهيل وفقاً لاحتياجاتهم الفردية، بما في ذلك صرف الأجهزة والمساعدات الطبية التي تسهم في تحسين استقلاليتهم. وفي إطار تعزيز المشاركة الاقتصادية، يعمل النظام على تأمين الوظائف المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مبادرات التوظيف، وتوفير الإعانات المالية التي تساعد في مواجهة متطلبات الحياة اليومية. وبالنسبة لنظام التقاعد، فقد أُقرت تسهيلاتٍ تضمن مراعاة ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعزز الحماية الاجتماعية ويضمن لهم حياة كريمة ومستقرة. مما يبرز جهود المملكة العربية السعودية وتفانيها المستمر في المطابقة مع النماذج والاتفاقيات الدولية؛ لتعزيز التقدم، وكذلك المشاركة في برامج التنمية، وتحقيق الأهداف الطموحة الواردة في رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) (Abobaker, 2024).

ويوصي الرويلي (Alruwaili, 2016) بمراجعة السياسات والقوانين بوزارة التعليم ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مما يتطلب منها وضع قواعد واضحة ومفصلة لكل موضوع، إضافة إلى توضيح دور المعلم في إعداد الخطط بشكل تفصيلي، مع تقديم نماذج دعم المعلم. فيعتمد نجاح أي نظام تعليمي على قدرته على إنشاء إدارة فعالة والحفاظ عليها مع ضمان الامتثال للتشريعات الشاملة، ومن خلال وضع مبادئ توجيهية ومعايير واضحة، يمكن لأنظمة التعليم أن تضمن حصول الطلاب من مختلف المناطق والمؤسسات على تعليم جيد (Kurbanovna, 2024). وهذا بدوره يحتم ضرورة مراجعة الدليل التنظيمي للتربية الخاصة الحالي وكذلك الدليل الإجرائي المتعلق به، وإصدار نسخة جديدة محسنة تدعم جوانب القصور بين طياته، وتتسق مع

التوجهات الحالية، ومع المعطيات القائمة، وتسهم في تزويد المعلمين بأفضل الممارسات التربوية في تعليم ذوي الإعاقة، بحيث تتخذ القانون الجديد منهجاً ترتكز عليه في بناء لوائحها.

ثانيًا: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالمراكز البحثية:

بعد إصدار المملكة العربية السعودية نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عام (١٤٤٥) كنظام تشريعي حقوقي يدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات، والذي بموجبه تقوم الوزارات والجهات المعنية بتطوير أنظمة ولوائح وقواعد تنظيمية تتوافق مع معطيات النظام لخدمة ذوي الإعاقة على كافة الأصعدة (هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٢٥). جاء هذا النظام ليؤكد التزام المملكة العربية السعودية بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ تفعيل الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام (٢٠٠٨) (United Nations, 2025b).

ومنذ انطلاق هذه الاتفاقية دعمت المملكة العربية السعودية دور البحث العلمي، حيث تم عقد عدد من المؤتمرات والندوات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة (Ali et al., 2021). وتم زيادة النشر العلمي في مجال ذوي الإعاقة في مختلف المجالات (السالم والزهراني، ٢٠٢٢). كما فعّلت بعض المراكز البحثية أدوارها القيادية كمركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة (والذي بدأ بمنح جائزة دولية كل أربع سنوات بدءاً من عام ٢٠١٤)، حيث تمنح الجائزة للعلماء والباحثين والجهات ممن كان لهم إسهامات علمية متميزة أثرت على مجالات الإعاقة حول العالم (مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، ٢٠٢٥).

ففي هذا الجانب، استهدفت دراسة حميد (٢٠١٥) البحث في دور المراكز البحثية في صنع القرار السياسي واتخاذ الولايات المتحدة نموذجاً لذلك، وخلصت الدراسة إلى أن مراكز الفكر تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات في صنع القرار السياسي، وأيضاً تظهر أهميتها في بلورة إدراك صناع القرار.

كما تناولت دراسة الجميلي (٢٠١٦) دور المراكز البحثية في معالجة مشاكل المجتمعات المعاصرة، في إطار المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة، وأظهرت النتائج أن مستوى الاستعانة بمخرجات المراكز البحثية لا يزال محدوداً وضعيفاً من قبل مؤسسات المجتمع.

واضطلعت دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) إلى تشخيص واقع المراكز البحثية في الجامعات العربية، حيث تم رصد أهم المعوقات التي تواجه هذه المراكز البحثية، ووضع مقترحات لتطوير عملها، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، اشتملت الدراسة على (٢٠) مركزاً ووحدة بحثية، وأظهرت النتائج أن أهم المعوقات هي ضعف الميزانية المخصصة من قبل الدولة للإنفاق على البحث العلمي، وضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية، إضافة إلى قلة العائد المادي للباحثين، وأيضا ضعف تعاون القطاع الخاص في تمويل البحوث، وضعف التواصل بين المراكز البحثية بالجامعة والمراكز البحثية الأخرى في الجامعات العربية. واقترحت الدراسة: وضع استراتيجية واضحة لهذه المراكز تشمل: آلية لقياس

الأداء والتقييم، وتنمية قدرات الباحثين من خلال الدورات التدريبية، مع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، والبحث عن مصادر تمويل خارجية، وحث الباحثين على السعي لإيجاد مصادر تمويل من الجهات الخارجية. وتوفير الدعم المادي في صورة أجهزة أو خامات، وأخيراً توفير الفنيين المدربين على العمل بالمراكز والوحدات البحثية.

في حين استكشفت دراسة السميح (AlSumih, 2016) الأولويات البحثية الرئيسية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية بواسطة تشخيص وتحليل الواقع البحثي في دراسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من حيث نقاط القوة وفرص التحسين، وتقديم خريطة بحثية اتبع فيها المنهج الوصفي الاستشرافي بواسطة «تقنية دلفي»، وتكون مجتمع الدراسة من (٨٣) خبيرًا. وفي النتائج تبين اتفاق الخبراء بشدة على واقع البحث في دراسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من حيث نقاط القوة ومن حيث فرص التطوير، كما اتفقوا بشدة على (٢١٦) أولوية في (١٣) مجالاً من مجالات دراسة التعليم العالي منها المجال التربوي كالاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي، مما أسهم في تشكيل خريطة الأولويات البحثية لدراسات التعليم العالي الحالية والقادمة في المملكة العربية السعودية.

فيما هدفت دراسة نيكولايديس وآخرين (Nikolaidis et al., 2018) إلى دراسة الوضع الحالي للإنتاج البحثي في الجامعات السعودية الحكومية، تم البحث في البيانات الموجودة على مدى (٤٠) عاماً في المكتبة الرقمية الخاصة بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية أو (KACST) في المملكة العربية السعودية المتاحة والمخصصة لأهم الجامعات السعودية الحكومية وللعلوم التطبيقية فقط. أثبتت النتائج بوضوح الاتجاه المتزايد بشكل مستمر لإنتاج البحوث بالرغم من عامين من الانخفاض الكبير في التصنيف. كما تم الكشف أن التوجه بإنتاج الأوراق البحثية باللغة الإنجليزية هو الغالب على جميع الدراسات المنشورة خلال السنوات الماضية، ويمكن اعتبار ثلاث جامعات سعودية فقط هي المؤسسات التعليمية الأكثر تأثيرًا من حيث إنتاج المقالات. وأخيرًا، كشفت الدراسة أن المؤسسات العامة المهمة تقع فعليًا في ثلاث مناطق جغرافية، وهي في الواقع المراكز الحضرية الكبرى في الرياض وجدة والدمام.

كما اسهمت دراسة رحمان (Rohman, 2020) والتي تناولت البحث عن العوامل التمكينية والعوائق لتقاسم المعرفة في مراكز البحوث، بناء على المراجعة المنهجية للأدبيات من المجلات المفهرسة (Thomson Reuters, ProQuest, Scopus) والمتخصصة في تبادل المعرفة في مراكز البحوث. وتضمنت عملية المراجعة الدراسات من عام (١٩٩٤) إلى عام (٢٠١٨)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تصنيف العوامل الداعمة والمثبطات إلى ثلاث فئات، وهي التنظيمية والفردية والتكنولوجية، ومن عوامل التمكين الفردية التي تدعم تبادل المعرفة العلاقات الاجتماعية، وثقافة الأسئلة، والمكافآت المالية، والثقة، والانفتاح في التواصل، والعوامل التحفيزية الداخلية. كما شملت العوامل التنظيمية توفير مرافق الاجتماعات والمساحات غير الرسمية، والنشر الروتيني، وتقدير البحث من قبل الشركات والمجتمع، وتسهيل عملية تسجيل براءات الاختراع العملية، بالإضافة إلى المكافآت التنظيمية، وعوامل التحفيز الخارجية. كما هيمنت العوامل الفردية والتنظيمية على كونها عوامل تمكينية للمعرفة، وظهرت العوامل الفردية كعائق أمام أنشطة تبادل المعرفة في

المؤسسات البحثية. وذكر الباحثون في دراستهم إلى حاجة المؤسسات البحثية للاهتمام بالعوامل المثبطة الناتجة عن المنظمة نفسها وكان دعم الإدارة هو الاكثر شيوعاً. وكذلك أهمية العوامل التكنولوجية الداعمة كونها تمثل البنية التحتية لنجاح تنفيذ تبادل المعرفة مما يلزم إعدادها بالشكل الصحيح.

فيما تسلط دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021) الضوء على فرص تمويل الأبحاث المختلفة على المستوى العالمي ومدى تأثيره على تطوير العلوم والتقنية في المجالات المختلفة، اتبع فيها الباحثون النهج الاستعراضي (Review Article)، فتبنوا مراجعة وتحليل الأدبيات السابقة، والعديد من المصادر الأخرى ذات العلاقة، وتشير النتائج إلى أن المنح البحثية تعتبر بالغة الأهمية وتلعب دورًا محوريًا في نتائج الجودة البحثية، كما تدعم الدراسة أهمية التمويل الموجه والمنظم للوصول إلى نتائج مؤثرة في البحث العلمي، وكذلك أهمية تعزيز التعاون بين الجهات البحثية المختلفة، وضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة.

أيضاً قامت النملة وكعكي (٢٠٢٢) بدراسة حول تحسين أداء مراكز البحوث بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في ضوء إدارة المعرفة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، طبقت فيها الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس برتبة أستاذ مساعد فما فوق، بلغ عددها (٣٢٢) عضواً، أشارت النتائج إلى أن تطبيق إدارة المعرفة في مراكز البحوث بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن جاء بدرجة متوسطة، إضافة إلى وجود معوقات بدرجة كبيرة تعيق تفعيل إدارة المعرفة، وأوصت الدراسة بضرورة تخفيف الاعباء التدريسية بما يسهم بتفرغ أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المعرفة البحثية، ودعم قادة مراكز البحوث لعمليات إدارة المعرفة، وتبني الثقافة التنظيمية القائمة على الاتصال المفتوح.

فيما هدفت المراجعة المنهجية لروسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) إلى تحليل التعاون بين الجامعات لغرض البحث والتطوير والابتكار في محاولة للتعرف على العوائق والميسرات للعملية، و الأساليب اللازمة للتغلب على العوائق، تم البحث في قاعدة بيانات Scopus، واشتملت الدراسة على (٧٥) مقالة تم تحليلها ببلومترياً، أشارت النتائج إلى أن الحواجز في التعاون تتمثل في الأدوار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تولد نقصًا في التفاهم المتبادل، بالإضافة إلى الاختلافات المؤسسية في القواعد والقيم، وعدم وجود هيكل للتعاون، والنقص التشغيلي في الخبرة والموارد، وكذلك تضارب المصالح فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والجدول الزمني للبحث، وغياب الحوافز لعلماء الجامعة، كذلك الافتقار إلى الحوكمة، على سبيل المثال عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات في الجانب الإداري والمتمثل في القرار والدعم والتواصل، وإدارة المخاطر، و سياسات الملكية الفكرية، وإصدار القواعد واللوائح المنظمة في البحث العلمي.كما تبين النتائج أهمية تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري، وتقديم الحوافز لتشجيع الشراكات، وبناء شراكات تعاونية قوية بين الأكاديميين لتحقيق الابتكار في البحث من خلال إنشاء مجموعات بحثية أو مشاريع مشتركة.

وهدفت دراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) للكشف عن متطلبات تطوير منظومة البحث

والابتكار بالجامعات لتحقيق الأولويات الوطنية للمملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي (المسحي)، واستخدمت الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من عمداء البحث العلمي ووكلائهم بجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الإمام عبد الرحمن والقيادات في الأمانة العامة لمجلس شؤون الجامعات، وهيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، وأظهرت النتائج أن أهم المتطلبات البشرية تمثلت في التزام باحثي منظومة البحث والابتكار في الجامعة بأخلاقيات البحث العلمي، كما أن أهم المتطلبات المتعلقة بالتشريعات تمثلت في وضع منظومة البحث والابتكار بالجامعة آليات لتحفيز أنشطة البحث والابتكار، وأهم المتطلبات المتعلقة بالرؤية والأهداف تمثلت في وضع منظومة البحث والابتكار بالجامعة لإستراتيجيات تطوير البحث العلمي، كما أن أهم المتطلبات المتعلقة بالتمويل تمثلت في زيادة استثمار منظومة البحث والابتكار بالجامعة لمخرجات البحث والابتكار، وأن أهم المتطلبات المتعلقة بالمجتمع تمثلت في دعم القيادات السياسية المحلية لأنشطة البحث والابتكار.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتشريعات والقوانين الدولية والمحلية للأشخاص ذوي الإعاقة:

تم تقسيم هذا المبحث إلى جزئيين، حيث يتضمن الجزء الأول للتشريعات والقوانين الدولية، والجزء الثاني سيركز على للتشريعات والقوانين المحلية وذلك بهدف تقديم تحليل دقيق لهذه التشريعات والقوانين وآلية تنفيذها ومدى تأثيرها.

فعلى الصعيد الدولي، هدفت دراسة التاج وآخرين (٢٠١٨) إلى التعرف إلى واقع القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن، اتبع فيها الباحثون المنهج الوصفي التحليلي ، عرضت الدراسة الواقع التشريعي والحقوقي للإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، وتناولت هذه القوانين والتشريعات منذ صدور قانون رعاية المعوقين رقم (١٢) لسنة (١٩٩٣)، وصدور القانون رقم (٣١) لسنة (٢٠٠٧)، وأهم ما يميزه انتقاله من النظرة الخيرية لذوي الإعاقة إلى النظرة الحقوقية، واصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لعام (٢٠١٧)، تميز بالشمولية واضافة جانب العقوبات والمحاسبية لمخالفة أي بند من بنود القانون، وتوسعة مظلة الحقوق المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة لتشتمل على خدمات متنوعة، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات لمعرفة آراء ذوي الإعاقة وأسرهم حول مواد القانون.

لفهم أكثر حول تأثير عدم وجود سياسات تنفيذية مستمدة من الأنظمة الخاصة لذوي الإعاقة، قدمت دراسة شاين طومسون وسفيرد (Thompson & Svaerd, 2019) دراسة تحليلية للتقارير القانونية والدراسات ووثائق التخطيط الوطنية الأيرلندية والسويدية من ناحية دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أثر التدخلات القانونية في السياسة التعليمية لذوي الإعاقة والمتمثلة في عدم مطابقة الرؤى والمتطلبات النظامية في المجال القانوني والمجالات التعليمية، حيث لا توجد سياسات تنفيذية تفسر ماورد في أنظمة ذوي الإعاقة، وبالتالي قانون حقوق التعليم الإيرلندي والسويدي يقيد الحقوق ويقدم القليل من الضمانات، وذلك لعدم

وجود سياسة تنفيذية خاصة بالتعليم.

كذلك حاولت دراسة ريدل وآخرين (Riddell et al., 2021) دراسة القضايا المركزية التي تنشأ في كل من إنجلترا واسكوتلندا من ناحية الممارسة العملية في تفعيل السياسات لذوي الإعاقة، وتركيز العدسة على الفجوات الموجودة ما بين الأنظمة والواقع، وتمثلت أدوات الدراسة في استبيان، ومقابلات مع المسؤولين من الحكومة، والمعلمين، وعلماء النفس التربويون، ومدراء السلطات المحلية، ومديرو المدارس، والهيئة القضائية، وأمين المظالم، والمحامين، وممثلي القطاع التطوعي، إلى جانب أولياء الأمور، بالإضافة إلى (٣٦) دراسة حالة متعمقة للأطفال والشباب من ذوي الإعاقة. حيث توصلت الدراسة إلى وجود تحدٍ رئيس تمثل في مستوى المشاركة في صنع القرارات الرسمية، كاختيار المدارس، وحل النزاعات، والتي تتطلب مزيداً من الجهود للتحسين.

في حين هدفت دراسة كاباتاي (Cabatay, 2022) إلى تقديم مراجعة أدبية حول تطورات السياسات المتعلقة بالتعليم لذوي الإعاقة في عدة دول شملت الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وفنلندا، والمكسيك، واليابان، والصين، وماليزيا، والهند، وتركيا. وأسفر التحليل الموضوعي للنتائج عن أربعة موضوعات رئيسية تمثلت في التقدم المحرز في السياسات المتعلقة بالتعليم لذوي الإعاقة في الدول موضع الدراسة، وتحقيقها لأهداف الشمول والإدماج، وألقت الضوء على التحديات التي تواجه تعليم ذوي الإعاقة كالتمويل ومشاركة أولياء الأمور، وتوافر المعلمين المدربين للعمل مع ذوي الإعاقة، وأظهرت الدراسة أن الدول تظهر اعترافها الكامل بأهمية تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة من خلال التعليم.

كما استقصت دراسة أسيلبيكوفنا (Asilbekovna, 2023) المعايير الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد القانونية الوطنية من خلال اتباع نهج التحليل المقارن لدراسة العلاقة بين المعايير الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة والقواعد القانونية الوطنية. أكدت النتائج مدى الحاجة إلى تشريعات نموذجية، ومبادرات لبناء القدرات، وأطر التنسيق، وآليات الرصد، والمشاركة الشاملة، والتعاون الدولي. فيما ظهرت الأهمية العملية والقانونية للدراسة في قدرتها على توجيه صناع السياسات والمهنيين القانونيين والمدافعين عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير أطر قانونية شاملة.

كما أثبتت دراسة أوباه (Obah, 2024) من خلال تحليل التقارير والإحصائيات والدراسات المنشورة بناء على المنهج النوعي للدراسة، على وجود فجوة سياقية ومنهجية في السياسات الخاصة بالتعليم لذوي الإعاقة. كما حللت الدراسة بعض التحديات التي تواجه النجاح في البيئات التعليمية لهؤلاء الطلاب وعدم كفاية الموارد اللازمة، وأوصت الدراسة بأهمية متابعة السياسات وتطويرها لتتلاءم واحتياجات ذوي الإعاقة.

كما حاولت دراسة أبو هلال (٢٠٢٤) تحليل واقع السياسات التعليمية في فلسطين في الفترة ما بين (١٩٩٣-٢٠٢٣) استناداً إلى الجهات العالمية، اتبع فيها المنهج التحليلي التركيبي، من خلال مراجعة الأدبيات العلمية، والوثائق الرسمية، وظهر من ضمن النتائج النقص الحاصل في عدد المراكز البحثية المتخصصة في مجال السياسات التعليمية وتحليلها، إضافة إلى ندرة المنشورات في هذا المجال، ناهيك عن ضعف اهتمام الجامعات الفلسطينية في طرح برامج أكاديمية ذات علاقة

بالسياسات العامة والسياسات التعليمية.

وعلى صعيد التشريعات والقوانين المحلية للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد تم تقديم مجموعة من الدراسات، ففي هذا السياق هدفت دراسة موري والقحطاني (Murry & Alqahtani, 2015) لمعرفة مدى وضوح السياسات التعليمية في المملكة العربية السعودية من خلال من مدى معرفة معلمي ما قبل الخدمة خريجي إحدى الجامعات في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بقوانين التربية الخاصة وتنفيذ البرامج التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة، تم الوصول إلى النتائج من خلال استطلاع استجاب له (٥٢) فرداً من مجتمع الدراسة، أشارت النتائج إلى رغبة معلمي ما قبل الخدمة في المملكة العربية السعودية بالحصول على معلومات حول القواعد التنظيمية لمعاهد وبرامج التربية الخاصة، وآلية تنفيذها في المدارس، كون العديد من الاسئلة تدار حول كيفية تطبيقها في الانشطة اليومية، مما يستوجب إيضاحها لمعلمي المستقبل.

كما بحثت دراسة كداسة (Kadasah, 2017) في موقف المملكة العربية السعودية ومدى امتثال الممارسات التي وضعتها لاتفاقيات الأمم المتحدة، وتوصيات الحكومة السعودية، أي سياسات المساواة وتنفيذها، وأثرها على الأطفال ذوي الإعاقة في مرحلة ما قبل المدرسة، اتبعت الدراسة المنهج النوعي، واستخدمت التحليل الوثائقي، والاستبيانات، والمقابلات، والملاحظات لجمع البيانات. أظهرت النتائج أن الحكومة السعودية كتبت سياسة واضحة فيما يتعلق بالإدماج بما يتوافق مع اتفاقيات الأمم المتحدة (United Nations, 2025b) بشأن الوصول إلى التعليم، وكذلك مع السياسة السعودية، إلا أن هناك فجوات كبيرة بين ما ترغب في تحقيقه وما يظهر على أرض الواقع.

وفي نفس الاتجاه أشار الحربي ومادهش (Alharbi & Madhesh, 2018) من خلال فحص الأطر التشريعية والسياسية لذوي الإعاقة، وتحليل الوثائق ذات الصلة، وهي: نظام الإعاقة في المملكة العربية السعودية، السياسة العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية، سياسة التعليم الخاص في المملكة العربية السعودية، وأظهرت النتائج اتساق السياسة الحالية للمملكة العربية السعودية مع السياسات الدولية في كثير من الجوانب، إلا أنها تواجه تحدياً في المواءمة مع الأنظمة الدولية فيما يتعلق بتعليم ذوي الإعاقة.

وعلى غرار ما سبق سعت بعض الدراسات إلى المقارنة بين الأنظمة القائمة في المملكة العربية السعودية وبعض الدول، حيث قدمت دراسة خوجه وآخرين (٢٠٢٣) تصورًا مقترحًا لتطوير الأنظمة الداعمة لحقوق ذوي الإعاقة في المملكة في التعليم في ضوء القوانين الأمريكية؛ باستخدام المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل الأنظمة والتشريعات المحلية. حيث أشارت النتائج إلى أن الأنظمة والتشريعات في المملكة العربية السعودية مستمدة من قوانين الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجوانب الأشخاص ذوي الإعاقة، وأشارت الدراسة إلى أن هناك افتقاراً للجانب المُفسر لبعض الأنظمة تمثل في عدم الالتزام بالأنظمة، على سبيل المثال: المساءلة والضمانات الإجرائية، ومن الأهمية وجود سياسات تنفيذية تضمن تطبيق هذه الأنظمة.

وهدفت دراسة السالم (Alsalem, 2023) إلى معرفة تأثير اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) على السياسات الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية

مستندة على المنهج النوعي، وتضمنت أدوات الدراسة تحليل الوثائق الرسمية، والمقابلات مع المعنيين لفهم التعديلات التي تم إدخالها على السياسات لضمان المساواة. وأشارت النتائج أن التشريعات سابقاً لم تتضمن بشكل كامل حقوق الطلاب ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم في الحصول على خدمات وأنماط تعليمية عالية الجودة، كما لم تشتمل على التعامل مع أي نزاعات تتعلق بخدمات التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، مما جعل دور الأنظمة غير واضح، بالإضافة إلى افتقارها لسياسات تنفيذية في ضوء بنود ومواد هذه الأنظمة.

كما بحث أبو بكر (Abobaker, 2024) في مدى مؤامة قانون المملكة العربية السعودية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، ركز فيها على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في فرص العمل. واعتمد على منهج التحليل المقارن، من خلال مراجعة الأدبيات القانونية، والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحليل المادة رقم (١٠) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع المادة رقم (٢٧) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومدى فاعليتهما في تحقيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (United Nations, 2025b)، وأهداف التنمية المستدامة (United Nations, 2025a)، فيما يتعلق بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في فرص العمل. أشارت النتائج إلى تحسن واضح وكبير في امتثال المملكة العربية السعودية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة في مجال التوظيف. مع أهمية التقييم المستمر للأطر لضمان فعاليتها وشموليتها. كما تبين النتائج أهمية مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لتعزيز المساواة في العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتدعم الدراسة الإصلاحات القانونية الجارية للنهوض بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠).

التعقيب على الدراسات السابقة:

يستهدف البحث الحالي تحليل الأدب المنشور في الدراسات السابقة الدولية والوطنية خلال الفترة من (٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥)، وذلك لاستكشاف واقع المراكز البحثية، وتقييم جوانب القوة والضعف فيها. ويهدف البحث في نهاية المطاف إلى اقتراح سياسة تعليمية لتعزيز دعم الطلاب ذوي الإعاقة في ضوء نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً، معتمدًا على الأدلة والنتائج التي توصلت إليها الأدوات البحثية المستخدمة في الدراسة، وفي ضوء ذلك تم تفنيدها وفقاً لما يلي:

- معظم الدراسات الدولية كدراسة شاين طومسون وسفيرد (Thompson & Svaerd, 2019)، ودراسة ريدل وآخرين (Riddell et al., 2021)، ودراسة كاباتاي (Cabatay, 2022)، استقصت السياسات ومدى تطورها وتأثيرها بفعل القانون، في حين استهدفت الدراسة الحالية نطاق جغرافي محدد (المملكة العربية السعودية)، وركزت على تطوير سياسة منبثقة من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالتالي ممكن الإفادة منها بالنظر للتحديات والفجوات في تطوير السياسة التعليمية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة.
- تتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة أبو هلال (٢٠٢٤) في تناولها لبعدين رئيسيين، هما:

المراكز البحثية، والسياسات والأنظمة. إلا أنها تختلف عنها من حيث المدى الزمني الذي غطته دراسة أبو هلال، والذي امتد لنحو ثلاثين عاماً، حيث ركزت على مدى توافر المراكز البحثية وأهمية دعمها للسياسات التعليمية. في المقابل، تركز الدراسة الحالية على الدور الحيوي للمراكز البحثية في تفعيل السياسات التعليمية وقياس مدى فعاليتها ضمن إطار تشريعي محدد، مما يميزها بتعمق أكبر في تحليل الأدوار والنتائج ضمن نموذج محدد.

- اتبعت معظم الدراسات المناهج التحليلية كونها تستقصي الواقع كدراسة أبو هلال (٢٠٢٤)، ودراسة أبو بكر (Abobaker, 2024)، ودراسة خوجه وآخرين (٢٠٢٣)، في حين اتخذت الدراسة الحالية منحى مختلف في المنهجية نظرا لطبيعة الأهداف التي ترغب في تحقيقها.
- اتسمت غالبية الدراسات السابقة التي تناولت المراكز البحثية باعتمادها على المنهج الوصفي، كما هو الحال في دراسة الجميلي (٢٠١٦)، ودراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦)، ودراسة السميح (AlSumih, 2016)، ودراسة النملة وكعكي (٢٠٢٢). في حين اتجهت بعض الدراسات الأخرى إلى استخدام منهجيات تحليل الأدبيات والمراجعة المنهجية، مثل دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021)، ودراسة رحمان (Rohman, 2020)، ودراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) ، ومع ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى الارتقاء بفهم أعمق وتأصيل بحثي أكثر شمولية من خلال تبني المنهج المختلط، الذي يتيح استكشاف الظاهرة بشكل تفصيلي ومعمق.
- ركزت الدراسات على السياسات والفجوة القائمة بين التشريع والتنفيذ، وهو ما اتفقت معه دراسة أسيلبيكوفنا (Asilbekovna, 2023) ودراسة كداسة (Kadasah, 2017)، ودراسة السالم (Alsalem, 2023)، فيما تناولت الدراسة الحالية البحث والتقصي في أدوار المراكز البحثية كمركزية للبحث، ثم النظر في بناء السياسات وتطويرها بناء على النتائج.
- اختلفت الدراسة الحالية عن دراسة موري والقحطاني (Murry, & Alqahtani, 2015) في العينة التي ركزت على معلمي ما قبل الخدمة، وكذلك عن الأنظمة والسياسات التعليمية السابقة النابعة من النظام التشريعي الأسبق للأشخاص ذوي الإعاقة، فيما استهدفت الدراسة الحالية النظام التشريعي الحديث للأشخاص ذوي الإعاقة، وعينة مغايرة تمثلت في المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية، وهو ما يدعم البحث في تطوير قاعدة بيانية معرفية في ضوء التشريع القائم حالياً.
- معظم الدراسات الخاصة بتشريعات الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية كدراسة الحربي ومادهش (Alharbi & Madhesh, 2018)، ودراسة أبو بكر (Abobaker, 2024)، كان الغرض منها المواءمة بين التشريعات الوطنية والدولية، وكذلك العمل على تطويرها كدراسة خوجه وآخرين (٢٠٢٣)، في حين هدف الدراسة الحالية هو تحليل أدوار المراكز البحثية، وليس المقارنة.
- الدراسات الخاصة بالمراكز البحثية ركزت على الدور التكاملي بين المراكز البحثية وصنع السياسات في المجالات المختلفة كدراسة حميد (٢٠١٥)، ودراسة الجميلي (٢٠١٦)، إلا أنها لم ترتقي في مجملها لتطوير سياسة تختص بجانب معين كما تطمح أن تسهم فيه الدراسة

الحالية. عدا عن دراسة النملة وكعكي (٢٠٢٢)، ودراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) اللتان اهتمتا بتحسين وتطوير المراكز البحثية بحد ذاتها في الجامعات السعودية.

- ساهمت الدراسات الخاصة بالمراكز البحثية في تحفيز بؤرة التركيز البحثية أثناء بناء الأدوات الخاصة في الدراسة كدراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦)، ودراسة رحمان (Rohman, 2020)، ودراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021)، ودراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024)، من خلال عكس التحديات وجوانب القوة، وتحديد الأبعاد اللازمة لقياسها في الدراسة، مما ساهم في توجيه الدراسة إلى ما تصبو إليه.
- تُعتبر دراسة نيكولايديس وآخرين (Nikolaidis et al., 2018) الدراسة الوحيدة التي ركزت على قياس معدل النشر والتوجه البحثي. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدراسة الحالية تتجاوز هذا النطاق لتجعل قياس معدل النشر أحد الأبعاد الأساسية التي تعتمد عليها في الوصول إلى النتائج المرجوة.

يتضح من استقراء الأدبيات الحالية وجود حاجة ملحّة إلى تبني نهج تحليلي منهجي يركّز على دراسة أدوار المراكز البحثية على المستوى الوطني، وقياس أثرها في تفعيل السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تناول أبعاد استراتيجية لم تحظَ بالدراسة الشاملة الكافية حتى الآن. حيث تشير الفجوات المعرفية إلى أهمية توظيف مناهج بحثية متعددة وأدوات متنوعة تدمج بين البيانات الكمية والنوعية، بما يضمن بناء فهم أعمق وأكثر نقدية لأدوار تلك المراكز في دعم تطبيق السياسات والتشريعات ذات العلاقة. ومن خلال هذا التوجه التحليلي المتكامل، يمكن الوصول إلى استنتاجات علمية رصينة تُسهم في اقتراح سياسات تعليمية واستراتيجيات تطبيقية، تستند إلى الأدلة وتتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يعزز من فاعلية تلك السياسات ويضمن استدامة أثرها.

الفصل الثالث
منهجية الدراسة وإجراءاتها

- منهج الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- أدوات جمع البيانات.
- المرحلة الأولى من الدراسة.
- المرحلة الثانية من الدراسة.
- المرحلة الثالثة من الدراسة.
- التحقق من الصدق والثبات .
- تحليل البيانات.
- الاعتبارات الأخلاقية.
- محددات الدراسة.

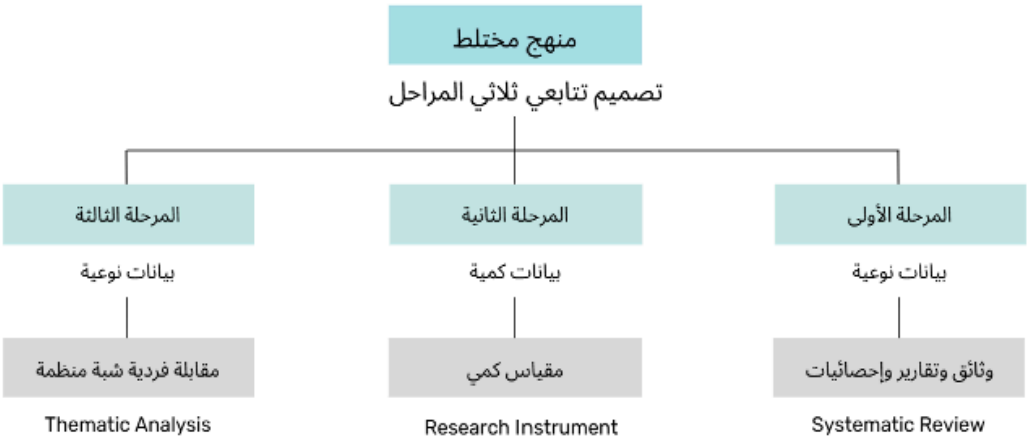
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضًا تفصيليًا للمنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة، والإجراءات التي اتُّبعت في تنفيذها، حيث تم توضيح مجتمع الدراسة البحثي وتحديد خصائصه، إلى جانب وصف العينة التي استندت إليها الدراسة وآلية اختيارها. كما تضمن الفصل استعراض أدوات الدراسة المستخدمة مع تقديم وصف شامل لها، وبيان خطوات جمع البيانات وتحليلها بما ينسجم مع أهداف الدراسة وأسئلتها البحثية.

ولضمان دقة النتائج وموثوقيتها، تم التحقق من صدق الأدوات وثباتها باستخدام الأساليب العلمية المناسبة، إضافةً إلى الالتزام بالاعتبارات الأخلاقية خلال جميع مراحل البحث، بما يكفل مصداقية الإجراءات وصحة النتائج المتوصل إليها. يشير جدول رقم (7) منهجية الدراسة ومراحلها.

شكل (٧)
منهجية الدراسة وإجراءاتها



منهج الدراسة:

تبنت الدراسة المنهج المختلط، والذي يمثل تصميم مختلف لجمع البيانات، ومزجها، وتحليل كل من البيانات الكمية والكيفية معًا، في دراسة واحدة لفهم طبيعة البحث ومشكلته (أبوعلام، ٢٠١٤)، وأشار كريسول وكلارك (Creswell & Clark, 2017) إلى أن المنهج المختلط يستند على مبدأ أن جمع بيانات متنوعة أفضل لفهم مشكلة الدراسة من جمع بيانات كمية أو بيانات نوعية فقط. تبنت الدراسة الحالية هذا المنهج لتحقيق أهدافها، وفيما يتعلق بنوع التصميم المتبع في الدراسة المختلطة، فقد تم اعتماد تصميم متتابع ثلاثي المراحل. بدأت الدراسة بتحليل الوثائق

الرسمية ذات الصلة بنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتشريعات المرتبطة به، تلا ذلك قياس مستوى تفعيل هذه الأنظمة والتشريعات باستخدام أداة كمية أُعدّت خصيصاً وفق أهداف الدراسة وأسئلتها، ثم خُتمت المرحلة الثالثة بإجراء مقابلات فردية شبه منظمة، هدفت إلى تفسير النتائج الكمية، وتحليل الأدوار القائمة للمراكز البحثية، إضافةً إلى استشراف تطلعاتها المستقبلية وأثرها في دعم القرار وصنع السياسات.

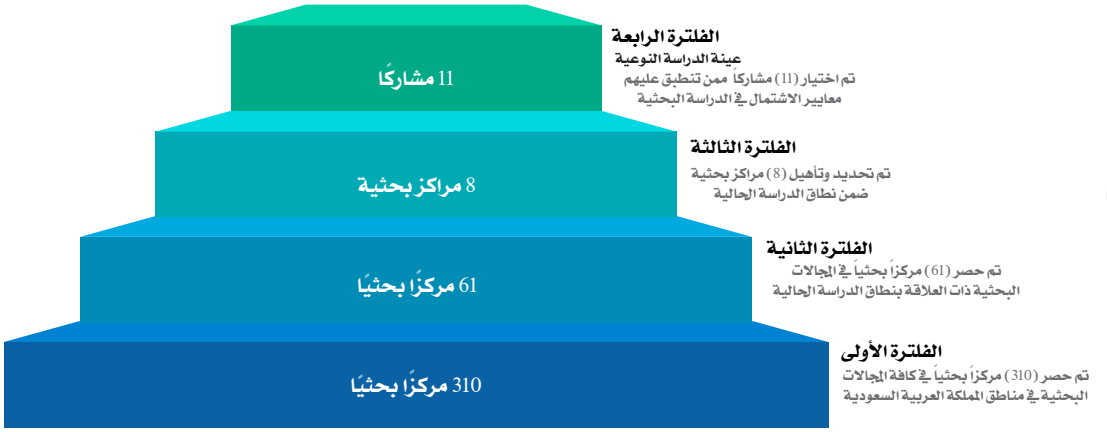
وتكمن الدوافع والمبررات وراء استخدام هذا المنهج في رفع قيمة النتائج، والتوسع باستخدام أدوات أخرى تمكن من فهم أجزاء مختلفة من المشكلة البحثية المدروسة، بالإضافة إلى تطوير أدوات تم استخدامها في الدراسة، كتطوير مقياس كمي، واستخدام أكثر من طريقة وأداة لجمع البيانات، للتأكد من صحة النتائج، وأخيراً تعزيز النتائج الحالية وتوضيحها في أداة الدراسة الكمية بالاستناد على المقابلات الفردية شبة المنظمة (sahin & Ozturk, 2019). وفي حال كانت النتائج في الدراسة الحالية لأدوار المراكز البحثية توفر معلومات متسقة أو متقاربة، فإن الثقة في استنتاجات التفسير تزداد بشكل أكبر، أما إذا كانت النتائج متباينة، فإن ذلك يمكن من اكتساب رؤية أكبر حول هذه الدراسة والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أكثر تعمقًا (Creswell & Clark, 2017).

فيما يخص أدوات جمع البيانات، فقد تم اعتماد أدوات نوعية للإجابة على السؤالين الأول والثالث من الدراسة، استُند فيها إلى تحليل الوثائق والأدبيات والمقابلات الفردية شبه المنظمة. في المقابل، تم استخدام أداة كمية للإجابة على السؤال الثاني. وقد ساهم الجمع بين هذه الأدوات النوعية والكمية في تطوير السياسة التعليمية المقترحة للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن السؤال الرابع، بما يضمن توافقها مع أهداف الدراسة وتحقيق الأثر المرجو.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون المجتمع البحثي للدراسة كما يشير شكل رقم (٨) من جميع المراكز البحثية المتوفر بياناتها في مختلف المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية وعددها (٣١٠) مركزاً بحثياً. حيث تم الاطلاع على النشاط البحثي لجميع هذه المراكز، وتم اختيار عينة قصدية (٦١) مركزاً بحثياً ذو علاقة مباشرة بالأبحاث ذات العلاقة بمجال الدراسة، واستبعاد المراكز البحثية التخصصية (البترول، الجريمة، الطبية المتخصصة، وغيرها من المراكز التي لها توجه بحثي محدد). (المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٢٠٢٥). حيث توزعت بحسب مراحل التنفيذ للدراسة، وهي وفقاً للآتي في الشكل رقم (٨):

شكل (٨)
سحب العينة من مجتمع الدراسة



المرحلة الأولى: تم مخاطبة ومراسلة (٦١) مركزاً بحثياً لهم احتمالية تقديم أبحاث حول الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم استطلاع أولي يدور حول الأولويات البحثية والأهداف الاستراتيجية للمركز البحث، بعد الفلترة الأولى تم ترشيح ثمانية مراكز بحثية نشطة في المملكة العربية السعودية وفق المجالات التي تم تحديدها والمتمثلة في (التخطيط الاستراتيجي للمركز، والبحثي العلمي، التأثير والنشر، رأس المال البشري، التمويل والدعم المالي، الشراكات التعاونية، دعم الأشخاص ذوي الإعاقة). تتوزع هذه المراكز ضمن الجامعات السعودية، والمراكز تحت مظلة كليات التربية، والمراكز البحثية المتخصصة، مثل مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، ومركز أبحاث التوحد، وكذلك المراكز البحثية ذات العلاقة بقطاع التعليم ومنها مركز الأبحاث بهيئة تقويم التعليم والتدريب، وكذلك المراكز البحثية الخاصة في بعض الهيئات كهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، آخذين بالاعتبار مدى نشاطها البحثي والإلكتروني على مواقعها الرسمية.

المرحلة الثانية: التركيز على العاملين في المراكز البحثية ذات العلاقة بحقوق ذوي الإعاقة، وعددهم (١١)، حيث تضمنت معايير الاشتمال والاستبعاد:

- القيادات وأصحاب القرار في المراكز البحثية (الحكومية- المستقلة).
- مؤهل علمي عالي (درجة الدكتوراة فما فوق).
- نطاق العمل يتعلق بأبحاث السياسات أو الأبحاث ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

حيث كان الهدف من تضييق العيينة (العينة الهادفة المقصودة) في المرحلة الثانية يتمثل في تقصي الآراء بشكل عميق للحالات الغنية بالمعلومات حول المراكز البحثية وأدوارها في تفعيل التشريعات والأنظمة لبناء سياسية تعليمية وليس تعميم النتائج، فالبحث النوعي لا يروم إلى تعميم النتائج (العمار، ٢٠٢١). ويمثل الجدول رقم (٥) خصائص المشاركين في الدراسة:

جدول (٥):
خصائص المشاركين في الدراسة

المشارك	الجهة	الجنس	المؤهل العلمي	التخصص
١	وزارة التعليم	ذكر	الدكتوراة	مستشار الدراسات الاجتماعية والسلوكية
٢	وزارة التعليم	ذكر	الدكتوراة	مسؤول عن البحوث التعليمية
٣	وزارة التعليم	ذكر	الدكتوراة	مسؤول في مصادر البحوث
٤	مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة	ذكر	الدكتوراة	مسؤول تنفيذي
٥	هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار	ذكر	الدكتوراة	مستشار
٦	مركز التميز للتوحد	ذكر	الدكتوراة	دكتوراه في مجال التربية الخاصة
٧	وزارة التعليم	أنثى	الدكتوراة	مستشار في التخطيط التربوي
٨	هيئة تقويم التعليم والتدريب	ذكر	الدكتوراة	أستاذ في اقتصاديات التعليم
٩	جامعة الملك عبدالعزيز- مركز دراسات الطفولة	أنثى	الدكتوراة	أستاذ في الطفولة المبكرة
١٠	هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة	ذكر	الدكتوراة	القانون في حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة
١١	مركز أبحاث التوحد	ذكر	الدكتوراة	استشاري

أدوات جمع البيانات:

المرحلة الأولى من الدراسة:

ستعتمد الدراسة على ثلاث مراحل لجميع بيانات داعمة تسهم في توضيح أدوار المراكز البحثية كمُوجه لصناعة القرارات في المملكة العربية السعودية، حيث تأتي المرحلة الأولى بهدف تحليل الوثائق كأداة أولى للدراسة للإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة، من خلال التحقق من مدى توفر الوثائق الداعمة للباحثين من خلال قواعد البيانات في المراكز البحثية، حيث إن كثيراً من التقارير والإحصائيات والبيانات في حال عدم توافرها تسهم بشكل أساسي في نقص المعلومات، وبالتالي توجيه قرارات غير دقيقة، أو غير مستندة إلى بيانات مكتملة (Tis-dell et al., 2025). وللحصول على الوثائق الداعمة تم التواصل المباشر مع المراكز البحثية لتزويد الباحثين بالمستندات والأوراق المطلوبة، وتمثلت هذه الوثائق في: قوائم حصر للباحثين المنتسبين للمراكز البحثية أو المتعاونين معها، ودرجاتهم العلمية، والأولويات البحثية للمركز البحثي، والتقارير السنوية الصادرة منه، وقوائم الأبحاث والدراسات المنشورة، الاتفاقيات والشراكات القائمة والمستقبلية، الدراسات العلمية ذات العلاقة بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، الروافد التمويلية، والهيكل التنظيمي للمركز ضمن مرحلة الاستطلاع الأولي للمراكز البحثية.

المرحلة الثانية من الدراسة:

تم بناء أداة من قبل الباحثين ضمن مراحل الدراسة تعنى (بقياس مدى تأثير المراكز البحثية) في ضوء أسئلة الدراسة، وأهدافها؛ للإجابة على السؤال الثاني من الدراسة، تكون المقياس من جزأين رئيسين: عني الجزء الأول بجمع بالبيانات خاصة بالمراكز البحثية، كنوعها، وتخصصها، ومناطق تواجدها. بينما اشتمل الجزء الثاني على سبع مجالات رئيسية لقياس أثر المراكز البحثية في تفعيل التشريعات والأنظمة تضمنت: مجال التخطيط الاستراتيجي، مجال البحث العلمي، مجال التأثير والنشر العلمي، مجال رأس المال البشري، مجال التمويل والدعم المالي، مجال الشراكات التعاونية، ومجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

الخصائص السيكومترية لمقياس الدراسة:

تم بناء المقياس بالاعتماد على الأطر النظرية والدراسات السابقة؛ مثل: دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024)، ودراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥)، ودراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021)، ودراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦)، ودراسة الجميلي (٢٠١٦)، ودراسة رحمان (Rohman, ٢٠٢٠)، ولتحديد مستوى الإجابة من أفراد العينة على العبارات، تمت الاستعانة بمقياس ليكرت الثلاثي، والمقسمة إلى ثلاث خيارات (نعم، لا، إلى حد ما).

صدق وثبات أداة الدراسة:

للتحقق من الصدق الظاهري للمقياس Trustees Validity تم عرض الصورة الأولية متضمنة (٢٨) عبارة على محكمين من المختصين في المجال وعددهم ستة محكمين، لبيان مدى ارتباط كل عبارة بالمجال الذي تنتمي إليه، ومدى دقتها، وإجراء التعديلات اللازمة في ضوء آراء السادة المحكمين وتصويباتهم اللغوية، واشتمل المقياس على (٣٧) عبارة في صورته النهائية. كما طبق الفريق البحثي المقياس على المراكز البحثية من مجتمع الدراسة، وعن طريقها تم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) استناداً على استجابات العينة البحثية؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات المقياس بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه كل عبارة، وأظهرت معاملات ارتباط العبارات ارتباطات دالة إحصائيا، وأشار مو وآخرون (Mu et al., 2018) إلى أن معامل ارتباط بيرسون يعتبر مؤشرًا لقوة العلاقة الخطية بين المتغيرات. وللتحقق من مدى ثبات المقياس تم اللجوء إلى معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha (A، للتأكد من ثبات المقياس ومدى تمتعه بدرجة ثبات مقبولة إحصائياً للتطبيق، إلا أن ضيق العينة حد من الوصول للدرجة المطلوبة من الثبات، لذلك تم بعد التحليل الأولي preliminary data analysis وضع معايير محددة ليتم من خلالها بناء أداة التقييم في ضوء هذه المعايير للإجابة على السؤال الثاني من الدراسة.

المرحلة الثالثة من الدراسة:

تستند المرحلة الثالثة من الدراسة على المقابلات الفردية شبه المنظمة للإجابة على السؤال الثالث من الدراسة؛ كونها تزود الباحثين بكم كبير من المعلومات في وقت قياسي مقارنة بأدوات البحث الأخرى، فهي تقدم وصف دقيق ومعمق لأسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية بالرجوع إلى أسئلة معدة مسبقاً تضمنها دليل المقابلة (العبدالكريم، ٢٠٢٠)، حيث يأتي الهدف من المقابلات لمعرفة مدى ارتباط الأهداف الاستراتيجية لهذه المراكز، ومستوى تأثيرها على صناعة القرار، وقياس الإنتاج العلمي لها بحسب وجهات نظر المشاركين؛ بغرض تحليل قوة هذه المراكز في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، والذين تم اختيارهم بعناية وبشكل كافٍ لتمثيل المجتمع. تم الاعتماد في بناء المقابلة على القراءة المستفيضة للأطر النظرية والدراسات السابقة.

وتضمن دليل المقابلة في صورته الأولية أسئلة واضحة غير موجهه لاستجابات معينة لاستكشاف المجال البحثي للدراسة؛ مما يسهم في الفهم العميق، اشتمل دليل المقابلة في الجزء الأول منه على التعريف بهدف الدراسة، وحقوق المشاركين، وبيان الموافقة على المشاركة الطوعية، أما الجزء الثاني من دليل المقابلة اشتمل على أسئلة المقابلة الرئيسية وعددها سبعة أسئلة رئيسية، و(١٥) سؤالاً فرعياً، بالإضافة إلى الأسئلة الاستيضاحية التي تُمكن المشاركين من زيادة التفاصيل والمعلومات بما يخدم نتائج الدراسة، بعد الانتهاء من إعداد الدليل الأولي للمقابلة تم عرضه على عدد من المختصين وعددهم (٣)، حيث تم تعديل الدليل في ضوء آرائهم وملاحظاتهم، من ثم تم عرضه على اللجنة المختصة للموافقة عليه، والتعديل بناء على مرئياتهم، ليظهر دليل المقابلة في صورته النهائية مشتملاً على ستة أسئلة رئيسة، و(٢٣) سؤالاً فرعياً، كذلك تم الحصول على موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود، ضمن فيها الفريق البحثي طوعية المشاركة، وسرية البيانات، وحفظ هوية المشاركين، وفي ضوء ذلك تم تطبيق أول مقابلة استطلاعية مع أحد المشاركين لضمان مدى وضوح الأسئلة، وسهولة فهمها، تخللها العديد من أسئلة الاستيضاح، على سبيل المثال: (أعطني مثال على ذلك...، هل ممكن تقديم تفصيل موسع حول ذلك...، وضح أكثر...).

وبناءاً على سبق تم بناء دليل المقابلة وفقاً لعدد من الاعتبارات:

- تم الاعتماد على أسئلة الدراسة الرئيسية كموجه في تحديد أسئلة المقابلة بشكل واضح، مما يسمح للمشاركين بالإجابة بشكل مباشر وغير مباشر على الأسئلة الأساسية للدراسة.
- في حال عدم تجاوب المشارك مع بعض الأسئلة؛ لعدم فهمها أو تبادرها إلى ذهنه، ستعرض عليه استجابات المشاركين الآخرين واستفساره عن رأيه عنها، ومدى موافقته لها، مما يقدم فرصة أكبر للوصول إلى إجابات تفصيلية وأكثر عمق.
- تم تفادي الأسئلة التي لا يملك المشاركون معرفة بشأنها، لضمان الحيادية والصدق في نتائج الدراسة (Staller, 2022).
- كما تم تحديد الوقت المتوقع للمقابلة (٦٠-٩٠) دقيقة من خلال التواصل وجهاً لوجه مع المشاركين، تتضمن بناء الألفة مع المشاركين، وإظهار التقدير والاحترام لهم، والامتنان

لمشاركتهم، لضمان الاريحية وتقديم تفاصيل غنية تسهم في إثراء بيانات الدراسة.

ولضمان دقة رصد البيانات، تم مراجعة وقراءة ملفات المقابلات بعد تسجيلها صوتياً وتفريغها في مستندات مكتوبة دون تغيير من قبل فريق العمل بشكل دقيق، ومراجعتها من قبل المشاركين؛ ثم إجراء التحليل بشكل فردي من قبل الباحثين للتأكد من مدى الموافقة بينهما في عملية الترميز، وتكوين الموضوعات الناشئة أثناء التحليل الموضوعي للبيانات النوعية (Bowen, 2009)؛ لتقليل التحيز، وتطوير فهم أعمق للمجال البحثي.

التحقق من الصدق والثبات:

الصدق في البحث النوعي هو محاولة لتقدير النتائج كما وصفها الباحث، والمشاركين في الدراسة، والمراجعين لها، فلا توجد طريقة محددة للتحقق من الصدق تناسب جميع البحوث النوعية، إلا أن استخدام الباحثين لاستراتيجيات مقبولة بحثياً وعلمياً، من شأنه أن يعمل على توثيق دقة دراساتهم، وهو ما يسمى باستراتيجيات الصدق في البحوث النوعية (Athens, 2010). وتمثل الموثوقية أحد أهم التحديات التي يمكن أن تواجه الباحث النوعي؛ لإثبات أن ما يقدمونه يعد استكشافاً للمعرفة الإنسانية، وليس على قبيل تصورات مؤقتة لظاهرة اجتماعية (Mertens, 2024). وسعت الدراسة الحالية إلى تحقيق معايير الجودة والموثوقية في البحث النوعي بالعمل على عدة إجراءات، وثقت كما يلي:

المصداقية Credibility:

تهدف المصداقية إلى أن تقيس ما وضعت لقياسه، فتقابل المصداقية الصدق الداخلي في البحث الكمي. واعتمد الفريق البحثي في المصداقية على تثليث البيانات باستخدام عدة أدوات بحثية لجمع النتائج كالوثائق، وأداة قياس مدى تأثير المراكز البحثية، والمقابلة الفردية شبة المنظمة كأداة معتبرة لجمع البيانات، واستهداف عدد كاف من المشاركين؛ لضمان التنوع في الاستجابات ومتغيرات الدراسة، وكذلك ربط نتائج المرحلة الأولى المتعلقة بتحليل الوثائق بنتائج المرحلة الثانية، ومدى انعكاسها على فهم هذه المراكز البحثية لأدوارها القيادية (Mertens, 2024).

الاعتمادية Dependability:

يقابلها الثبات في الدراسات الكمية، فلو تم إعادة الاختبار في نفس الظروف سيتم الحصول على نفس النتائج (Haq et al., 2023)، وفي سبيل تحقيق الاعتمادية تم استخدام أدوات تسجيل عالية الجودة في المقابلات الفردية شبة المنظمة لتسجيل المقابلات، وتوضيح جميع الإجراءات البحثية بشكل دقيق ومفصل، مما يتيح للباحثين الآخرين اتباعها في سياقات أخرى ضمن البحث النوعي، مع تقديم اقتباسات من أقوال المشاركين في الدراسة لتحري الدقة في تحليل وتفسير النتائج.

قابلية النقل Transferability:

ذكر فينفجيلد-كونيت (Finfgeld-Connett, 2010) أن قابلية النقل تقابل الصدق الخارجي في البحث الكمي، أي أن النتائج قد تكون مفيدة في حالات مشابهة. وربما يكون مشابهاً للتعميم في

البحث الكمي، إلا أنه ليس غاية بحد ذاته في البحوث النوعية، وتم تحقيق هذا المعيار من خلال الوصف التفصيلي لإجراءات البحث، ومنهج البحث، وأدوات البحث التي وقع الاختيار عليها، وأسلوب تحليل البيانات، مما يمكن الباحثين الآخرين من الانطلاق منها في بحوثهم النوعية.

التوكيدية Confirmability:

وتعني هل يمكن تأكيد هذا البحث من قبل باحث آخر، أو نتائج بحث آخر، فهي تقابل الموضوعية في البحث الكمي (الزهراني، ٢٠٢٠)، وتم تحقيق ذلك من خلال مراجعة الترميز من قبل الباحثين، والعمل على التأكد من تشابه الموضوعات الناشئة في الترميز، وربط النتائج بما يؤيدها في الدراسات السابقة والأطر النظرية للتخلص من أثر التحيز، كما تم ارسال مذكرات بأجوبة المشاركين بعد الانتهاء من تدوينها للتأكد من دقة الأجوبة الواردة في المقابلة. وفي البحث الحالي تم الحرص كذلك على توضيح قيود ومحددات الدراسة، ومن خلال تحقيق معيار المصداقية والاعتمادية والانتقالية، يتم تحقيق معيار التوكيدية كذلك.

تحليل البيانات:

بناءً على أهداف الدراسة الحالية، وتساؤلاتها البحثية تم استخدام مجموعة متنوعة من التحاليل للبيانات بحسب كل مرحلة، وكذلك تناسباً مع طبيعة كل سؤال بحثي. فللإجابة على السؤال الأول والمتعلق بتحليل مساهمة المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة من خلال تحليل الوثائق والدراسات ذات العلاقة باستخدام systematic review من خلال حصر وتحليل النتائج وقياس مستوى تأثير هذه الوثائق في صناعة السياسات والتشريعات ذات العلاقة بالاشخاص ذوي الإعاقة. بعد النظر إلى أربعة عوامل مهمة أشار إليها فليك (Flick, 2018) عند اختيار المستندات والوثائق كمصدر لبيانات الدراسة، وهي أصالة المحتوى، والصدق، والتمثيل، والمعنى، إذ سيراعى أخذ الوثائق الأولية من مصدرها الأصلي (مراكز البحوث) من خلال التواصل المباشر؛ كونها ستقدم بيانات دقيقة تمثل الجهة الصادرة عنها وتتناسب مع الغاية منها. وفي سبيل ذلك تم بناء المقياس الخاص بالدراسة وفق عدة مجالات بالاعتماد على هذه الأبعاد للحصول على البيانات من المراكز البحثية لتعبئة المقياس وجمع البيانات وتحليلها إحصائياً للوصول إلى النتائج.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني بشأن آلية قياس مستوى تأثير أدوار المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة، تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences، من خلال:

- التكرارات، والنسب المئوية؛ للتعرف على خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية "Mean"؛ للتعرف على مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبار من عبارات المحور.
- الانحرافات المعيارية " Standard Deviation"؛ للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد

عينة الدراسة لكل عبارة، ومحور من محاور أداة الدراسة.

- اختبار تحليل التباين الأحادي (One - Way ANOVA)؛ لمعرفة الفروق بين وجهات نظر أفراد الدِّراسة تبعًا لمتغيرات الدِّراسة، مثل: (نوع المركز البحثي، تخصص المركز البحثي، المنطقة، الدعم المادي، جودة النشر، منافذ النشر ....).

وبخصوص السؤال البحثي الثالث، تم تحليل المقابلات مع صناع القرار والمسؤولين في المراكز البحثية من خلال استخدام Thematic Analysis كما يظهر في الشكل رقم (٩):

شكل (٩)

التحليل الموضوعي للبيانات (Fleming, 2023)



ابتدأت المرحلة الأولى بالتعرّف على البيانات (Familiarize yourself with your data) من خلال قراءة البيانات عدة مرات لفهمها بعمق، بما يتيح تكوين تصور شامل قبل البدء بعملية الترميز. تلا ذلك توليد الأكواد الأولية (Generate Initial Codes) المستخلصة من بيانات المقابلات الفردية شبه المنظمة مع المشاركين، حيث جرى تحديد الأجزاء المهمة داخل البيانات وإعطاؤها أكوادًا تعبّر عن أفكار أو نقاط لافتة، سواء كانت كلمة أو جملة أو فقرة تحمل معنى واضحًا.

وفي المرحلة الثالثة قام الفريق البحثي بـ البحث عن الموضوعات (Search for Themes)، من خلال تجميع الأكواد المتشابهة أو المترابطة ضمن مجموعات أكبر تُسمّى «الموضوعات» (Themes)، أعقب ذلك مراجعة الموضوعات (Review Themes) للتحقق من اتساقها الداخلي، وتنقيحها من خلال دمج المتشابه منها أو تقسيمها أو حذف غير الملائم منها. ثم انتقل الفريق إلى تعريف وتسمية الموضوعات (Define and Name Themes)، وذلك عبر تحديد المعنى الجوهري لكل موضوع وما يمثله داخل سياق الدراسة. وفي المرحلة الأخيرة جرى إعداد التقرير النهائي (Produce the Report)، وكتابته متضمنًا عرض الموضوعات مدعمة بأمثلة واقتباسات من البيانات، مع تفسير النتائج ومناقشتها وربطها بأهداف وأدبيات الدراسة.

حيث يتيح هذه النوع من التحليل تقديم وصف تفصيلي أو موجز لمجموعات واسعة من البيانات، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها (Braun & Clarke, 2006)، وذلك باتباع النهج الاستقرائي من الجزء للكل أو من الخاص للعام، للوصول إلى المعاني التي تحمل رؤى المشاركين (Creswell & Creswell, 2018)؛ مما يمكن الباحثين من رسم صورة واضحة حول ما ينبغي أن

تبنى عليه طريقة تنفيذ السياسات التعليمية. وبالتالي تم تقديم تصور مقترح لسياسة تنفيذية متعلقة بالمادة الثامنة من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفق نتائج الدراسة واستناداً إلى نتائج التحليل والمقابلات الفردية. حيث تم استخدام برنامج MAXQDA لجمع البيانات النوعية الكبيرة وتصنيفها ضمن أكثر الكلمات التي وردت.

الاعتبارات الأخلاقية:

حرص الفريق البحثي على العديد من الإجراءات البحثية تحقيقا للسلامة الأخلاقية في البحث العلمي، حيث تم في البداية الحصول على الموافقة المستنيرة من لجنة أخلاقيات البحث العلمي على تطبيق أدوات الدراسة (اللجنة الدائمة لأخلاقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود (رقم KSU-HE-25-033 وتاريخ 23/1/2025) بهدف إجراء الدراسة وتطبيق المقياس والمقابلة على أفراد عينة الدِّراسة، كما تم التأكيد في دليل المقابلة بأن المشاركة تعتبر طوعية لأغراض بحثية، حيث تم الحفاظ على السرية والخصوصية في جمع البيانات، مع الأخذ بالاعتبار ممارسة النزاهة والصدق والابتعاد عن التحيز في جميع المراحل البحثية (Kang & Hwang, 2021).

محددات الدراسة:

تمثل المراكز البحثية أحد أهم الممكنات الإستراتيجية التي تسهم في تحقيق الأولويات الوطنية، غير أن واقعها في المملكة العربية السعودية يُظهر أن معظمها لا يزال محدود الأثر في بناء الاقتصاد المعرفي وتفعيل دوره الحيوي في صياغة السياسات التنظيمية والتأثير المجتمعي. فعلى الرغم من انتشارها الواسع، إلا أن مستوى نشاطها واستجابتها ما زال دون المأمول؛ حيث لم يزود الفريق البحثي بوثائق داعمة سوى مركز واحد فقط من بين عدد كبير من المراكز التي جرى التواصل معها، إضافة إلى أن العديد من مواقعها الإلكترونية لا تعكس فعلياً نشاطها البحثي، ولا تقدم محتوى يتناسب مع دورها المفترض.

من جانب آخر، شارك نحو ثمانية مراكز بحثية في المرحلة الثانية من الدراسة، حيث جرى استكشاف آرائهم حول أدوار المراكز البحثية في رسم السياسات من خلال المقابلات الفردية شبة المنظمة، بينما اقتصر التجاوب مع أداة القياس الكمي للدراسة على سبعة مراكز بحثية فقط، رغم منح مهلة إضافية أثرت على التقدم في الدراسة رغبة في رفع مستوى الاستجابة.

ولعل من أهم محددات البحث المختلط هو دور الباحثين في الدراسة، كونه يعتمد على وجهات نظر الباحثين، وما يرونه ملائماً ومهماً وغير مهم، عدا عن العلاقات الوثيقة التي غالباً ما يبنيها الباحثون مع المشاركين (العمار، ٢٠٢١). إذ ينطوي بطبيعته على التقارب بين المشاركين والباحثين، كما أن الباحث يتعمق في جمع المعلومات وتحليلها مما يجعل ذاتيته قد تظهر بشكل أكبر في تفسير النتائج. وبناءً عليه، تعين على الفريق البحثي أن يُمارس النقد الذاتي المستمر، لضمان وضوح الحدود بين خبراتهم السابقة ومرئياتهم الشخصية وبين مجريات الدراسة.

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة

- أولاً: نتائج السؤال الأول ومناقشتها.
- ثانياً: نتائج السؤال الثاني ومناقشتها.
- ثالثاً: نتائج السؤال الثالث ومناقشتها.
- رابعاً: نتائج السؤال الرابع.

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرضاً مفصلاً وشاملاً لنتائج الدراسة وتحليلها في ضوء الأهداف الرئيسة التي سعت الدراسة إلى تحقيقها، والمتمثلة في: استكشاف إسهامات المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، وتحديد مستوى تأثير هذه المراكز في دعم وتطوير تلك الأنظمة، بالإضافة إلى دورها في الإسهام في رسم السياسات التعليمية المتعلقة بذوي الإعاقة. وقد استندت الدراسة إلى ثلاث أدوات بحثية رئيسة، تم توظيفها بشكل تكاملي للحصول على بيانات نوعية وكمية عميقة، أولها: تحليل الوثائق والأنظمة والتشريعات المرتبطة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وذلك بهدف تتبع مدى انعكاس أعمال المراكز البحثية على تلك السياسات والتشريعات. وثانيها: مقياس مكون من سبع مجالات رئيسة تقيس العلاقة بين المراكز البحثية ودورها في تطوير الأنظمة والتشريعات. أما الأداة الثالثة فتمثلت في إجراء مقابلات شبه منظمة مع عدد من الخبراء والفاعلين في المراكز البحثية، إلى جانب مقابلات مجموعات تركيز، وذلك لاستكشاف وجهات نظر وتجارب المشاركين فيما يتعلق بالأدوار الحالية والمأمولة للمراكز البحثية في هذا المجال. ويُعد هذا الجمع بين أدوات البحث النوعي والوصفي مدخلاً علمياً يثري التحليل، ويعزز من عمق النتائج المستخلصة، التي تم تناولها ومناقشتها تفصيلياً في هذا الفصل.

شكل (١٠)
نتائج الدراسة



أولاً: عرض نتائج السؤال الأول:

كيف تسهم المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية؟

في ظل التوجهات الوطنية الطموحة نحو تحقيق الشمول والعدالة الاجتماعية، أصبح تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة هدفًا استراتيجيًا في المملكة العربية السعودية. ويتطلب هذا الهدف منظومة تشريعية فعالة، تستند إلى دراسات دقيقة وموثوقة. من هنا تبرز أهمية المراكز البحثية بوصفها أداة تحليلية وتطويرية تدعم صياغة السياسات والتشريعات. من خلال تحليل نطاق عمل هذه المراكز، تبيّن أن المراكز البحثية تضطلع بدور محوري في:

- **تحليل الواقع التشريعي وتحديد الفجوات:**

تُسهم المراكز البحثية، وخاصة تلك المرتبطة بالجامعات أو بالهيئات الحكومية، في إعداد تقارير دورية تتناول تحليل الواقع القانوني والتنظيمي (Akhavan et al., 2013) وتحديداً للأشخاص ذوي الإعاقة. ووفقًا لوثائق وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، تستند هذه المراكز إلى بيانات ميدانية وإحصائية لرصد الفجوات في تطبيق نظام رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء من حيث التهيئة البيئية أو تكافؤ الفرص في العمل والتعليم.

- **اقتراح تعديلات تشريعية مبنية على الأدلة:**

بناءً على نتائج الدراسات والتقارير، تقدم المراكز البحثية توصيات تشريعية محددة تُعرض على الجهات المختصة مثل مجلس الشورى واللجان الوزارية. ووفق محاضر الجلسات المنشورة، استُند إلى تقارير بحثية في تعديل بعض بنود اللائحة التنفيذية لنظام رعاية المعوقين، خصوصًا فيما يتعلق بالتمييز وحقوق الوصول. هذا يعكس تأثيرًا مباشرًا للمراكز البحثية في عمليات صنع القرار التشريعي. حيث يُعد الدور الجوهري للمراكز البحثية بالغ الأهمية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذا تتمثل إحدى أبرز مسؤولياتها في مراجعة وصياغة بنود التشريعات ذات الصلة، بما يضمن توافقها الكامل مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان ومعايير الإنصاف والعدالة. وتسعى هذه المراكز إلى التأكد من أن التشريعات والسياسات القائمة لا تشكل عوائق أمام تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، بل تعمل على إزالة التحديات النظامية التي قد تحول دون اندماجهم الفعّال في المجتمع. كما تضطلع بدور استشاري وتنسيقي مع الجهات التشريعية والتنفيذية لضمان تضمين منظور الإعاقة في مراحل إعداد القوانين والأنظمة، مع التركيز على تلبية احتياجاتهم الفعلية، وتوفير بيئة شاملة وعادلة (Trupin & Kerns, 2017).

- **إعداد دراسات مقارنة وتشريعات دولية مرجعية:**

تلعب المراكز البحثية دورًا مهمًا في مقارنة النظام السعودي بالأنظمة الدولية، واستنباط تجارب ناجحة يمكن تكييفها مع السياق المحلي. فمثلاً، تضمنت وثائق صادرة عن برنامج التحول الوطني دراسات مقارنة أعدتها مراكز بحثية سعودية قارنت بين المملكة ودول مثل السويد وكندا فيما يتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، واقترحت سياسات تشريعية لدعم التوظيف الشامل. إذ تُعد الدراسات المقارنة من الركائز الأساسية في مجال الإعاقة، نظراً لما توفره من رؤى معمّقة حول الفجوات والتحديات والفرص المتاحة لتحسين السياسات والخدمات المقدمة

للأشخاص ذوي الإعاقة. وتكمن أهميتها في قدرتها على تحليل التجارب الدولية والإقليمية، واستعراض النماذج والتشريعات المتبعة في دول مختلفة، مما يتيح للمراكز البحثية الاستفادة من أفضل الممارسات وتكييفها بما يتناسب مع السياق المحلي (Hong et al., 2021).

- **دعم عمليات التقييم والمتابعة للأنظمة القائمة:**

إلى جانب التشريع، تُسهم المراكز البحثية في مراقبة تنفيذ الأنظمة القائمة من خلال أدوات التقييم الدوري. وتُعد البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء أحد المخرجات التي تستفيد منها المراكز البحثية في تحليل أثر السياسات الحالية، مثل نسب الدمج في المدارس وسوق العمل، ومدى التزام المؤسسات العامة بتوفير التسهيلات اللازمة.

- **التعاون البحثي المؤسسي لتطوير سياسات أكثر شمولًا:**

تعتمد العديد من المبادرات الحكومية، مثل تلك المتعلقة بالتعليم الشامل أو تسهيل الوصول الرقمي، على دراسات تشاركية بين الوزارات ومراكز البحوث. على سبيل المثال: تعاونت مراكز أبحاث جامعية مع هيئة الحكومة الرقمية في تقييم جاهزية المنصات الإلكترونية لذوي الإعاقة، وتم تقديم مقترحات تنظيمية لتضمين معايير الوصول الرقمي في التشريعات الجديدة. حيث أن تطوير المعرفة العلمية وتعزيز جودة الإنتاج البحثي مرتبط بمدى المساهمات في التعاون البحثية بين المراكز. فمع التحديات المعقدة التي تواجه المجتمعات المعاصرة، أصبح من الضروري أن تتجاوز المراكز البحثية حدود العمل الفردي، وتسعى نحو بناء شراكات فاعلة مع مراكز مماثلة على المستويين المحلي والدولي. كما يتيح استخدام موارد مشتركة، سواء كانت بشرية أو تقنية، التعزيز من فرص التمويل والدعم المؤسسي. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن البحوث التعاونية غالباً ما تكون أكثر تأثيرًا واستشهادًا في المجتمع العلمي مقارنة بالأعمال المنفردة. وقد أكدت منظمة اليونسكو (UNESCO, 2021) في تقريرها حول «علم منفتح ومستدام» أهمية تعزيز التعاون البحثي بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث بوصفه عاملاً رئيسًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشددة على أن التكامل العلمي بين المراكز يؤدي إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية واستجابة للاحتياجات المجتمعية.

ومن خلال تحليل الأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، تم تحليل الوثائق من خلال المقارنة بين الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام (٢٠٠٦)، وبين نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر في المملكة عام (٢٠٢٣). وقد ركّز التحليل على مراجعة مدى الاتساق والتكامل بين المبادئ والمواد التي تتضمنها الاتفاقية الدولية، وبين ما ورد في النظام الوطني من أحكام وتشريعات تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق ذوي الإعاقة. كما شمل التحليل تتبع مدى ترجمة هذه الالتزامات الدولية إلى سياسات وطنية فعّالة ومؤشرات قابلة للقياس، يتم تضمينها ضمن التقارير الوطنية والدولية، مما يسهم في دعم مكانة المملكة ضمن المؤشرات العالمية ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويُعد هذا التوافق مؤشراً إيجابياً على التزام المملكة العربية السعودية بالمعايير الدولية، ويعكس التوجه الجاد نحو تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، التي تضع تمكين الأشخاص ذوي

الإعاقة ودمجهم الكامل في المجتمع ضمن أولويات السياسات العامة. ويوضح الجدول رقم (٦) التوافق بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وسياسات وأنظمة المملكة العربية السعودية وفقاً لما يلي:

جدول (٦):

التوافق بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسياسات وأنظمة المملكة العربية السعودية

مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD	سياسات وأنظمة المملكة العربية السعودية
التعريفات	**نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ٢٠٢٣، المادة ١: التعريفات
المساواة وعدم التمييز	**النظام الأساسي للحكم**، المادة ٨: يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية. **اللوائح والأنظمة:** **نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٣**، المادة ١: التمييز على أساس الإعاقة، باب المخالفات والعقوبات، المادة ٢٢: تضاعف العقوبة في حال كون الشخص ذي الإعاقة طفلاً أو مسناً. **نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص**، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٠) عام ٢٠٠٩. **نظام الحماية من الإيذاء** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٥٢) عام ٢٠١٣. **نظام حماية الطفل** الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/١٤) عام
النساء ذوي الإعاقة	
الأطفال ذوي الإعاقة	
الحق في الحياة	**النظام الأساسي للحكم**، المادة ٢٦: تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية. **اللوائح والأنظمة:** **نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ٢٠٢٣، المادة: ٤: للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في أن توفَّر لهم متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية، المادة ٧: للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في التنقل بأكبر قدر ممكن من الأمان والاستقلالية.
حرية التنقل	
التنقل الشخصي	
إمكانية الوصول	

مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD	سياسات وأنظمة المملكة العربية السعودية
حالات الخطر والطوارئ الإنسانية	**النظام الأساسي للحكم**، المادة ٢٧: تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز. **نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٣**، المادة ٥: للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في مراعاة متطلباتهم الخاصة عند التعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والأزمات.
الاعتراف المتساوي أمام القانون	**النظام الأساسي للحكم**، المادة ٤٧: حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.
عدم من التعذيب أو العقوبة القاسية	**اللوائح والأنظمة:** نظام الحماية من الإيذاء الصادر بمرسوم ملكي رقم (م/٥٢) عام ٢٠١٣. **نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠٢٣**، المادة ٢١: يعد مخالفاً لأحكام النظام كل شخص قام بفعل يعرض الأشخاص ذوي الإعاقة للاعتداء عليهم جسديًا، أو معنويًا، أو مادياً، أو إهمالهم، أو حرمانهم من حقوقهم، أو الإساءة لهم والاستهزاء بهم، أو استغلالهم بأي شكل من الأشكال.
عدم من الاستغلال، العنف، أو الإساءة	
حماية سلامة الشخص	
احترام الخصوصية	**النظام الأساسي للحكم**، المادة ١٨: تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة. البرنامج الوطني جودة الحياة. **نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ٢٠٢٣، المادة ٢٠: للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في أن تراعى متطلباتهم واحتياجاتهم عند تصميم وتنفيذ مشاريع الإسكان.
العيش المستقل والاندماج في المجتمع	
احترام المنزل والخصوصية	
التوعية	**الأمر السامي** الكريم رقم (٥٨٨٨٢٨) عام ٢٠١٩ باعتماد مصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة بدلاً عن ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعوقين. **نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ٢٠٢٣، المادة ٢: تدريب الكوادر المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجهات على طرق التعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي بحقوقهم.

مواد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة CRPD	سياسات وأنظمة المملكة العربية السعودية
التعليم	**نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ٢٠٢٣، المادة ٨: للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول على الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة في جميع المراحل.
الصحة	**نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** ٢٠٢٣، المادة ٩: للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول على الخدمات الصحية، سواء الخدمات الوقائية، والعلاجية، والتأهيل الطبي، والرعاية الصحية العامة.
التأهيل وإعادة التأهيل	

استنادًا إلى تحليل الوثائق الموضّحة في الجدول رقم (٦)، يتضح مدى اتساق التشريعات الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة مع الأطر والمعايير الدولية ذات الصلة، التي تهدف إلى تعزيز تمكينهم وضمان حقوقهم ضمن مجتمعاتهم. ويتجلى ذلك بدءًا من تضمين التعريفات الأساسية والتأكيد على المبادئ العامة، مثل، عدم التمييز على أساس الإعاقة، وضمان تكافؤ الفرص، وصولاً إلى تنظيم الخدمات وضمان الحقوق.

ويأتي هذا التوجّه في سياق الدعم الذي توليه القيادة الرشيدة لضمان التحول إلى مجتمع يقوم على احترام الحقوق، وذلك تماشيًا مع رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠)، وما تقتضيه من تكامل أدوار الجهات المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين جودة حياتهم. ويُعَدّ دور المراكز البحثية محوريًا في هذا السياق، من خلال تحفيز البحث العلمي لرصد الواقع، وتحليل الفجوات، وتقديم التوصيات المبنية على نتائج التقييم والمقارنات المرجعية. ويُعزز من فاعلية هذا الدور توافر قاعدة بيانات إحصائية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، نص نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على إنشائها.

أتى الحرص على تحقيق التوازن بين التشريعات الدولية والتشريعات الوطنية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة استنادًا إلى ما أظهرته التوصيات المستخلصة من الدراسات المرجعية المقارنة، التي تناولت مدى مواءمة التشريعات المحلية مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أبرزت دراسة عبده وأخرون (٢٠٢١)، ودراسة عزام (٢٠٢٢) هذا التوجه في ضوء تزايد الاهتمام بقضايا هذه الفئة، والتي جاء على أثرها دراسة السالم(Alsalem, 2023) التي حققت في مدى مواءمة التشريعات الوطنية في المملكة العربية السعودية مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من منظور حقوقي، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة صياغة بعض النصوص التشريعية المحلية، بما يضمن توافقها مع التفسير الصحيح لأحكام الاتفاقية، إلى جانب التأكيد على أهمية تعزيز التعاون البحثي، بوصفه أحد المسارات

الأساسية لتحقيق تمكين فعلي وشامل للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في النسخة الحالية من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة، بما يعكس تطورًا ملحوظًا في الاستجابة التشريعية لقضايا هذه الفئة. ويتوافق ذلك مع ما جاء في دراسة (Abobaker, 2024) من التحسن الملموس في امتثال المملكة العربية السعودية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أن الامتثال للتشريع المتمثل في «نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة» يظل مجالاً خصباً للبحث، يستدعي دراسة السياسات ذات الصلة ومدى الالتزام بتطبيقها.

ثانيًا: عرض نتائج السؤال الثاني:

كيف يتم قياس مستوى تأثير أدوار المراكز البحثية في تعزيز الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية؟

تم عرض أنواع المراكز البحثية، وتخصصها، ومناطق تواجدها، وفقاً للجدول رقم (٧):

جدول (٧):
أنواع المراكز البحثية، وتخصصها، ومناطق تواجدها

المتغير	التكرار	النسبة ٪
نوع المركز البحثي		
حكومي	٦	٨٥,٧
قطاع غير ربحي	١	١٤,٣
تخصص المركز البحثي		
تربوية	٢	٢٨,٦
اجتماعية وطبية	٢	٢٨,٦
تربوية وصحية وانسانية	١	١٤,٣
سياساتية	١	١٤,٣
أخرى لم تذكر	١	١٤,٣

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معظم أفراد الدراسة ينتمون للمراكز الحكومية، حيث بلغت نسبتهم (٨٥,٧٪)، بينما في متغير تخصص المركز البحثي كانت النسبة الأكبر لفئة التخصص التربوي، وتخصص اجتماعية وطبية بنسبة (٢٨,٦٪)، كما كانت المنطقة الوسطى هي الأكثر استجابة بنسبة (٨٥,٧٪).

كما يشير الجدول رقم (٧) ومن خلال التحليل الإحصائي لنوع المراكز البحثية بحسب الانتماء المؤسسي أن معظم المراكز البحثية تتبع الجهات الحكومية، وان اتجاهاتها البحثية غالباً ما تنصب في القضايا التربوية، والاجتماعية، والطبية، إلى جانب تمركزها في داخل مدينة الرياض، او تواجد مراكزها الرئيسية بها، ويعكس هذا الارتباط الدور الحيوي الذي تؤديه هذه المراكز بوصفها موارد داعمة لصنّاع السياسات وأصحاب المصلحة، سواء باعتبارها منصات فكرية لإنتاج السياسات، أو كيانات تسهم في بناء وتعزيز القدرات المؤسسية (مركز البحوث والتواصل المعرفي، ٢٠٢٥). ويشير ذلك إلى إيمان الحكومة بأهمية البحث العلمي والدور المحوري لمراكز الفكر في دعم اتخاذ القرار وتفعيل السياسات والنظم العامة. كما أن البحث العلمي

وخدمة المجتمع يُعدّان من أبرز وظائف الجامعات إلى جانب التعليم الأكاديمي.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الميزر (٢٠١٧) أن الغالبية العظمى من المراكز البحثية ترتبط بجهات حكومية، مثل: الجامعات والوزارات والهيئات الرسمية، وتقع تحت مظلتها التنظيمية، وأن القضايا التربوية والاجتماعية من أكثر القضايا إلحاحاً في المراكز الحكومية المتخصصة، كما وتتفق مع دراسة نيكولايديس وآخرين (Nikolaidis et al., 2018) من أن الجامعات السعودية تُعدّ من بين أكثر المؤسسات التعليمية تأثيرًا في إنتاج المقالات العلمية، بالإضافة إلى تمركزها في المدن الكبرى. ويُعزى ذلك إلى تمركز مواقع الجهات الرسمية في العاصمة، إضافةً إلى انتشارها في المدن الكبرى وفقاً للتقسيم الإداري لمناطق المملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة

تم استخدام مقياس معد للدراسة كأداة لجمع البيانات نظراً لمناسبته لأهداف الدراسة ومنهجيتها، ومجتمعها. وقد تبنت الدراسة آلية الشكل المغلق الذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال. وقد تم استخدام مقياس (ليكرت) للتدرج الثلاثي لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، ويحدد أفراد الدراسة الإجابة على كل عبارة من عبارات المقياس وفق تدرج ثلاثي حسب وصف أثر المراكز البحثية في تفعيل التشريعات والأنظمة، وهي: (نعم - إلى حد ما - لا)، وأعطيت لها القيم على التوالي (٣)، (٢)، (١). وتم تحديد طول الفئة من مقياس ليكرت كما هو موضح في الجدول التالي رقم (٨):

جدول (٨):
فئات مقياس استجابات مفردات الدراسة

فئات المقياس	التفعيل
٣- ٢,٣٤	نعم
٢,٣٣ - ١,٦٧	إلى حد ما
١,٦٦ – ١	لا

أثر المراكز البحثية في تفعيل التشريعات والأنظمة

للتعرُّف على واقع أثر المراكز البحثية في تفعيل التشريعات والأنظمة وفق المجالات السبع من وجهة نظر أفراد الدراسة، فقد اشتمل مقياس الدراسة على مجموعة من العبارات مكونة من سبع مجالات لمعرفة الواقع، وتم اعتماد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد الدراسة على عبارات المجالات السبع كل على حده كما في الجدول التالي رقم (٩):

جدول (٩):
واقع الاتجاهات نحو تفعيل التشريعات والأنظمة

المجال	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
التخطيط الاستراتيجي	٢,٤٠	٠,٥٠	٣

البحث العلمي	١,٨٨	٠,٢٤	٧
التأثير والنشر العلمي	٢,٥٠	٠,٤٦	١
رأس المال البشري	٢,٣٢	٠,٦٦	٤
التمويل والدعم المالي	٢,٢٠	٠,٤٩	٦
الشراكات التعاونية	٢,٤٥	٠,٥٧	٢
دعم الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٢٥	٠,٤١	٥
المتوسط العام لتفعيل التشريعات والأنظمة	٢,٢٨	٠,٣٢	

يبين الجدول رقم (٩) أعلاه في عمومه إلى أن أفراد الدراسة يرون أن التشريعات والأنظمة مفعلة إلى حد، ما حيث بلغ المتوسط العام (٢,٢٨) بانحراف معياري (٠,٣٢)، ويتضح أن مجال التأثير والنشر العلمي ومجال الشراكات التعاونية، ومجال التخطيط الاستراتيجي مفعلين من وجهة نظر أفراد الدراسة، بينما باقي المجالات مفعلة إلى حد ما.

يتضح من نتائج جدول رقم (٩) اتفاق المستجيبين على أن مجال التشريعات والأنظمة في المراكز البحثية مفعل إلى حد ما، حيث بلغ المتوسط العام (٢,٢٨) بانحراف معياري (٠,٣٢)، أي أن مجال تفعيل الأنظمة والتشريعات ليس غاية أساسية بحد ذاته لبعض المراكز البحثية، وقد يعود ذلك لاختلاف الغاية المقصودة من إنشائها، فبالرغم من النهضة الحالية التي دعمتها رؤية(٢٠٣٠) على مختلف النطاقات في المملكة العربية السعودية، والعدد الكبير للمراكز البحثية إلا ان الكثير منها لم يوسع نطاق أهدافه ورسالته ليضمن تفعيل السياسات والتشريعات ضمن ما يصبو إلى تحقيقه. كما أن الدور المأمول منها لم يحقق هذه التطلعات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الجميلي (٢٠١٦) في ضعف استعانة مؤسسات المجتمع بمخرجات المراكز البحثية. بالمقابل تختلف مع دراسة حميد (٢٠١٥) في كون مراكز الفكر تعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات من قبل المسؤولين في صنع القرار السياسي. ويُفضي ذلك إلى ضرورة النظر في ضعف العلاقة الارتباطية نسبياً بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومخرجات المراكز البحثية، الأمر الذي حدَّ من إسهاماتها الفعلية في صياغة السياسات وتقديم الحلول للمشكلات التي تواجهها.

كما يتبين من الجدول رقم (٩) اتفاق المستجيبين على أن مجال التأثير والنشر العلمي بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٠)، وانحراف معياري (٠,٤٦)، ومجال الشراكات التعاونية بمتوسط حسابي (٢,٤٥)، وانحراف معياري (٠,٥٧)، وأن مجال التخطيط الاستراتيجي بمتوسط حسابي بلغ (٢,٤٠)، وانحراف معياري (٠,٥٠)، هي المجالات المفعلة بشكل واضح في المراكز البحثية، ويعزى ذلك أن المراكز البحثية تمتلك رؤى واضحة وتتبنى أهداف مسبقة تسعى دائماً لتحقيقها، وتسعى للتنافس العلمي مع المراكز الأخرى المحلية والعالمية منها بتعزيز النشر والبحث عن المجلات الأكثر تأثيراً لتتصدر القوائم العالمية في التأثير والنشر العلمي، كما أن من توجهاتها الحديثة خلق فرص جديدة وتعاونات لتحفيز البحث العلمي وتطوير الباحثين، وجذب الموارد الخارجية للمركز بما يعود بالنفع على المجتمع المحلي، ومواجهة التحديات المستقبلية. وتتفق هذه النتيجة مع رؤية محمود (٢٠٢٤) في أن الاستثمار في الإنتاج المعرفي الأكاديمي يمثل الركيزة الأساسية للوصول إلى الميزة التنافسية، ومن أهم مرتكزاته الشراكات البحثية مع القطاعات

المجتمعية. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة الحجوج (٢٠٢٢) التي تبين نتائجها أن التخطيط الاستراتيجي، وتنمية الممارسات الجيدة في البحث العلمي من أبرز ممكنات الابتكار البحثي. وتتفق مع دراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) في أن أهم المتطلبات المرتبطة بالرؤية والأهداف في المراكز البحثية تمثلت في وضع إستراتيجيات تطوير البحث العلمي. وتتفق مع دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) ودراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021) التي تدعم أهمية بناء شراكات تعاونية قوية من خلال المجموعات بحثية والمشاريع المشتركة. لذا تمثل هذه المجالات ركائز أساسية لدفع وتشجيع الحراك العلمي في المراكز البحثية.

ويمكن تحليل استجابات أفراد الدراسة لكل مجال على حده استنادًا إلى آرائهم حول درجة تفعيل التشريعات والأنظمة لكل عبارة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على النحو التالي في الجدول رقم (١٠):

أولا: التخطيط الاستراتيجي

جدول (١٠):

واقع الاتجاهات نحو التخطيط الاستراتيجي

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يعمل المركز وفق توجهات استراتيجية متضمنة أهدافاً تدعم إجراء دراسات عن القوانين والأنظمة الصادرة من الجهات التشريعية.	ت	٤	١	٢	٢,٢٩	.٩٥١	٣
		٪	٥٧,١	١٤,٣	٢٨,٦			
٢	يضع المركز قائمة بالأولويات البحثية بناءً على الاحتياجات البحثية المُلحّة.	ت	٦	١	–	٢,٨٦	٣٧٨.	١
		٪	٨٥,٧	١٤,٣	–			
٣	يعمل المركز على رصد التحديات والقضايا التي تستوجب إجراء البحوث والدراسات.	ت	٦	١	–	٢,٨٦	٣٧٨.	٢
		٪	٨٥,٧	١٤,٣	–			
٤	يوفر المركز بيانات تسهم في تغذية المؤشرات الوطنية.	ت	٣	٢	٢	٢,١٤	٩٠٠.	٥
		٪	٤٢,٩	٢٨,٦	٢٨,٦			
٥	يقدم المركز بيانات تسهم في تغذية المؤشرات الدولية.	ت	١	٥	١	٢,٠٠	٥٧٧.	٦
		٪	١٤,٣	٧١,٤	١٤,٣			

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
٦	يعكس الهيكل التنظيمي للمركز أدواراً واضحة ترتبط بعمليات البحث وقياس الأثر.	ت	٤	١	٢	٢,٢٩	٩٥١.	٤
		٪	٥٧,١	١٤,٣	٢٨,٦			
المتوسط العام						٢,٤٠	٠,٥٠	

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن مجال التخطيط الاستراتيجي يتضمن (٦) عبارات، جاءت عبارتين بدرجة مفعلة وهي العبارات (٢، ٣) على الترتيب حيث كان المتوسط (٢,٨٦) ويقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (٢,٣٤ و٣,٠)، في حين حصلت باقي العبارات على درجة مفعلة الى حد ما. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات مجال التخطيط الاستراتيجي (٢,٤٠) أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال التخطيط الاستراتيجي بصفة عامة مفعل.

يتبين من الجدول رقم (١٠) أن أعلى القيم ضمن المجال الاستراتيجي تركزت في العبارة رقم (٢): «يضع المركز قائمة بالأولويات البحثية بناءً على الاحتياجات البحثية المُلحّة»، والعبارة رقم (٣): «يعمل المركز على رصد التحديات والقضايا التي تستوجب إجراء البحوث والدراسات»، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منهما (٢,٨٦)، والانحراف المعياري (٠,٣٧٨). ويعكس ذلك إدراك القيادات والمسؤولين في المراكز البحثية لأهمية توجيه المسارات البحثية نحو القضايا الطارئة والملحة في المجتمع، بما يتماشى مع أهداف المركز الاستراتيجية. وتُظهر هذه النتائج تركيز المراكز البحثية على تحديد الفجوات والعقبات البحثية وجعلها محورًا رئيسًا لجهودها العلمية، بما يسهم في تسخير إمكانات الباحثين لاستكشاف التوجهات الوطنية والعالمية، والعمل على تأصيل المعرفة حولها استنادًا إلى الأدلة العلمية، وممارسة دورها القيادي في ذلك. كما يشير ذلك إلى حرص هذه المراكز على المساهمة في معالجة التحديات من خلال الأبحاث المدعومة والموجهة. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة السميح (AlSumih, 2016)، ودراسة الميزر (٢٠١٧)، من حيث أهمية توجيه الاهتمامات البحثية نحو القضايا المجتمعية الملحة، وإنشاء قوائم بالأولويات البحثية في مجالات متنوعة، مثل الصحة، والتعليم، ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يتماشى مع رؤية المملكة (٢٠٣٠) والأولويات الوطنية.

كما يتبين أن أدنى متوسط ضمن مجال التخطيط الاستراتيجي ورد في العبارة رقم (٥): «يُقدّم المركز بيانات تسهم في تغذية المؤشرات الدولية»، حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٠٠)، والانحراف المعياري (٠,٥٧٧). ويمكن تفسير ذلك بوجود قصور في توفير البيانات التي تُعزز القاعدة العلمية على المستوى الدولي. ويُعزى هذا القصور إلى أن بعض المراكز البحثية قد أُنشئت لتحقيق أهداف محددة أو أنها تابعة لجهات ذات اختصاص محدود، مما يجعل مخرجاتها البحثية غير موجهة للاستخدام في المؤشرات والمعايير العالمية. وفي ظل الأهمية المتزايدة للبيانات في دعم السياسات وصناعة القرار، قامت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا،

٢٠٢٥) بتطوير مؤشر وطني للبيانات، أُطلق عليه اسم «نضيء»، مستندًا إلى دراسات معيارية لمؤشرات بيانات عالمية، بهدف تبني أفضل الممارسات الدولية في إدارة البيانات. ويهدف هذا المؤشر إلى رفع جاهزية المملكة في مجال الاستفادة من البيانات وتعزيز الاعتماد عليها في دعم اتخاذ القرار. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه عرعار وآخرون (٢٠٢٤) بشأن ضعف حضور المخرجات البحثية للمراكز المحلية على المستوى الدولي، مما يعكس الحاجة إلى تعزيز التكامل بين البحث العلمي ومتطلبات المؤشرات العالمية.

ثانياً: البحث العلمي

جدول (١١):
واقع الاتجاهات نحو البحث العلمي

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يعمل المركز على إجراء البحوث المتعلقة بالسياسات والأنظمة والتشريعات.	ت	٣	٢	٢	٢,١٤	٩٠٠.	٤
		٪	٤٢,٩	٢٨,٦	٢٨,٦			
٢	يوجد نشر علمي، أو تقارير أو دراسات أو إحصائيات في مجال أو عدة مجالات تدعم الأولويات الوطنية ورؤية (٢٠٣٠).	ت	٣	٣	١	٢,٢٩	٧٥٦.	٣
		٪	٤٢,٩	٤٢,٩	١٤,٣			
٣	يوجد نشر علمي، أو تقارير أو دراسات أو إحصائيات تدعم مجالات المركز البحثية.	ت	٤	٢	١	٢,٤٣	٧٨٧.	٢
		٪	٥٧,١	٢٨,٦	١٤,٣			
٤	يتوفر في المركز وعاء علمي (مجلة علمية خاصة للمركز) لنشر الدراسات والأبحاث الصادرة عن المركز.	ت	–	–	٧	١,٠٠	٠٠٠.	٨
		٪	–	–	١٠٠,٠			
٥	يتوفر في المركز وعاء علمي (تحالف مع مجلة علمية) لنشر الدراسات والأبحاث الصادرة عن المركز.	ت	١	١	٥	١,٤٣	٧٨٧.	٦
		٪	١٤,٣	١٤,٣	٧١,٤			
٦	يتوفر في المركز وعاء علمي (موقع المركز الإلكتروني) لنشر الدراسات والأبحاث الصادرة عن المركز.	ت	١	٣	٣	١,٧١	٧٥٦.	٥
		٪	١٤,٣	٤٢,٩	٤٢,٩			

٧	يصدر المركز تقارير دورية توضح دوره في تعزيز البحث والابتكار.	ت	٥	١	١	٢,٥٧	٧٨٧.	١
		٪	٧١,٤	١٤,٣	١٤,٣			
٨	يرصد المركز مؤشرات تطبيق الأنظمة واللوائح (الوطنية والدولية) المتعلقة بقضايا ذوي الإعاقة.	ت	١	١	٥	١,٤٣	٧٨٧.	٧
		٪	١٤,٣	١٤,٣	٧١,٤			
المتوسط العام						١,٨٨	٠,٢٤	

يتضح من الجدول رقم (١١) أن مجال البحث العلمي يتضمن (٨) عبارات، جاءت عبارتين بدرجة مفعلة، وهي العبارات (٧، ٣) على الترتيب، حيث كان المتوسط يتراوح بين (٢,٤٣، ٢,٥٧)، ويقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (٢,٣٤ و٣,٠)، بينما حصلت العبارات (٢، ١، ٦، ٥) على درجة مفعلة الى حد ما، في حين حصلت العبارات (٥، ٨، ٤) على درجة غير مفعلة. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات مجال البحثي العلمي (١,٨٨)، أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال البحث العلمي بصفة عامة مفعل الى حد ما.

يتبين من الجدول رقم (١١) أن أعلى قيمة في مجال البحث العلمي للعبارة رقم (٧): «يصدر المركز تقارير دورية توضح دوره في تعزيز البحث والابتكار»، بمتوسط حسابي (٢,٥٧)، وانحراف معياري بلغ (٧٨٧.)، ويفسر ذلك بأن المراكز البحثية حريصة على تقييم أدوارها من قبل الجهات المختصة، وتتبع مخرجاتها وتقييم أعمالها من خلال التقارير الدورية السنوية الصادرة عنها، ويعزى ذلك لضمان استمرارية الحراك البحثي وتأصيل الجهود ودعمها، كما يظهر من ذلك حرص المسؤولين على التطوير والتحسين المستمر للعمل من خلال النظرة الشاملة للمخرجات البحثية، والموارد المالية، ومهارات الباحثين، والشراكات التعاونية، ومدى اتساق الأعمال مع الخطط والأهداف الاستراتيجية، واتباع نهج المساءلة من خلال البيانات والتي تعتبر من أهم مقومات الحوكمة. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) التي أشارت إلى الافتقار إلى الحوكمة في الجانب الإداري كالدعم، وإدارة المخاطر. وتتفق مع اقتراح دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) من أهمية وضع استراتيجية واضحة لريادة المراكز تعتمد على آلية لقياس الأداء والتقييم.

كما يتضح من الجدول رقم (١١) أن أدنى قيمة في مجال البحث العلمي للعبارة رقم (٤): «يتوفر في المركز وعاء علمي (مجلة علمية خاصة للمركز) لنشر الدراسات والأبحاث الصادرة عن المركز»، بمتوسط حسابي (١,٠٠)، وانحراف معياري (٠٠٠.)، ويفسر ذلك بقصور اهتمام بعض المراكز البحثية في انشاء مجلات علمية لتضمين انتاجها البحثي، وقد يعزى ذلك للدور المناط ببعض المراكز البحثية، فتوجه دراساتها لغرض محدد، وليس الهدف منها النشر أو الاتاحة للجمهور، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شمسان والمطير (Shamsan, & Mutair, 2019) من ضرورة تعزيز المملكة العربية السعودية لمكانتها العلمية؛ لتحتل مكانة قيادية في مجال البحث العلمي

والتطوير والابتكار، في ضوء أهداف رؤية (٢٠٣٠) وبرنامج البحث والتطوير الخاص بها، وتكامل الدعم من القطاع الخاص في الرعاية والخدمات الصحية، والتعليم؛ للوصول إلى تحقيق غايات وأهداف الرؤية، كما يجب التوسع في إنشاء المجلات السعودية في مختلف المجالات، والحرص على جذب الباحثين المحليين والعالميين للنشر فيها، والتوجيه بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير في السنوات القادمة. وتتفق هذه الرؤية والنتيجة مع دراسة تشان (Chan, 2019) من أهمية بذل الجهود لنشر الأبحاث على نطاق أوسع، وتشجيع المنشورات مفتوحة المصدر، والترجمات المناسبة في جميع أنحاء العالم؛ بغية نشر المعرفة الموثوقة التي يمكن أن تسترشد بها عملية صنع السياسات. ومن خلال ذلك يتضح أن الأعمال والأنشطة النمطية للمراكز البحثية ومهامها، بما في ذلك إعداد التقارير السنوية، قائمة ومفعلة، إلا أن مستوى الغزارة في الإنتاج العلمي، والحرص على المنافسة والجودة البحثية، لم يرقَ بعد إلى المستوى المأمول أو بما يتناسب مع التطلعات المستقبلية.

ثالثاً: التأثير والنشر العلمي

جدول (١٢):

واقع الاتجاهات نحو التأثير والنشر العلمي

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	للمركز البحثي دور فاعل في تعزيز السياسات على المستوى الوطني.	ت	٦	١	–	٢,٧١	٧٥٦.	٢
		٪	٨٥,٧	١٤,٣	–			
٢	ينشر المركز الأبحاث في المجالات ذات التأثير العالي.	ت	٥	١	١	٢,٥٧	٧٨٧.	٣
		٪	٧١,٤	١٤,٣	١٤,٣			
٣	تتضح جودة الأبحاث من خلال نسبة الاستشهادات المرتفعة للدراسات التي يصدرها المركز.	ت	٢	٣	٢	٢,٠٠	٨١٦.	٤
		٪	٢٨,٦	٤٢,٩	٢٨,٦			
٤	يتيح المركز الاطلاع على نتائج البحوث العلمية.	ت	٥	٢	–	٢,٧١	٤٨٨.	١
		٪	٧١,٤	٢٨,٦	–			
المتوسط العام						٢,٥	٠,٤٦	

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن مجال التأثير والنشر العلمي يتضمن (٤) عبارات، جاءت عبارة واحدة بدرجة مفعلة الى حد ما، وهي العبارة رقم (٣) حيث كان المتوسط (٢,٠) ويقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (١,٦٧ و٢,٣٣)، في حين حصلت باقي العبارات على درجة مفعلة. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات مجال التأثير والنشر العلمي (٢,٥٠)، أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال التأثير والنشر العلمي بصفة عامة مفعل.

يتبين من نتائج الدراسة في الجدول رقم (١٢) أن العبارتين (١، ٤) قد سجلتا أعلى متوسط حسابي بلغ (٢,٧١)، حيث نصّت العبارة الأولى على: «للمركز البحثي دور فاعل في تعزيز السياسات على المستوى الوطني»، في حين أشارت العبارة الرابعة إلى: «يتيح المركز الاطلاع على نتائج البحوث العلمية». وقد بلغ الانحراف المعياري للعبارتين (٠,٧٥٦) و(٠,٤٨٨) على التوالي. ويُستدل من الجدول رقم (١٢) على وجود تأييد من أفراد العينة لأهمية الدور الذي تؤديه المراكز البحثية في دعم السياسات الوطنية في مختلف المجالات. ويُعزى هذا التأييد إلى اتساع نطاق مساهمة هذه المراكز في الدعم الفعّال للأنظمة والسياسات العامة بالأبحاث العلمية، بما يتوافق مع أهداف برنامج التحول الوطني (٢٠٢٠). كما أن الأدوار المتقدمة التي تنهض بها هذه المراكز في ترشيد صناعة القرار وتعزيز ثقافة البحث العلمي، تعكس درجة من النضج المعرفي المؤسسي، يتجلى في رسم السياسات وتطبيقها وتقييمها. وقد جاءت هذه النتائج متسقة مع ما توصلت إليه دراسة حميد (٢٠١٥)، التي أكدت على إسهام المراكز البحثية في دعم رؤى صُنّاع القرار، استناداً إلى الأدلة العلمية، بما يسهم في بلورة السياسات العامة.

كما تُظهر نتائج الدراسة وجود تأييد من أفراد العينة لإتاحة نتائج الدراسات العلمية من قبل المراكز البحثية، سواء عبر مواقعها الإلكترونية الرسمية أو من خلال التقارير الدورية التي تصدرها. ويُعزى هذا التأييد إلى تزايد الطلب المجتمعي للتعرف على مصادر صنع القرار داخل المؤسسات والوزارات المختلفة، فضلاً عن تقدير الأفراد للدور الذي تضطلع به المراكز البحثية في اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية، تهدف إلى تقليل المخاطر المحتملة على المجتمع، والاستعداد للتحديات والاحتمالات المستقبلية. وتتباين نتائج هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الميزر (٢٠١٧)، التي بيّنت عدم إتاحة نتائج الدراسات العلمية للجمهور عبر المنصات الرسمية، الأمر الذي شكّل عائقاً معرفياً أمام تمكين المجتمع من الاطلاع على أنشطة تلك المراكز ومخرجاتها البحثية. ويبدو أن هذا التباين قد يرتبط بطبيعة السياسات التي تعمل في إطارها بعض المراكز البحثية، إذ قد تقتضي بعض الأبحاث قدراً من السرية أو الخصوصية، مما يدفع تلك الجهات إلى حجب نتائجها عن الجمهور، إمّا لأسباب تنظيمية، أو لارتباطها بأهداف استراتيجية تتطلب التريث في النشر أو التقييد في الإفصاح.

يتبين من الجدول رقم (١٢) أن أدنى قيمة في مجال التأثير والنشر العلمي للعبارة رقم (٣): «تتضح جودة الأبحاث من خلال نسبة الاستشهادات المرتفعة للدراسات التي يصدرها المركز» بمتوسط حسابي بلغ (٢,٠٠)، وانحراف معياري قدره (٠,٨١٦)، مما يشير إلى أن أفراد العينة لا يُبدون تأييداً كاملاً لفكرة الربط المباشر بين جودة الأبحاث وعدد الاستشهادات العلمية المرتبطة بها. ويُعزى هذا الموقف إلى إدراك المشاركين بأن الحكم على جودة الأبحاث العلمية لا يمكن اختزاله في معيار الاستشهاد فقط، إذ توجد معايير أخرى متعددة تُسهم في هذا التقييم. فمنها ما يرتبط بمحتوى البحث ذاته، كالأصالة العلمية، وأهمية النتائج للمجتمع، والأمانة العلمية، وسلامة تطبيق الأدوات المنهجية، ومنها ما يرتبط بالباحث، مثل الموضوعية، والتميّز الأكاديمي، والقدرة على الملاحظة والتحليل، والتفسير، وجمع البيانات، إضافة إلى العمل التعاوني التشاركي (أرنوط، ٢٠٢٠). وتتوافق هذه الرؤية مع التقدم الملحوظ الذي تشهده

المملكة العربية السعودية في جودة البحث العلمي، كما أكدته مؤشرات الأداء العالمية؛ فقد أشار مؤشر «نيتشر» لعام (٢٠٢١) إلى دخول المملكة ضمن قائمة أفضل (٥٠) دولة على مستوى العالم في جودة البحث العلمي، متقدمةً بذلك على العديد من الدول العربية (وزارة التعليم، ٢٠٢١). تتفق هذه النتيجة مع دراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) التي أكدت على أهمية التزام الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي، ودراسة مارغاريتا وأخرون (Margherita et al., 2022) التي حددت خمس فئات للحكم على جودة الأبحاث العلمية، وتتضمن الأهداف والإجراءات، ووصف البحث، والنشر والتأثير العلمي. كما تتسق مع دراسة جاسم (٢٠٢٤) التي أكدت نتائجها أن قوة المراكز البحثية تنبع من أصالة أبحاثها، ودراساتها وجودة خبرائها وباحثيها.

رابعاً: رأس المال البشري

جدول (١٣):
واقع الاتجاهات نحو رأس المال البشري

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يضم المركز البحثي باحثين على درجة علمية عالية.	ت	٤	٢	١	٢,٤٣	٧٨٧.	٢
		٪	٥٧,١	٢٨,٦	١٤,٣			
٢	يستقطب المركز البحثي باحثين متخصصين في المجالات ذات الأولوية للمركز.	ت	٣	٢	٢	٢,١٤	٩٠٠.	٤
		٪	٤٢,٩	٢٨,٦	٢٨,٦			
٣	يدعم المركز البحثي الباحثين بالحوافز التشجيعية / الزيارات البحثية الميدانية لتحقيق التميز البحثي.	ت	٣	٤	–	٢,٤٣	٥٣٥.	١
		٪	٤٢,٩	٥٧,١	–			
٤	يوفر المركز البحثي فرصاً لبناء القدرات وتنمية المهارات البحثية للباحثين.	ت	٣	٣	١	٢,٢٩	٧٥٦.	٣
		٪	٤٢,٩	٤٢,٩	١٤,٣			
المتوسط العام						٢,٣٢	٠,٦٦	

يتضح من الجدول رقم (١٣) أن مجال رأس المال البشري يتضمن (٤) عبارات، جاءت عبارتين بدرجة مفعلة وهي العبارات (٣، ١) على الترتيب، حيث كان المتوسط (٢,٤٣) ويقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (٢,٣٤ و ٣,٠)، في حين حصلت العبارتين الأخرتين على درجة مفعلة الى حد ما. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات مجال رأس المال البشري (٢,٣٢)، أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال رأس المال البشري بصفة عامة مفعل الى حد ما.

يتبين من الجدول رقم (١٣) أن أعلى قيمة في مجال رأس المال البشري للعبارة رقم (٧): العبارة رقم (٣): «يدعم المركز البحثي الباحثين بالحوافز التشجيعية / الزيارات البحثية الميدانية لتحقيق التميز البحثي»، قد حصلت على متوسط حسابي قدره (٢,٤٣)، وانحراف معياري بلغ (٠,٥٣٥)، مما يشير إلى تأييد أفراد العينة لوجود محفزات تشجيعية موجهة للباحثين، بالإضافة إلى تمكينهم من إجراء زيارات ميدانية تسهم في تحسين جودة العمليات البحثية. ويُعزى هذا التأييد إلى إدراك أهمية الدور المحوري الذي يضطلع به الباحثون باعتبارهم العدسة الكاشفة للمراكز البحثية في التعرف على الإشكاليات البحثية وتحليلها. وعليه، فإن تمكين الباحثين من أدوات البحث الميداني أو التجريبي، وتوفير البيانات اللازمة في المعامل البحثية، إلى جانب تحفيزهم بجوائز نوعية ومكافآت مادية، يُعد من العوامل الرئيسة في تعزيز الحراك البحثي، وتحقيق نتائج ذات قيمة علمية تسهم في معالجة القضايا التي أُنشئت المراكز البحثية من أجلها. وتنسجم هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات سابقة في هذا المجال كدراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) في أهمية وجود سياسات تشريعية تحفز النشاط البحثي. كما وتتفق مع دراسة رحمان (Rohman, 2020) حول أهمية المكافآت المالية، والعوامل التحفيزية الداخلية باعتبارها من العوامل الداعمة في مراكز البحوث. وتختلف مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) التي أشارت إلى قلة العائد المادي للباحثين. ودراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) التي ركزت على جانبي العوائق والميسرات داخل الإطار التعاوني، فتمثل النقص التشغيلي في الخبرة والموارد، وغياب الحوافز كأحد اهم الحواجز أمام المراكز البحثية، بالمقابل ينظر للحوافز التشجيعية، والشراكات التعاونية بين الأكاديميين في المشاريع أو المجموعات البحثية بالميسرات المساهمة في التقليل من الحواجز والعقبات.

ويتبين من الجدول رقم (١٣) أن العبارة رقم (٢) تمثل أدنى قيمة في مجال رأس المال البشري: «يستقطب المركز البحثي باحثين متخصصين في المجالات ذات الأولوية للمركز»، فقد حصلت على متوسط حسابي قدره (٢,١٤)، وانحراف معياري بلغ (٠,٩٠٠)، مما يدل على أن المشاركين في الدراسة لا يؤيدون حصر عملية الاستقطاب البحثي في المجالات ذات الأولوية فقط. فعلى الرغم من أهمية توجيه الاستقطاب نحو التخصصات الدقيقة التي تسهم في تحسين جودة المخرجات البحثية، إلا أن المراكز البحثية بطبيعة الحال قائمة على كفاءات بشرية قادرة على القيام بالمشروعات البحثية. كما أن الاستقطاب قد يتجاوز نطاق المشاريع البحثية ليشمل جذب خبراء يسهمون في بناء القدرات المهارية للباحثين، من خلال تقديم برامج تدريبية متخصصة في مجالات متنوعة تدعم وتثري العمل البحثي. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) في أن أهم المعوقات هي ضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية، وتوصي بوضع استراتيجية تهدف إلى تنمية قدرات الباحثين من خلال الدورات التدريبية، مع الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتوفير الكفاءات المدربة على العمل بالمراكز البحثية. وهو ما توصي به دراسة رحمان (Rohman, 2020) في الحاجة للدعم الإداري في المؤسسات البحثية لتطوير منظومة البحث العلمي. فيظهر من نتائج الدراسة أن مجال رأس المال البشري لم يفعل بالشكل المطلوب، بالرغم من إن الاستثمار في الإنتاج المعرفي الأكاديمي في المراكز البحثية

من حيث الكفاءات البشرية الأكاديمية المؤهلة للإبداع والتجديد المعرفي هو الركيزة الأساسية لتحقيق الميزة التنافسية على مستوى الأبحاث العلمية (محمود، ٢٠٢٤). مما يبرز أهمية دعم الإدارة العليا لرأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية على نطاق واسع محلياً ودولياً (مخلوف، ٢٠٢٢).

خامساً: التمويل والدعم المالي

جدول (١٤):
واقع الاتجاهات نحو التمويل والدعم المالي

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يعمل المركز على ضمان الاستدامة المالية من خلال تنمية التمويل الذاتي.	ت	٢	٢	٣	١,٨٦	٩٠٠.	٤
		٪	٢٨,٦	٢٨,٦	٤٢,٩			
٢	ينوع المركز في مصادر التمويل (حكومي/خاص ....).	ت	١	٢	٤	١,٥٧	٧٨٧.	٥
		٪	١٤,٣	٢٨,٦	٥٧,١			
٣	يعقد المركز البحثي مبادرات واتفاقيات ومشاريع مدفوعة مع جهات مختلفة لإنتاج أبحاث علمية خاصة بالجهة كمصدر للتمويل المالي.	ت	٢	٣	٢	٢,٠٠	٨١٦.	٣
		٪	٢٨,٦	٤٢,٩	٢٨,٦			
٤	يحرص المركز على الحصول على الدعم المالي الكافي.	ت	٦	١	–	٢,٨٦	٣٧٨.	١
		٪	٨٥,٧	١٤,٣	–			
٥	يسهم الدعم المالي في استمرارية النشاط البحثي للمركز.	ت	٦	١	–	٢,٧١	٧٥٦.	٢
		٪	٨٥,٧	١٤,٣	–			
المتوسط العام						٢,٢	٠,٤٩	

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن مجال التمويل والدعم المالي يتضمن (٥) عبارات، جاءت عبارتين بدرجة مفعلة وهي العبارات (٤، ٥) على الترتيب حيث كان المتوسط يتراوح بين (٢,٧١ ، ٢,٨٦)، ويقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (٢,٣٤ و ٣,٠)، بينما حصلت العبارات (٣، ١) على درجة مفعلة الى حد ما، في حين حصلت العبارة (٢) على درجة غير مفعلة. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات مجال التمويل والدعم المالي (٢,٢)، أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال التمويل والدعم المالي بصفة عامة مفعل الى حد ما.

يتبين من نتائج الجدول رقم (١٤) أن العبارة رقم (٤): «يحرص المركز على الحصول على

الدعم المالي الكافي»، جاءت في المرتبة الأعلى ضمن مجال التمويل والدعم المالي، بمتوسط حسابي قدره (٢,٨٦)، وانحراف معياري بلغ (٠,٣٧٨). ويعكس هذا أن المشاركين في الدراسة يؤكدون على جدية المراكز البحثية وحرصها على تأمين التمويل اللازم لتغطية احتياجاتها التشغيلية، ودعم الباحثين بما يلزم من موارد لاستكمال إجراءاتهم البحثية. ويُعزى ذلك إلى الإدراك المتزايد بأهمية الاستدامة المالية كركيزة أساسية لضمان استمرار عمل المراكز وتحقيق مخرجات ذات جودة عالية تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل (دلفوف، ٢٠٢٣).

وتتعارض هذه النتيجة مع ما أوردته دراسة زاهر وآخرون (٢٠١٦) التي أشارت إلى ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي من قبل الحكومات. وكذلك مع نتائج دراسة روسيني وزملائه (Rossoni et al., 2024) التي سلّطت الضوء على العجز التشغيلي في الموارد المالية داخل مراكز الأبحاث.

وفي المقابل، أظهرت النتائج أن العبارة رقم (٢): «ينوع المركز في مصادر التمويل (حكومي/خاص...)»، حصلت على أدنى متوسط حسابي ضمن نفس المحور، بلغ (١,٥٧)، وبانحراف معياري (٠,٧٨٧)، مما يدل على محدودية مصادر التمويل وأحاديتها نوعا ما في المراكز البحثية، ويعزى ذلك لكون معظم المراكز البحثية إما تكون تابعة لجهات حكومية أو جامعية، ويرجح أن هذا النمط من الاعتماد المؤسسي الكامل لا يواكب الاحتياجات المتجددة أو المتطلبات الطارئة التي تواجه العمل البحثي، كما أنه قد يعيق التوسع والتجديد. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021) التي شددت على ضرورة تنويع مصادر التمويل، ودور المنح البحثية في تعزيز جودة المخرجات، وأهمية وجود تمويل موجه ومنظم قائم على الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات البحثية، مع تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة. كما وتتفق مع دراسة الحجري (٢٠٢٣) التي توصي بإشراك المجتمع والدول المتفوقة علمياً في دعم الأبحاث عبر التعاونات والاتفاقيات.

يتبين من نتائج الدراسة الحالية أن المراكز البحثية غالباً ما تعتمد على الدعم الحكومي، غير أن احتياجاتها المتجددة والمتطلبات المستمرة من المجتمع والقضايا الملحة تفرض ضرورة توافر تمويل مستدام يغطي المستجدات ويمكّنها من تنفيذ مشاريع بحثية كبرى تستجيب للاحتياجات المجتمعية المتزايدة. وفي هذا السياق، يشير جريشينا وآخرون (Grishina et al., 2021) إلى أهمية مواصلة البحث عن صيغ متنوعة للتعاون، وتطوير أساليب تنمية الباحثين في مجال الأبحاث العلمية، إلى جانب تعزيز البنية التحتية وتحسين نماذج تمويل المشاريع، بما يتيح التنافس بفاعلية مع المراكز الرائدة على الساحة العلمية الدولية. الأمر الذي يستدعي من الاستراتيجيات المؤسسية وضع سياسات طويلة المدى للتوسع المستمر، وتحسين جودة الأبحاث، وتشجيع الباحثين على الابتكار، بما يسهم في تطوير نقاط القوة وتحديد الأولويات بنجاح.

سادساً: الشراكات التعاونية

جدول (١٥):

واقع الاتجاهات نحو الشراكات التعاونية

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	أسس المركز شراكات وتحالفات بحثية استراتيجية مع مراكز بحثية أخرى، لتعزيز تبادل المعرفة والإنتاج العلمي.	ت	٥	١	١	٢,٥٧	٧٨٧.	٢
		٪	٧١,٤	١٤,٣	١٤,٣			
٢	يعزز المركز التواصل المباشر مع الجهات الحكومية.	ت	٤	٢	١	٢,٤٣	٧٨٧.	٤
		٪	٥٧,١	٢٨,٦	١٤,٣			
٣	يعزز المركز التواصل المباشر مع الجهات الخاصة.	ت	٣	٣	١	٢,٢٩	٧٥٦.	٥
		٪	٤٢,٩	٤٢,٩	١٤,٣			
٤	يوجد تعاون بحثي مع المراكز البحثية خارج المملكة العربية السعودية.	ت	٥	١	١	٢,٥٧	٧٨٧.	٣
		٪	٧١,٤	١٤,٣	١٤,٣			
٥	يوجد تنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالبحث العلمي.	ت	٣	١	٣	٢,٠٠	١,٠	٦
		٪	٤٢,٩	١٤,٣	٤٢,٩			
٦	يعمل المركز على مشاركة نتائج أبحاثه من خلال الحضور الدائم في المؤتمرات والمعارض والفعاليات البحثية.	ت	٦	١	–	٢,٨٦	٣٧٨.	١
		٪	٨٥,٧	١٤,٣	–			
المتوسط العام						٢,٤٥	٠,٥٧	

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن مجال الشراكات التعاونية يتضمن (٦) عبارات، جاءت عبارتين بدرجة مفعلة الى حد ما، وهي العبارات (٥، ٣) على الترتيب حيث كان المتوسط

يتراوح بين (٢,٠ ، ٢,٢٩)، ويقع في الفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (١,٦٧ و ٢,٣٣)، في حين حصلت باقي العبارات على درجة مفعلة. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات مجال الشراكات التعاونية (٢,٤٥)، أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال الشراكات التعاونية بصفة عامة مفعل.

ويتبين من الجدول رقم (١٥) أن العبارة رقم (٦) تمثل أعلى قيمة في مجال الشراكات التعاونية: «يعمل المركز على مشاركة نتائج أبحاثه من خلال الحضور الدائم في المؤتمرات والمعارض والفعاليات البحثية»، بمتوسط حسابي قدره (٢,٨٦)، وانحراف معياري بلغ(٠.٣٧٨)، يشير ذلك إلى اتفاق المستجيبين على أن المراكز البحثية تحرص على الإسهام في تنمية المعرفة وعرض المستجدات العلمية في المحافل الوطنية والمؤتمرات، وهو ما يعكس توجّه القيادات المعنية نحو نشر المعرفة العلمية ومشاركتها مع فئات المجتمع المختلفة من المهتمين والخبراء في شتى المجالات، بما يسهم في تحقيق الفائدة العامة، وتعزيز حضور المراكز البحثية من خلال الترويج لإنجازاتها العلمية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إيدلسون وآخرون (Edelson et al., 2021) التي شجعت الرواد في المجال على التعاون الموسع والمستدام في المعارض والمؤتمرات وتبادل الأفكار فيما يتعلق بخدمات المجتمع، والسياسات الحكومية، ووجهات النظر المجتمعية، لإيجاد حلول للتحديات في مجال ذوي الإعاقة، قدمت فيها مراكز البحوث أولويات واعتبارات وتحذيرات مهمة في السعي لتعزيز الفهم ونوعية الحياة، والنظر في الأساليب المنهجية الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة خصوصاً ضمن فئة التوحد. وتتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦)، التي أشارت إلى ضعف مستوى التواصل بين المراكز البحثية في الجامعات العربية، والذي قد يُعزى إلى قصور في أحد أشكال التفاعل العلمي، كالمعارض والمؤتمرات، مما يحد من فرص تبادل المعرفة بين هذه المراكز.

كما أظهرت النتائج في الجدول رقم (١٥) أن العبارة رقم (٥) تمثل أدنى قيمة في مجال الشراكات التعاونية: «يوجد تنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالبحث العلمي»، بمتوسط حسابي قدره (٢,٠٠)، وانحراف معياري (١,٠)، ويتبيّن من نتائج الدراسة أن المستجيبين يرون أن مستوى التعاون الدولي في مجال البحث العلمي لا يرقى إلى مستوى التطلعات، الأمر الذي قد يُعزى إلى غياب آليات واضحة وسياسات استراتيجية تنظّم سبل التعاون الدولي، وتُفعّل خلق فرص بحثية هادفة، وتُؤسس لشراكات تعاونية مثمرة تسهم في تعزيز الاستثمار المعرفي في البحث العلمي. وتُعدّ هذه الشراكات من المصادر الفاعلة في تنمية الخبرات، واستقطاب الاستثمارات، وتأمين الموارد المالية اللازمة لدعم المراكز البحثية. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) التي تطرقت إلى غياب وجود هيكل للتعاون في مجال الأبحاث لتحقيق الابتكار، لذلك نوهت على أهمية بناء شراكات تعاونية بين الأكاديميين لتعزيز البحث العلمي. كما تتسق مع دراسة النملة وكعكي (٢٠٢٢) التي لفتت النظر إلى أهمية تبني الثقافة التنظيمية القائمة على الاتصال المفتوح. وتتفق النتيجة مع دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021) التي تدعم أهمية تعزيز التعاون البحثي بين الجهات المختلفة.

سابعاً: دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

جدول (١٦):

واقع الاتجاهات نحو دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

المشارك	العبارة		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
١	يُضمن المركز قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الأولويات البحثية للمركز.	ت	٧	–	–	٣,٠٠	٠٠٠.	١
		٪	١٠٠,٠	–	–			
٢	توجد مساهمة من الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء أساسين أو داعمين في المركز.	ت	٢	–	٥	١,٥٧	٩٧٦.	٤
		٪	٢٨,٦	–	٧١,٤			
٣	يحرص المركز البحثي على التنوع والشمولية بتضمين نسبة من الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن عينات الدراسات والاستطلاعات البحثية.	ت	٥	٢	–	٢,٧١	٤٨٨.	٢
		٪	٧١,٤	٢٨,٦	–			
٤	ينشئ المركز قاعدة بيانات إحصائية للأشخاص ذوي الإعاقة.	ت	١	٣	٣	١,٧١	٧٥٦.	٣
		٪	١٤,٣	٤٢,٩	٤٢,٩			

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن (٤) عبارات، جاءت عبارتين بدرجة مفعلة، وهي العبارات (١، ٣) على الترتيب، حيث كان المتوسط يتراوح بين (٢,٧١ ، ٣,٠)، ويقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تتراوح بين (٢,٣٤ و ٣,٠)، بينما حصلت عبارة (٤) على درجة مفعلة الى حد ما، في حين حصلت العبارات (٢) على درجة غير مفعلة. وبلغ المتوسط الحسابي العام لجميع عبارات دعم الأشخاص ذوي الإعاقة (٢,٢٥)، أي أن أفراد الدراسة يرون أن مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة عامة مفعل الى حد ما.

ويتبين من الجدول رقم (١٦) أن العبارة رقم (١) تمثل أعلى قيمة في مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة: «يُضمن المركز قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الأولويات البحثية للمركز»، بمتوسط حسابي قدره (٣,٠٠)، وانحراف معياري (٠٠٠.)، أكد المستجيبون في الدراسة أن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة تحظى باهتمام واضح من قبل المراكز البحثية، وتُعد من أولوياتها

البحثية. ويُعزى ذلك إلى وعي القيادات بأهمية دور البحث العلمي في تطوير منظومة الرعاية والخدمات المقدمة لهذه الفئة، بما يسهم في تحسين جودة حياتهم، لا سيما في مجالات التشريعات والسياسات، والخدمات الصحية، والتأهيلية، والتعليمية، إلى جانب السعي نحو إيجاد حلول علمية للتحديات التي يواجهونها. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة السميح (AlSumih, 2016) التي أكدت على أن الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة من ضمن الأولويات البحثية الوطنية.

كذلك يتضح من الجدول رقم (١٦) أن العبارة رقم (٢) تمثل أدنى قيمة في مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة: «توجد مساهمة من الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء أساسين أو داعمين في المركز»، بمتوسط حسابي قدره (١,٥٧)، وانحراف معياري (٠,٩٧٦)، تشير نتائج الدراسة إلى وجود قصور في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة المراكز البحثية، سواء من حيث العضوية أو تقديم الدعم البحثي. وقد يُعزى هذا القصور إلى محدودية وعي القائمين على هذه المراكز بإمكانات الأشخاص ذوي الإعاقة ومهاراتهم في المجال البحثي، فضلاً عن تدني مستوى النشاط البحثي المنسوب إليهم، وضعف حضور إنجازاتهم العلمية في وسائل الإعلام، الأمر الذي يُسهم في استمرار هذا التهميش ضمن البيئة البحثية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ريدل وآخرين (Riddell et al., 2021) في وجود تحديات في مستويات المشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرارات الرسمية. لذلك أكدت دراسة أسيلبيكوفنا (Asilbekovna, 2023) على الحاجة إلى مبادرات تسهم في بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حقوقهم في المشاركة الكاملة في المجتمع على كافة النطاقات. وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة سوينوريت وآخرون (Swenor et al., 2020) التي أبرزت ضعف تمثيل الباحثين ذوي الإعاقة بين المتقدمين للحصول على المنح البحثية والحاصلين عليها، كما أشارت إلى انخفاض معدلات نجاح منح البحث المقدمة من الباحثين الرئيسيين الذين يصرّحون بوجود إعاقة لديهم. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى استثمار القدرات الكامنة للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حضورهم ودورهم في المراكز البحثية، إيماناً بمساهمتهم الفاعلة في الكشف عن القضايا الجوهرية المرتبطة بحياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويأتي ذلك انسجاماً مع ما نص عليه نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مادته الثانية من مبادئ عدم التمييز على أساس الإعاقة، وتكافؤ الفرص، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم وفقاً للأحكام المنظمة لذلك.

ثالثاً: عرض نتائج السؤال الثالث:

إلى أي مدى أسهمت المراكز البحثية في رسم السياسات ذات العلاقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة استناداً على الأنظمة والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية؟

هدفت البيانات النوعية إلى الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة الحالية. وبعد الانتهاء من جمع البيانات من خلال المقابلات الفردية شبه المنظمة مع أفراد العينة، تم توثيق هذه المقابلات في مستندات نصية. وقد اعتمد الفريق البحثي منهج التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لتحليل البيانات النوعية، حيث جرى ترميزها وتنظيمها في فئات موضوعية مستمدة

من مضامين المقابلات التي أجريت مع (١١) مشاركًا من العاملين في المراكز البحثية، ونتج عن ذلك التوصل إلى عدد من الموضوعات رئيسية، تضمنت العديد من الموضوعات الفرعية، وهي تمثل إجابات منطقية وتفسيرية حول إسهامات المراكز البحثية في رسم السياسات التعليمية الخاصة بذوي الإعاقة استناداً على الأنظمة والتشريعات الخاصة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، والتي يمكن حصرها في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في (المحور الأول) التمكين المؤسسي والتشغيلي، حيث جاء تحليل دور المراكز البحثية من خلال النظر في المكنات الاستراتيجية لتفعيل الأنظمة والتشريعات، والتي تضمن استمرار المراكز البحثية في تحقيق أهدافها التي تسعى لها، (المحور الثاني) التميز البحثي والذي يساعد المراكز البحثية المحلية في المملكة العربية السعودية على المنافسة العالمية والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، ويأتي هذا المحور معززاً لدور المراكز البحثية في النشاط البحثي والتأثير العلمي منسجماً مع رؤية المراكز البحثية وأدوارها في تفعيل الأنظمة والتشريعات، (المحور الثالث) استدامة المراكز البحثية للنهوض بمستوى الأبحاث العلمية وضمان جودتها، حيث تم النظر في هذا المحور في العديد من الجوانب الداعمة للمراكز البحثية في تحقيق أهدافها وخططها الاستراتيجية، مع تحديد المعوقات التي تمثل حواجز أساسية تعوق المراكز البحثية عن الوصول للنتائج التي ترجوها، وتعزيز البيانات والأدلة المساهمة في صنع وتفعيل القرار السياسي، حيث تم استعراض فيها وجهات نظر المشاركين باستخدام (المشارك١)، (المشارك٢)، للدلالة على كل مشارك من المشاركين الإحدى عشر.

شكل (١١)

الموضوعات الرئيسة المرتبطة بنتائج السؤال الثالث

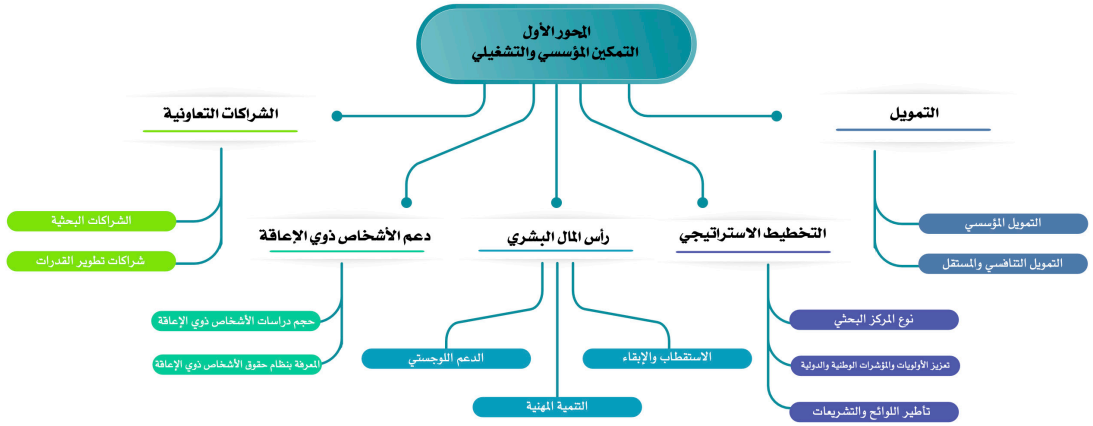


المحور الأول: التمكين المؤسسي والتشغيلي للمراكز البحثية في المملكة العربية السعودية:

كشف التحليل الموضوعي للبيانات النوعية المستخلصة من المقابلات الفردية شبه المنظمة عن مجموعة من الفئات الموضوعية الرئيسية التي تم استخلاصها من مضامين المقابلات مع المشاركين في المراكز البحثية ذات العلاقة بالسياسات التعليمية والاهتمامات البحثية بالأشخاص ذوي الإعاقة، وانبثقت عن تصوراتهم الخاصة خمس موضوعات رئيسية، هي: (١) التخطيط الاستراتيجي، وتتفرع منه ثلاث موضوعات فرعية، هي: (أ) نوع المركز البحثي، (ب) تعزيز الأولويات والمؤشرات الوطنية والدولية، (ت) تأطير اللوائح والتشريعات، (٢) رأس المال البشري، وتتفرع منه ثلاث موضوعات فرعية، هي: (أ) الاستقطاب والإبقاء، (ب) التنمية المهنية، (ت) الدعم اللوجستي، (٣) التمويل، ويتفرع منه موضوعان فرعيان، هما: (أ) التمويل المؤسسي، (ب) التمويل التنافسي والمستقل، (٤) الشراكات التعاونية، وتتفرع منه موضوعان فرعيان، هما: (أ) الشراكات البحثية، (ب) شراكات تطوير القدرات، (٥) دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتفرع منه موضوعان فرعيان، هما: (أ) حجم دراسات الأشخاص ذوي الإعاقة، (ب) المعرفة بنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما هو موضح في الشكل رقم (١٢)، وسيتم تناولها بالمناقشة والتحليل في القسم التالي:

شكل (١٢)

الموضوعات الرئيسة والفرعية الخاصة للمحور الأول التمكين المؤسسي والتشغيلي للمراكز البحثية في المملكة العربية السعودية



الموضوع الرئيسي الأول: التخطيط الاستراتيجي:

ارتبط الموضوع الرئيسي الأول بالتخطيط الاستراتيجي للمراكز البحثية واشتمل على عدداً من الموضوعات الفرعية تمثلت في: (أ) نوع المركز البحثي، (ب)تعزيز الأولويات والمؤشرات الوطنية والدولية، (ت)تأطير اللوائح والتشريعات، وهي بحسب وجهات نظر المشاركين تدور حول طبيعة المراكز البحثية ورؤيتها وغاياتها من الأبحاث العلمية، ونستعرضها كما يلي:

- **نوع المركز البحثي:**

من خلال سؤال المشاركين عن التخطيط الاستراتيجي للمراكز البحثية أعرب المشاركين عن اختلاف جوانب التخطيط الاستراتيجي للمركز البحثي بحسب طبيعة تبعيته كجهة بحثية تسهم في توجيه الجهود وتحقيق التميز المؤسسي، فإما أن يكون المركز البحثي جهة إشرافية على مراكز البحوث الأخرى تقدم دليلا متكاملاً لتوجيه مسار المراكز البحثية، فذكر (المشارك ٥): «*الهيئة امتداد جهة إشرافية حسب الترتيبات التنظيمية انبثقت من اللجنة العليا، نحن جهة ممولة، بالإضافة إلى السياسات، (Eco System Care).*» أو جهة تشريعية كما جاء في جوانب حديث (المشارك ٥): «*مراكز تحت جهات تشريعية، على سبيل المثال: وزارة البيئة والمياه والزراعة لديها مراكز، مركز الاستدامة لديه أكثر من مركز*». أو كما ذكر (المشارك ١٠): «*جهة حكومية مستقلة تعنى بكل ما يعنى بالأشخاص ذوي الاعاقة من النواحي التشريعية، ولها جانب بحثي جيد في إدارة الأبحاث*». أو كجهة داعمة كما ذكرت (المشاركة ٧): «*نحن جهة داعمة للقطاعات، سواء كانت على مستوى التعليم العام، أو تنمية القدرات، أو الطفولة المبكرة*». أو كجهة تنفيذية كما أستدرك (المشارك ٥): «*الجهات التنفيذية، مثل الجامعات لديها مراكز بحثية كاملة*». أو مستقلة كما استعرضها (المشارك ٥): «*المراكز البحثية إما تكون مراكز مستقلة، معامل وطنية، مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية*». وأكد على ذلك (المشارك ٦): «*ينظر للمركز كمعمل (Think Tank) لبناء نموذج تقديم الخدمة في المستقبل، فهذا هو المنظور*». وهو ما تطمح إليه أيضا بعض المراكز البحثية بحسب (المشارك ٢): «*المركز يطمح أن يكون (Think Tank) مركز فكري، يتطلع إلى إضافة أعمال أخرى بحيث أنها تؤثر في العملية التعليمية*». وأكد على ذلك (المشارك ٣): «*المركز يقدم أدوار في أبعاد جديدة، سابقا كانت محدودة، الان هناك أثر أكثر، وممارسة أكبر*».

يتّضح من عرض النتائج السابقة أن تبعية المراكز البحثية للجهات المختلفة تُسهم بدور محوري في بناء الأنظمة والسياسات وتفعيلها، سواء على المستوى العام أو فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة بشكل خاص. وتعتمد درجة هذا الدور على مكانة المركز وموقعه المؤسسي، مما قد يمنحه صفة اعتبارية مستقلة تعزز من أثره في دعم البحث العلمي. ويمثل ذلك تحولاً من الدور التقليدي للمراكز في إنتاج الدراسات إلى دور أكثر فاعلية في دعم عملية صنع القرار على المستوى المحلي. وعلى الرغم من أن هذا الدور لا يزال محدودًا في بعض المراكز، إلا أن التطلعات لمواكبة رؤية المملكة (٢٠٣٠) والتطورات العالمية تحفّز هذه المراكز على أن تكون منارات علمية فاعلة تسهم في دعم السياسات وصياغة الأطر الوطنية.

وتتفق هذه النتيجة مع سياق التنفيذ الوطني لاستراتيجية الابتكار؛ لتحقيق أربعة جوانب تتشكل في التكنولوجيا، ورأس المال، والتعليم، والصناعة، لضمان البناء المبتكر من قاعدة البحث والتطوير لتحقيق المنفعة الاجتماعية والحكومية، مما ساهم في إنشاء أنواع جديدة من مؤسسات البحث العلمي، تقوم بدور الجسر بين العلم والتكنولوجيا والاقتصاد، وتصبح بشكل تدريجي محركاً جديداً نحو التحول والارتقاء (Lin, & Song, 2019). من ذلك المنطلق برزت هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية لدعم التحول العلمي والاستراتيجي والنهوض بمستوى البحث العلمي. وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة الميزر (٢٠١٧) التي أبرزت أن تنوع المراكز البحثية ساهم في تناولها للعديد من القضايا الاجتماعية ذات الارتباط بالتعليم والصحة والاقتصاد، كما أن تباين انتمائها ما بين مراكز حكومية أو مستقلة جعلها قادرة على التجاوب مع السياق العالمي، مما تطلب وضع تصورات مستقبلية تسهم بالنهوض بالمجتمع. كما تتسق مع دراسة غبور (٢٠١٩) حول ضرورة امتلاك الجامعات وغيرها من المراكز البحثية لميزات تنافسية في الدراسات العلمية، والتي تندرج ضمن أهم متطلبات تحقيق التميز الاستراتيجي، لتساعدها على تحديد صورتها المستقبلية، وبناء استراتيجياتها التنافسية لضمان تميز الأداء والمنافسة المستقبلية.

- **تعزيز الأولويات والمؤشرات الوطنية والدولية:**

من خلال استجابات المشاركين على أسئلة الدراسة يظهر التزام المراكز البحثية الوطنية برؤية المملكة (٢٠٣٠) في انتقاء الأولويات البحثية، وكذلك الرغبة في المنافسة العالمية من خلال البحث عن التطوير ودعم المؤشرات الدولية، في هذا السياق أكد (المشارك ٥): «*ركز على أربع أولويات وطنية في البحث والتطوير والابتكار، الأولوية صحة الانسان، البيئة المستدامة وتوريد الاحتياجات الأساسية، اقتصاديات المستقبل، والريادة في الطاقة والصناعة*». وقال المشارك (٨): «*نطور مؤشرات تقيس أداء المنظومة ككل، وفق مؤشرات منبثقة من برنامج تنمية القدرات البشرية ضمن رؤية المملكة (٢٠٣٠)، نعتبر مرجع في ذلك*». وقال (المشارك ١٠): «*عدد من المؤشرات مسقطة بشكل مباشر على الهيئة من خلال برامج الرؤية، مثل: مؤشر نسبة الاشخاص ذوي الاعاقة في سوق العمل أو الراغبين في الدخول في سوق العمل، أيضاً النظام واللوائح الصادرة من الهيئة لها أثرها على الجهات الاخرى فتتغير وتحسن خدماتها ومؤشراتها من خلال التعاون بين الهيئة وبينهم*». وذكر (المشارك ١): «*لدينا مشروع لحصر الأولويات البحثية، وسبق العام الماضي حصر مجموعة من الأولويات، وهي تشمل جميع المجالات، من: إدارة مدرسية، واقتصادية التعليم، والطفولة المبكرة، ومناهج، وتقويم، ومعلم، ومن ضمنها بعض الموضوعات لذوي الإعاقة*». وتؤكد على ذلك (المشاركة ٧) بقولها: «*نحن حريصين أن تكون جميع البرامج منبثقة من رؤية المملكة، خصوصاً برنامج تنمية القدرات البشرية،.... نسعى أن نكون وفق المؤشرات الوطنية، فنحن معنيون في تحقيق مؤشرات المعرفة العالمية، المؤشرات التنافسية، المؤشرات هذه تعنى بالبحث والابتكار، الهيئات أو المنظمات الدولية، مثل: منظمة اليونسكو، نعمل على توظيف توصياتهم في تحقيق المؤشرات*». بالمقابل قد يكون تحقيقها بصورة غير

مباشرة فأشار (المشارك ٣): «*يؤثر بشكل غير مباشر في دعم هذه المؤشرات وتوجيهها*». وقالت (المشاركة ٩): «*الخطة التشغيلية تنفذ المستهدفات والمؤشرات المرتبطة بالخطة الاستراتيجية للكلية وتتماشى مع الخطة الاستراتيجية للجامعة، مطلوب منا على مستوى الجامعة أن ندعم المؤشرات الوطنية، وبطريقة غير مباشرة نساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى المملكة، نعمل على الهدف الرابع SDG٤ المتعلق بالتعليم الجيد، شاركنا في دراسة مع وزارة التعليم حول الوصول الشامل للمباني، ودراسة أخرى حول تحسين مستوى أداء طلاب المملكة العربية السعودية في الاختبارات الدولية*». على صعيد آخر قال (المشارك ٤): «*عمل المركز على مشروع عن طريق وزارة التعليم وهو رحلة التعلم الشامل، وفيها بناء منصة تقوم على جزئين التشخيص، ومن ثم المنهج الإثرائي لتشخيص الطلاب اللي يعانون من الإعاقات الفكرية، وصعوبات التعلم، والتوحد، فرط الحركة وتشتت الانتباه ومن ثم تزويدهم بالمناهج، يخدم برنامج تنمية القدرات البشرية، أيضاً لدينا مشروع مع برنامج جودة الحياة وهو في الوصول الشامل ومن ضمنه خطة الإنفاذ والإلزام مع الشريك وزارة الشؤون البلدية والقروية؛ لمحاولة تطبيق هذه الأدلة على جميع مدن المملكة العربية السعودية ومحافظاتها، أيضا من ضمن ما اقترحه مجلس الإدارة مؤخرا ان يعمل المركز على بناء معايير تقييم لمراكز البحوث محليا، ويكون انطلاقها من المركز كتبني مبادرة، ثم بعد ذلك قد تكون هيئة التقويم تعتمد هذه الأدلة وتتبناها على مستوى المملكة العربية السعودية، ونأمل أن تكون على المستوى الإقليمي ثم العالمي*». على خلاف ذلك علق (المشارك ١١): «*لم ندخل في مجال الاستراتيجيات، لكن نظر للمركز بأنه دار خبرة، كمستشار أو عضو في لجان أو في جهات تعمل على الاستراتيجيات، مع وزارة الصحة ضمن مجموعة للعمل على استراتيجية التوحد ودمجها ضمن الاستراتيجية للاضطرابات النمائية التي طورتها الوزارة، أيضاً شارك فريق من أعضائنا مع وزارة التعليم في الاستراتيجية، ومع وزارة الموارد البشرية من ضمن الفريق الطبي المشارك في مراجعة اللوائح في وقت اعتماد الكود للإعاقة*».

بناء على النتائج السابقة أعلاه يحلل دور المراكز البحثية بمدى اتساقها وتوافقها مع الأولويات والمؤشرات العالمية والمحلية في تفعيل الأنظمة والسياسات، ويتبين استحضار المراكز البحثية لدورها في دعم وقيادة الأولويات الوطنية واهمية انبثاق الدراسات العلمية الواعدة منها لتعزيز المؤشرات العالمية. ويأتي ذلك لتطوير القدرة التنافسية العالمية والتي تعتبر هدفاً استراتيجياً في ظل التحديات التنافسية الشديدة للاقتصاد العالمي المبنى على المعرفة (غبور، ٢٠١٩). فقد تنوعت المراكز البحثية قيد الدراسة في مدى مؤامتها مع الأولويات الوطنية ويأتي ذلك مدفوعاً بالرغبة في محاكاة رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك برنامج تنمية القدرات البشرية، إما بالدراسات البحثية بصورة مباشرة أو غير مباشرة كدار خبرة قادرة على مواءمة الأولويات الوطنية مع قضايا وسياسات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتسق هذه النتيجة مع دراسة ألين وآخرون (Allen et al., 2021) التي أكدت على الطلب المتزايد لتقييم الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وفهم التحولات الوطنية، لذا تؤكد على الباحثين بضرورة فهم احتياجات صانعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما

يسهم في تقديم أدلة عملية قابلة للتنفيذ تساعد الدول على فهم وقياس وتنفيذ التحولات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات المقبلة. ومن ناحية التشريعات والانظمة للأشخاص ذوي الإعاقة تتفق النتيجة مع دراسة أبو بكر (Abobaker, 2024) في تحسن امتثال المملكة العربية السعودية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع أهمية مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية لتعزيز المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، والنهوض بأهداف رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع ما أكدت عليه دراسة السميح (AlSumih, 2016) بأن الاهتمام بالأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي يأتي في مقدمة الاولويات البحثية الحالية والمستقبلية في المملكة العربية السعودية.

- **تأطير اللوائح والتشريعات:**

كما تسهم المراكز البحثية في تغذية المؤشرات الوطنية بحسب كينونتها كجهة، قد تعمل على تأطير اللوائح والسياسات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر، وفي هذا المقام ذكر (المشارك ٥): «*هناك خطة استراتيجية وطنية تحت الاعتماد، نركز على الدعم، تطوير القدرات المتعلقة في السياسات، والتمويل، الوكالات، هي تطور سياسات وطنية*». وقال (المشارك ١٠): «*نحن كجهة الأساس في المملكة العربية السعودية بكل ما يعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة من النواحي التشريعية*». وقال (المشارك ٨): «*الدليل العلمي الذي يصدر من المركز له دور في تعزيز سياسات معينة، أو لوائح معينة، أو أنظمة معينة*». أو بصوره غير مباشرة كما أشار (المشارك ١): «*المركز يجري أبحاثه بهدف مساندة صانع القرار أو ما يسمى البحوث الموجهة نحو السياسات، الدور الاساسي له في جهاز الوزارة هو مساندة دعم القرار، أو تقييم بعض القرارات، أو المشاريع، أو المبادرات التربوية أو التعليمية من خلال البحث العلمي، وليس تفعيل الأنظمة*». وذكرت (المشاركة ٧) بقولها: « *كمثال وكالة تنمية القدرات لديهم لوائح وأنظمة خاصة للطلبة الموهوبين، للطلبة ذوي الإعاقة، نعمل على دراسات موجهة لتحديث هذه الأنظمة وهذه السياسات*». بالمقابل أكد (المشارك ٤) على الدور الريادي في السياسات والتشريعات فذكر: «*بحكم تخصص المركز في الإعاقة يفخر انه بدأ بفكرة نظام الإعاقة قبل قرابة (٣٠) سنة، وبعد ذلك صدر قبل السنتين نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الزملاء في هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة المبني بالأساس على مقترح المركز،... من ضمن السياسات والتشريعات الجاري العمل عليها أدلة الوصول الشامل، ... وأيضاً دليل النفاذ الرقمي على مراحله النهائية، ... ونحن عضو في لجنة الوصول الشامل في الهيئة الملكية*». وقالت (المشاركة ٩): «*المنهج الوطني لرياض الاطفال بدأ بدراسة بحثية مع المركز*».

من خلال عرض النتائج السابقة يبرز دور المراكز البحثية في تفعيل السياسات أو بنائها، ويتوقف ذلك بحسب تبعية المركز البحثي وأهدافه ورؤيته، فتخلق له الفرصة في توجيه السياسات والأنظمة، فمنها ما يكون مصدر أولي تنبع من خلاله السياسة التي تؤطر العمل، ومنها ما يكون مصدر داعم في تعزيز القرار السياسي ودعم صناع القرار بالأدلة العلمية البحثية التي تعزز من القرار السياسي ليكون في وجهته الصحيحة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حميد (٢٠١٥) في

التأكيد على أن مراكز الأبحاث تمثل مصدراً مهماً في صنع القرار السياسي. ولأهمية هذا الدور للمراكز البحثية في تعزيز القرار السياسي إلا أن هناك قلة في عدد المراكز البحثية المتخصصة في مجال السياسات التعليمية وتحليلها، بالإضافة إلى ندرة المنشورات البحثية المرتبطة بالسياسات كما ظهر في نتائج دراسة أبو هلال (٢٠٢٤). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ريدل وآخرين (Riddell et al., 2021) التي أظهرت وجود تحديات في مستوى المشاركة في صنع القرارات الرسمية، وتفعيل السياسات لذوي الإعاقة في الدول المتقدمة كإنجلترا واسكوتلندا. من هنا تبرز أهمية توجيه صناع السياسات إلى تطوير أطر قانونية شاملة تتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة (Obah, 2024, Asilbekovna, 2023). وذلك عبر تشخيص مواطن القوة والضعف في السياسات المتبعة بمختلف جوانب الحياة، بما يسهم في تعزيز الأنظمة والتشريعات استناداً إلى الأدلة العلمية التي توفرها المراكز البحثية.

الموضوع الرئيسي الثاني: رأس المال البشري:

تعلق الموضوعي الرئيسي الثاني برأس المال البشري في المراكز البحثية، ونتج عنه ثلاثة موضوعات فرعية تمثلت في: (أ) الاستقطاب والإبقاء، (ب) التنمية المهنية، (ت) الدعم اللوجستي، والتي جاءت وفقاً لوجهات نظر المشاركين، ونستعرضها كما يلي:

- **الاستقطاب والإبقاء :**

في هذا الجانب من الدراسة كشف المشاركين عن الممارسات والآلية التي تتبناها المراكز البحثية في استقطاب الباحثين وتوجيه قدراتهم نحو البحث العلمي، والتي لم تخرج عن منحيين، هما الاستقطاب المؤقت والاستقطاب الدائم، ومن هذا المنطلق ذكر (المشارك ٥): «*لدينا فئتين فئة باحث (أ)، وباحث (ب)، وغالبا الباحثين يكونون على ملاكهم، تجديد عقودهم سنوياً، وظيفة الباحث عبارة عن مشاركته وانتاجياته*». ويظهر الاستقطاب المؤقت من ناحية الدعم العلمي للأبحاث والاستشارة بحسب الكفاءة، وعبر (المشارك ٦) عن ذلك بقوله: «*عادة يكون لدينا خبير من خارج المركز يتم التعاقد معه، باحث في الجامعة وفريق في المركز يقوم بالمساعدة، المهارات المتقدمة وتحتاج خبرة هناك خبير مستشار يتم التعاقد معه، وما يتعلق بالمراجعة، بالتحليل، بإدخال البيانات، وتحليل البيانات هناك فريق داخلي*». وقال (المشارك ٨): «*يتواجد باحثين دائمين، لكن تقريبا بنسبة (٧٠٪) نعتمد على المتعاونين، ولدينا أيضاً باحثين خبراتهم دولية من خارج المملكة العربية السعودية*». و(المشارك ٤) بقوله: «*المركز يعمل على نموذج مختلف (مصدر خارجي للقيام بالبحث)، زملاء باحثين في الجامعات، في المستشفيات، في مراكز بحوث، ولديهم بنية تحتية، وممكن طلبة الدراسات العليا، فمنهجنا ان ندع هؤلاء الزملاء يبحثون ونوجه ابحاثهم نحو الإعاقة*». وأشارت (المشاركة ٧) إلى ذلك بقولها: «*حرص المركز على استقطاب فئات معينة أكاديميين من الجامعة كمستشارين في المركز، داعمين لإجراء البحوث والدراسات بشكل مستمر في تطبيق المنهجية والأدوات،... تعاون مؤقت على حسب الخدمة*». والسبب في ذلك يرجع لتمركز الباحثين في الجامعات بحسب رؤية (المشارك ٥): «*معظم الباحثين متمركزين بنسبة عالية جدا ممكن تفوق (٩٠٪) في الجامعات السعودية، لقلة الاهتمام في السابق، فالجامعة*

مركز تعليمي وبحثي، فمن يقود دفة البحث في المملكة العربية السعودية سابقاً هي الجامعات السعودية». فيما يظهر الاستقطاب الدائم في الموظفين العاملين في نفس الجهة بحسب خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية، فعلى سبيل المثال، قال (المشارك ١): «*مستقر بالوزارة ويعامل كموظف من حيث الحوافز،... المصدر الرئيسي لاستقطابهم هم المشرفين التربويين المؤهلين في مجال البحث العلمي لا سيما حملة الدكتوراه، بحكم ان لديهم خلفية بحثية جيدة، وهناك تعاونات خارجية مع مكاتب استشارية*». وقال (المشارك ١٠): «*ننظر في السيرة الذاتية، ونحتاج باحثين لديهم مراكز بحثية للكتابة الطويلة*».

يظل عنصر جذب الباحثين والاحتفاظ بهم أحد الاهتمامات الرئيسية التي تحرص عليها المنظمات والمراكز البحثية، ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، فيتضح تميز معظم المؤسسات من خلال توجهاتها البحثية، وتنافسها على رأس المال البشري الذي يمكن أن يساعد في تحقيق أجندة البحث ويمنح المؤسسة ميزة تنافسية على الآخرين (KUNENE, 2019). يتبين من آراء المشاركين أن المراكز البحثية تعتمد بدرجة كبيرة على الاستقطاب المؤقت لذوي الخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي، ولا سيما الأكاديميين في الجامعات، وذلك في إطار سعيها لتجويد مخرجاتها البحثية، وتحقيق أعلى درجات الدقة في النتائج مما يسهم في تقديم توصيات ذات قيمة عالية. ويُعزز هذا التوجه توافر أيضاً كفاءات بشرية متميزة من حملة الدراسات العليا داخل المؤسسات البحثية، ومتفرغة للأنشطة البحثية مما يسهم في بناء شراكات بحثية فاعلة ومتنوعة التخصصات للقيام بهذا الدور. في هذا الصدد تتفق هذه النتيجة مع دراسة سيد (٢٠٢٢) بأهمية فسح المجال لتبادل الخبرات، واستقطاب الخبراء من المراكز البحثية في الدول المتقدمة لتعظيم الفائدة والتي تعتبر من أهم الآليات لتحقيق الميزة التنافسية، كما تتفق مع دراسة النملة وكعكي (٢٠٢٢) التي أوصت بضرورة تخفيف الاعباء التدريسية بما يسهم بتفرغ أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المعرفة البحثية. وبناءً على ذلك، تبرز دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) أحد أبرز العوائق التي تحدّ من فاعلية التعاون البحثي، والمتمثلة في النقص التشغيلي على مستوى الخبرات والموارد. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز رأس المال البشري من خلال بناء شراكات تعاونية متينة بين الأكاديميين، بما يسهم في دعم الابتكار البحثي عبر تشكيل مجموعات بحثية أو تنفيذ مشاريع مشتركة.

- **التنمية المهنية:**

تعتبر التنمية المهنية للكوادر البشرية من العناصر الحيوية لتعزيز النتاج البحثي والمنافسة البحثية على المستوى المحلي والعالمي، كما أن الاهتمام بالبنى التحتية يسهم في تحقيق التطلعات والأهداف الاستراتيجية للمراكز البحثية، وتؤكد مراكز البحوث على أدوارها في دعم التنمية المهنية للباحثين وتوجيهها نحو البحث العلمي في نطاق الابتعاث والدورات التدريبية، فقد أجمع معظم المشاركين على ذلك، وقال (المشارك ٢): «*جزء كبير من منسوبي المركز تم استثمارهم وابتعاثهم خارج المملكة*». وذكر (المشارك ٤): «*ضمن خطة التدريب السنوية تنمية مهارات الباحثين، يقوم الزملاء بزيارة الجامعات وإعداد دورات، واستقطاب خبراء من خارج وداخل المملكة لإلقاء دورات*

في قضية كيفية إعداد الفكرة». قال (المشارك ٢): «هناك برامج يقدمها المركز للباحثين من داخل المركز ومن خارج المركز مثل برنامج دورة spss ، قدم المركز أيضاً برنامج حول Power BI ». وعلق (المشارك ٣) بقوله: «البرامج التي نفذت خلال الفترة الماضية ركزت على بناء قدرات أو تطوير العاملين في المركز والقطاعات ذات العلاقة داخل الوزارة،... كان هناك فعالية في جامعة القصيم من الفعاليات النوعية التي قدمها المركز». وقال (المشارك ٨): «نقدم برامج تدريبية في تحليل بيانات الاختبارات الدولية، تحليل بيانات الاختبارات الوطنية». و(المشارك ٦) بقوله: «قمنا بعدد من الدورات خلال الفترة الماضية ذات علاقة بالبحوث الكمية، ابحاث دراسة الحالة الواحدة». وقال (المشارك ١): «من مهام المركز تطوير وتأهيل القيادات في مجال البحث العلمي، وسبق خلال العام الماضي عمل المركز ورشة عمل عن البحوث المستندة الى الادلة والبراهين بالاستناد على نموذج هارفرد، وخصوصا البحوث الموجهة نحو السياسات». وقال (المشارك ١١): «هناك عدد محدد من التراخيص لكل باحث ليحصل على رخصة البحث العلمي، دورة أخلاقيات البحث العلمي، ودورة أساسيات البحث العلمي،... أعتقد أنجزنا في التدريب أكبر إنجاز، الآن هناك منصة مجانية متاحة بدعم من أوقاف ..... موجودة بالموقع الإلكتروني». وقال (المشارك ١٠): «لدينا دورات بحسب الاحتياج، مثلا: في إدارة المشاريع البحثية، دورات في العينات البحثية، الغرض منها أن يكون لدينا مستوى نضج عالي، كما نعمل على تصميم دليل للباحثين من خلال حقيبة الكترونية نقدمها لمرصد التعليم الالكتروني مع وزارة التعليم، عبارة عن ثلاث حلقات، في ختامها يلم الباحث بآلية التفاعل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وكيفية التعامل معهم في إطار البحث العلمي». وكذلك من أدوار المراكز البحثية التحفيز والتشجيع على اللقاءات العلمية والمؤتمرات، وهو ما أكد عليه (المشارك ١٠): «كل سنة في الولايات المتحدة الأمريكية لدينا مؤتمر سنوي». وقال (المشارك ٢): «تم المشاركة سابقا في عدة مؤتمرات خارج المملكة العربية السعودية، والمشاركة في مؤتمر تنمية القدرات». و(المشارك ٣) ذكر: «كان هناك تشجيع من إدارة المركز على حضور منسوبي المركز لمؤتمر تنمية القدرات». وقال (المشارك ٦): «شاركنا في عدد من اللقاءات الدولية مثل: اللقاء الدولي لأبحاث التوحد عدة مرات، لدينا مشاركات خلال الفترة القادمة في مؤتمرات خاصة، منها تحليل السلوك التطبيقي (ABA) في الولايات المتحدة خلال العام القادم».

مما سبق يتضح أن التنمية المهنية تمثل متطلب أساسي في عمل المراكز البحثية لمواجهة التحديات الفنية التي قد تؤثر على جودة مخرجاتها البحثية، ويتبين من البيانات تركيز المراكز البحثية على تحسين المهارات ذات الارتباط الوثيق بمعالجة وتحليل البيانات، أو إجراءات البحث، وصولاً إلى المشاركة في المحافل والمؤتمرات الدولية أسوة بالدول المتقدمة. فلو نظرنا للولايات المتحدة الامريكية عام (١٨٧٥) لن نعثر عليها من ضمن الجامعات البحثية الرائدة في العالم؛ واليوم، تمثل غالبية أصحاب التصنيف الأعلى، ويأتي ذلك نتيجة صعود الجامعات البحثية الأمريكية من خلال حساب المرات التي يتم فيها ذكر الجامعات في السيرة الذاتية للفائزين بجائزة نوبل (MacLeod, & Urquiola, 2021). مما يشير إلى حقيقة أن الباحثين ومهاراتهم البحثية

هم من يملكون دفة قيادة الجامعات والمراكز البحثية إلى أعلى التصنيفات للمنافسة الدولية. ويرى ماسيندي وكوتزي (Masinde, & Coetzee, 2023) أن الدافع الجوهري للباحثين إلى إجراء الأبحاث؛ هو تحقيق رضاهم المتأصل في تلبية احتياجاتهم النفسية الفردية الأساسية للكفاءة مع توافر الموارد، والمهارات البحثية باعتبارها أهم الجوانب التي تحرك الحافز الجوهري مما يسهم في توفير طرق بديلة لتحسين كمية ونوعية مخرجات البحث. وتتفق النتائج أعلاه مع دراسة الفضالي، وبيومي (٢٠٢٢) بضرورة اهتمام الجامعة بتدويل البحث العلمي من خلال عقد المؤتمرات الدولية والمشاركة فيها، واستقطاب الكفاءات المتميزة من العلماء والباحثين المهاجرين بالخارج؛ للإفادة منهم في رفع القدرة التنافسية للجامعة، والعمل على نشر نتائج بحوث الباحثين وتمويلها دولياً، وتعاون الجامعة مع المؤسسات الدولية في مجال تسويق وتوظيف البحث العلمي. كما تتفق النتيجة مع دراسة رحمان (Rohman, 2020) حول أهمية دعم الإدارة في مراكز البحوث، وتبادل المعرفة والعلاقات الاجتماعية كأحد عوامل التمكين. كما توافقت النتيجة مع دراسة سيد (٢٠٢٢) حول أهمية التوسع في البعثات، وبرامج التدريب، والمشروعات البحثية المشتركة، خصوصا في العلوم المستحدثة، مما يدعم النمو المهني للباحثين وتطوير مهاراتهم والتعليم المستمر، كما من المهم فسح المجال لتبادل الخبرات، واستقطاب الخبراء من المراكز البحثية في الدول المتقدمة لتعظيم الفائدة. وتتوافق هذه النتيجة مع توصيات دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) في أهمية توفير الباحثين المدربين على العمل بالمراكز البحثية.

- **الدعم اللوجستي:**

ظهر من خلال المقابلات الفردية المنظمة أهمية توافر أشكال الدعم اللوجستي للباحثين من خلال تزويدهم بالإمدادات اللازمة والخدمات التي تسهل عليهم إجراء أبحاثهم العلمية، على سبيل المثال: توافر المعامل، والوصول المفتوح للبيانات، والموافقات الأخلاقية، وإجراءات السفر، والدعم المالي، وهو ما أكد عليه (المشارك ٥) بقوله: «*عضو هيئة تدريس أو الباحث خارج الجهة يستطيع الدخول حسب سياسة الوصول المفتوح التي أقرها مجلس الوزراء، وهي سياستنا لتذليل العقبات التي يواجهها الباحثين، ودعمهم سواء عن طريق التمويل المؤسسي أو عن طريق المنح الخاصة بنا*». وأعرب عن ذلك (المشارك٦) بقوله: «*دعم تكاليف رسوم النشر، تفريغ الاخصائيين للعمل على هذه الابحاث والمشاركة فيها، التحفيز بالشهادات*». وقال (المشارك ٢): «*ندعم الباحثين في تسهيل المهام، نسهل إجراءاتهم للوصول إلى الميدان إذا كانت الفئة أو مجتمع الدراسة الذي يستهدفونه طلاب، أو معلمين، أو أولياء أمور في المدارس*». وقال (المشارك ١١): «*أكثر من خمسة طلاب ماجستير وطالبين دكتوراه طبقوا اطروحاتهم العلمية بدعم من المركز، تعاون علمي، المركز قبلة للباحثين، البعض يحتاج دعم مادي، بالإضافة للدعم المعنوي، كالحالات وعينات الدم، مقابلة الأسر، مراجعة الملفات، نشر الاستبانات والمقابلات، أو جهة مرجعية علمية تحكم وتراجع دراسات التوحد، دور المركز المشاركة العلمية*». وقالت (المشاركة ٩): «*ندعم الطالبات من ناحية توفير بعض الأدوات، مصاريف التدريب، مصاريف النشر أحيانا، أحد الدراسات مع جامعة UCL البريطانية المخرج من هذا المشروع ورقة بحثية في (Q1) مدفوعة*

من ميزانية المركز». بالمقابل قال (المشارك ٣): «*الدعم المالي أو مساعدة الباحث على النشر في مجلات علمية غير موجود حالياً*».

تشير النتائج أعلاه إلى تنوع سياسات الدعم اللوجستي للباحثين في المراكز البحثية، والتي تتشكل في الدعم المالي من خلال المنح، والحوافز التشجيعية، والمكافآت، وتوافر أنواع مختلفة من الدعم المعنوي، على سبيل المثال: البيانات، والمصادر المفتوحة، والأدوات، والمشاركة في المؤتمرات والندوات، والخدمات الاستشارية، واللجان المشتركة، وورش العمل التدريبية، والمبادرات المجتمعية (Al-Hadhrami, & Al-kindi, 2025). ويظهر تأثيرها في تحفيز الباحثين على مواصلة نشاطهم البحثي، كما تساعد على تقديم بيئة بحثية خالية من العراقيل التي تعوق انجاز الابحاث العلمية بشكل مستمر، كعدم الوصول للبيانات، أو عدم توافر الاجهزة التقنية والتكنولوجية التي تساعد على تحليل البيانات. بالتالي فإن عدم كفاية البنى التحتية البحثية، ومحدودية مساحة البحث، وثقافة البحث قد تشكل تحديات كبيرة في تعزيز التنمية في هذا المجال، فتتطلب المشروعات البحثية أو المشاركات في المؤتمرات الوطنية أو الدولية موارد مالية كافية، لذا قد يواجه الباحثون عقبات كبيرة في الحصول على الائتمان والأداء الأمثل، مما قد يشجعهم عن غير قصد على التخلي عن الأنشطة البحثية (Faizi, 2024). من هنا تظهر أهمية تعزيز الحوافز الاقتصادية والرمزية لتعمل المؤسسات البحثية الوطنية على تشكيل الملامح المهنية المرغوبة (Vasen et al., 2023).

وتتسق هذه النتيجة مع دراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) بأن أهم المتطلبات لدعم الأبحاث وضع آليات لتحفيز أنشطة البحث والابتكار، ودعم استراتيجيات تطوير البحث العلمي، ودعم القيادات لأنشطة البحث والابتكار. كما وتختلف هذه النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) التي أشارت إلى ضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية، إضافة إلى قلة العائد المادي للباحثين، ومن بين مقترحات الدراسة تنمية قدرات الباحثين من خلال الدورات التدريبية، مع الاستغلال الأمثل للموارد، وتوفير الأجهزة والخامات كأحد سبل الدعم المادي. كما تؤكد على ذلك نتائج دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) بغياب الحوافز لعلماء الجامعة، والدعم، وسياسات الملكية الفكرية. مما يستوجب إعادة النظر في الممكنات اللوجستية والتأكيد عليها لتحفيز البحث العلمي في المراكز البحثية ودفع الحراك البحثي.

الموضوع الرئيسي الثالث: التمويل:

صنف الموضوع الرئيسي الثالث المرتبط بالتمويل مصادر التمويل للمراكز البحثية إلى موضوعان فرعيان، هما: (أ) التمويل المؤسسي، (ب) التمويل التنافسي والمستقل، ونستعرضها كما يلي:

- **التمويل المؤسسي:**

إن تحقيق المستهدفات الخاصة برؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠) يتطلب توافر موارد تمويلية كافية تستند عليها المراكز البحثية لتحفيز عمليات البحث العلمي، ودعم المعامل العلمية، وتعزيز التعاون والتبادلات المعرفية بين المراكز البحثية المحلية والعالمية، ويتمثل في الجهات

الممكنة التي تمول المراكز البحثية، وتقدم الدعم اللوجستي، وتمكن السياسات، وفي هذا الشأن ذكر (المشارك ٥): «*لدينا المنح المتعلقة في المراكز، وحاولنا دعم المعامل، بعض الاجهزة تحتاج صيانة، وبعضها تحتاج مطور يعمل داخل المنظومة، فحاولنا بالميزانيات دعم المعامل، معظم من حصل عليها الجامعات، بحيث يعاد استخدام المهام بطريقة أمثل وتحسن المعامل، كان الهدف التشغيل، وأيضاً الدعم من ناحية الاستقطاب*». وأشارت إلى ذلك المشاركة (٧)، والمشارك (٥)، والمشارك (١٠)، وأكدت على ذلك (المشاركة ٧) بقولها: «*نعتمد بشكل كبير على ميزانية الوزارة، في الاستراتيجية المستقبلية يهمنا التمويل الذاتي*». وأشار (المشارك ٥) لذلك بقوله: «*المراكز البحثية لديها دعم من وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، لها ميزانية محددة*». وقال (المشارك ١٠): «*لدينا تمويل عالي جداً من الدولة، ميزانيتنا خاصة بالسياسات الداخلية والابحاث الداخلية*».

يتبين من النتائج السابقة اتفاق المشاركين على أن معظم مراكز البحوث تستند على الموارد الحكومية وتعتمد عليها اعتماداً كاملاً في ميزانياتها، فتمثل الحكومات مصدر التمويل الأساسي للبحث العلمي والتطوير (الحجري، ٢٠٢٣). وأهم ما يميز التمويل الحكومي هو استدامة التمويل واستمراريته في دعم الأبحاث العلمية، وتحقيق غاياتها الاستراتيجية. وكذلك تسهم في تقدم العلوم والتكنولوجيا، والطب، والعلوم الاجتماعية، وغيرها من المجالات، ومن آثاره الأخرى تمكين الباحثين من تنفيذ عملهم، والذي غالبًا ما يتضمن العمل الميداني، وتغطية التكاليف، على سبيل المثال: المعدات والمواد، ورواتب الموظفين، واستخدام المرافق، وبدون التمويل الكافي، قد لا يكون من الممكن إجراء العديد من الدراسات والمشاريع القيمة والرائدة (Aagaard et al., 2021). تختلف النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) التي أظهرت نتائجها أن ضعف الميزانية المخصصة من قبل الدولة للإنفاق على البحث العلمي من أهم المعوقات التي تواجه تمويل الأبحاث. وكذلك دراسة عبد الله، وبانيك (Abdulla, & Banik, 2020) التي أظهرت أن مراكز الأبحاث في الجامعات السعودية تواجه الكثير من المعوقات المالية والإدارية بالرغم من التأثير الإيجابي الواضح للموازنات المالية التي خصصت للبحث العلمي من ميزانية الحكومة في السنوات الأخيرة، ودعمها برنامج الابتعاث، ودعم الجامعات الحكومية والخاصة. مما سبق يتبين أن التمويل المؤسسي قد يكون غير كاف لمواكبة التطلعات والإنجازات التي ترغب المراكز البحثية أن تصل إليها في مخرجاتها، ويستوجب ذلك الانفتاح والتعاون بين الكيانات المختلفة لزيادة الإنفاق والدعم المالي للمراكز البحثية. مما يتطلب النظر في زيادة الاستثمار في البحث والابتكار (البشر والسبيعي، ٢٠٢٥).

- **التمويل التنافسي والمستقل:**

أشار المشاركون في الدراسة إلى أنواع أخرى من مصادر التمويل كالتمويل المجتمعي، والمنح البحثية، والتمويل الذاتي، والذي يأتي من الإيمان المطلق بأهمية البحث العلمي، ومن المسؤولية الاجتماعية لدعم النشاط البحثي، ويغدو الهدف الواضح من هذا التمويل في تطوير جواب المعرفة والابتكار تجاه قضايا مهمة في المجتمع ومنها قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وحول ذلك قال (المشارك ٤): «*أنشأت فكرة المؤسسين وعضوية التأسيس، كل عضو مؤسس يضع*

مبلغ من المال في وقف، والوقف له ريعه للصرف على الأبحاث». وقال (المشارك ٦): «المركز أنشئ بدعم من البنوك والتعاون مع الوزارة». وقال (المشارك ١١): «الدعم المالي من جهات خيرية (البنوك،...حصلنا على منحة من (.....) بالتعاون مع جامعة نورث كارولاينا، أطلقنا عليه البرنامج الوطني لتأهيل المعلمين،.... مطالبين بالتمويل الذاتي (self- sustain)». كما عبر (المشارك ٥) قائلاً: «بعض المراكز تكون نشيطة تبني استراتيجية خاصة فيها، وتشارك القطاع الخاص، مثل: مركز الطاقة المتجددة في جامعة سعود عندما عمل مع (أكوا باور)، وكذلك مع بعض الجهات الخارجية،... أيضا كلية الهندسة دعمها غالبا يأتي من نفس الجامعة من عمادة البحث العلمي، وهناك دعم آخر تحصل عليه عن طريق الشركاء، عن طريق الدراسات والبحوث الاستشارية،... بعض المراكز تكون كمزودي خدمات، مثل: تحليل بيانات، دراسات، يحصل من خلالها على رسوم لجهات خارجية». وذكر (المشارك ٤): «يعمل المركز على تنمية موارده من خلال الحصول على مشروعات حكومية، ومن القطاع الخاص، وأيضاً من عمل الدورات». وقال (المشارك٣): «المركز يستثمر الموجود ضمن ميزانية الوزارة، وأيضاً يسعى من خلال الشراكات التي يقيمها الى استثمار ما لدى الشريك في الجهات المختلفة». وقال (المشارك ٦): «الرافد الرئيسي للمركز هو الدعم في البداية من البنوك السعودية، وكذلك أنشطة المركز، والخدمات التي يقدمها للوزارة». وقالت (المشاركة ٩): «يقوم المركز على التشغيل الذاتي لتغطية المصاريف، أيضا هناك دعم من الجامعة، بالإضافة للهبات والتبرعات بحسب لوائح الجامعة». في حين دعت (المشاركة ٧) إلى الانفتاح في التمويل بقولها: «لا بد أن يكون لدينا تمويل ذاتي، خدمات وأحصل على مقابل، كراسي بحثية، لابد نكون منفتحين في هذا».

من خلال رؤية المشاركون يمثل التمويل التنافسي والمستقل أحد مصادر التمويل الواعدة لدعم المراكز البحثية، فمن خلال طرح العديد من المنافسات البحثية يوجه الدعم للمراكز التي تستوفي معايير محددة، بعد التحقق من الجدارة البحثية للباحثين، وبعد عمليات تقييم للمشروعات البحثية المحتملة، والتي تهدف في مضمونها إلى معالجة مشكلات وقضايا مختلفة، وفق المنهج العلمي الرصين بما يضمن جودة الأبحاث المستقبلية، كما يهدف إلى خلق بدائل تمويلية جديدة في القطاعات المختلفة، وهو ما ترتكز عليه الدول المتقدمة لرفع متطلبات التنمية، مما يتطلب جذب مصادر متعددة لتعزيز الوفرة المالية في المراكز البحثية، وتعزيز الجهود الرامية لدعم البحوث العلمية. وهو ما تضعه مراكز الأبحاث والباحثين قيد الاعتبار، وفي هذا النطاق أظهرت دراسة الواهي (El-Ouahi, 2024) تصدر المملكة العربية السعودية في منطقة الشرق الأوسط من ناحية الدعم المالي للأبحاث العلمية، حيث أن حوالي نصف منشوراتهما تتضمن شكر وتقدير لمصادر تمويل مختلفة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021) حول أهمية المصادر المالية التنافسية والمستقلة ومن ضمنها المنح البحثية في تحقيق الجودة البحثية، وأهمية التمويل الموجه والمنظم للوصول إلى نتائج مؤثرة في البحث العلمي، وكذلك أهمية تعزيز التعاون بين الجهات البحثية المختلفة؛ لضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة. كما جاءت هذه النتيجة متوافقة مع ما جاء في دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) من مقترحات حول

البحث عن مصادر تمويل خارجية، وتحفيز الباحثين على إيجاد مصادر تمويل من الجهات الخارجية، كنظام تمويل بحثي قائم على الأداء (Vasen et al., 2023). يدعم التوجهات الحديثة، ويحفز الباحثين للرفع من مخرجاتهم العلمية، وإبراز سمعتهم الأكاديمية للحصول على التمويل المستهدف من المنح والمنافسات البحثية المختلفة. ومن الجدير بالملاحظة ما أشارت إليه دراسة يانغ (Yang, 2024) من أن الأبحاث الممولة حققت مستويات أعلى بكثير من حيث الابتكار والجِدّة، مما يوضح أن المشروعات الممولة غالباً ما تتضمن أفكاراً رائدة ومبتكرة قد لا يتكفّل التمويل الحكومي وحده بتغطية نفقاتها.

الموضوع الرئيسي الرابع: الشراكات التعاونية:

تعلق الموضوع الرئيسي الرابع بالشراكات التعاونية القائمة في المراكز البحثية، وكذلك الشراكات التعاونية البحثية المستقبلية، وأشار إليها المشاركون من خلال موضوعان فرعيان تمثلا في: (أ) الشراكات البحثية، (ب) شراكات تطوير القدرات، ونستعرضها كما يلي:

- **الشراكات البحثية:**

تفاوتت وجهات نظر المشاركين فيما يتعلق بالشراكات المحلية والدولية من حيث الهدف منها، ومدى انسجامها مع غايات المراكز البحثية، إلى أن جميع المشاركين متفقين إتفاقاً تاماً على أهمية تعزيز التبادل المعرفي لخلق فضاءات واسعة من الشراكات الداعمة للبحث العلمي، وعلق (المشارك ١) بقوله: «*وقع المركز عدة شراكات داخلية، منها على سبيل المثال: المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، وكذلك مركز التواصل المعرفي، جامعة طيبة، وهناك شراكات مع جهات خارجية جاري التواصل معهم لتوقيع اتفاقيات تعاون وتطوير،... هناك خطط لتوسيع الشراكات والمبادرات*». وأفاد (المشارك ٢): «*هناك شراكات مع مراكز، مثل: مركز البحوث والتواصل المعرفي، مركز الدراسات، وأيضا جامعة طيبة، وأيضا يوجد قائمة الان تحت الاجراء عدد كبير من المراكز خلال العام الحالي،...الفائدة من ناحيتين: من ناحية التعليم ورفع مستوى التحصيل للطلاب، وأيضا من ناحية الممارسات البحثية التي استجدت في تطبيق منهجيات، أو تطبيق برامج تحليل جديدة، أو استراتيجيات في إجراء الأبحاث، أو أنواع الأبحاث المختلفة،...في الجانب الدولي تم اجراء دراسات مع البنك الدولي، تم اجراء دراسات ايضا مع اليونسكو، ايضا تم اجراء دراسة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، دراسات مع جامعة هارفارد، ولدينا خطة شراكة مع جامعة تورنتو في كندا، وأيضا في خطة تعاون بحثي مع جامعة شيكاغو، المركز توسعت أدواره وليس محصور على دعم صناع القرار، هناك هدف في استثمار المنافع بما يعود على المركز، ودعم صناع القرار بناء على أفضل الممارسات الدولية*». وبالمثل قال (المشارك ٤): «*قاعدة الشراكات كبيرة جداً مع القطاع الحكومي، القطاع الخاص، القطاع الغير ربحي، الجامعات العالمية مؤخرا، على سبيل المثال: مستشفى التخصصي، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، جامعة الملك سعود، جميع جامعات المملكة، وأيضا وزارة التعليم، وزارة الموارد البشرية، هيئة رعاية الاشخاص ذوي الإعاقة، على المستوى العالمي لدينا شراكة في مسار المجموعة البحثية مع (١٠٠) جامعة على مستوى العالم*». وذكر (المشارك ٨):

«لدينا شراكة مع البنك الدولي، وعمل مشترك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبعض الجامعات الدولية، كجامعة شيكاغو، جامعة وارسو، وجامعة أثينا في اليونان، ومن جامعة أركنساس؛ لأن البيانات جاذبة جدا للباحثين». وقال (المشارك ١٠): *«نعمل مع البنك الدولي، ومع الاسكوا (المراكز الاحصائية في جامعة الدول العربية)، وعدة قطاعات فيما يتعلق بالأمور الدولية، والمجال مفتوح، من الجانب المحلي لدينا علاقات مع المراكز البحثية، مثل: مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، مثل: المراكز العلمية في الجامعات، وقعنا عقود مع جامعة الملك سعود، والجامعة السعودية الإلكترونية، والقصيم، وجامعات أخرى، ولدينا علاقة أيضا مع الجهات الحكومية، مثل: مركز هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، ومع القطاع غير الحكومي، مثل: مؤسسة الملك خالد للأبحاث، وعدد من الجهات الأخرى، لدينا قيمة مضافة غير موجودة لدى غيرنا وهي البيانات، ولديهم البحوث أو التمويل للخروج بمخرجات تخدم الطرفين»*. وقال (المشارك ١١): *«لدينا أكثر من ثمانية أوراق علمية مع جامعة الملك سعود، وأربع أوراق علمية جميعها نشرت في مجلات (Q1)»*.

بناء على النتائج أعلاه التي ذكرها المشاركون بحسب خبرتهم وطبيعة ممارساتهم في المراكز البحثية أن الشراكات البحثية تعتبر من المطالب الملحة في الوقت الحاضر لتعظيم القدرات البحثية لدى الباحثين وهو ما تنتهجه في سياساتها البحثية، مما يحقق زيادة في الاوراق العلمية المنشورة في المجلات المصنفة، عدا أن توسيع دائرة الشراكات ومزجها ما بين الخبرة الوطنية والخبرة الاجنبية من شأنه ان يعزز جانب البحث والابتكار في العلوم المختلفة، وتوفير بيئة مجهزة ومعامل بحثية يستفاد منها في إجراءات الدراسة، مع ضمان العائد الاقتصادي لكلا الأطراف، كما ان هذه الشراكات من الممكن أن تقود إلى مستويات أعلى من التحالفات العلمية للقيام بمشروعات على نطاق واسع، أو نقلها لجوانب أخرى كتعزيز القدرات والتدريب للباحثين وطلاب العلم، وبما يخدم تطوير وتفعيل السياسات والأنظمة.

وفي هذا الصدد يرى ماكجوين (McGeown, 2023) إن النهج التعاوني في البحث، الذي يجمع المعرفة والخبرة والتجربة للباحثين قادر على تضييق الفجوة بين البحث والممارسة، وتحقيق الطموح المشترك المتمثل في تحسين التجارب والنتائج. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة براون (Brown, 2021) بأن من أهم مزايا الشراكة الوصول إلى الخبرة البحثية، وأدوات تحليل البيانات، بالإضافة إلى تعميق مهارات الباحثين البحثية لاتخاذ القرارات. كما حددت الدراسة ثلاث فوائد للشراكة، أبرزها: الوصول إلى مواقع البحث، ومعرفة المزيد عن القضايا الحالية، وتطوير العلاقات مع الممارسين، والتي من شأنها أن تسهل قدرات الباحثين على استكمال البحوث المستقبلية. فيما تمثلت التحديات في الوقت والاتصالات، ومتطلبات إعداد التقارير، والظروف غير المتوقعة أثناء المشاركة في هذه الشراكات البحثية. وفي جانب التحديات اتفقت النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) بأن أهم المعوقات ضعف تعاون القطاع الخاص، وضعف التواصل بين المراكز البحثية بالجامعة والمراكز البحثية الأخرى في الجامعات العربية. وفي هذا الشأن أكدت نتائج دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) إلى أن الحواجز في

التعاون ترتبط بالأدوار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تولد نقصًا في التفاهم المتبادل، بالإضافة إلى الاختلافات المؤسسية، وعدم وجود هيكل ونموذج واضح للتعاون، وكذلك تضارب المصالح فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، والجدول الزمني للبحث، كذلك الافتقار إلى الحوكمة، لذا ينبغي بناء شراكات تعاونية قوية بين الأكاديميين لتحقيق الابتكار في البحث العلمي. وبالرغم من هذه التحديات يجب ألا يثني ذلك المراكز البحثية عن التوسع في الشراكات العلمية والعمل على إزالة الحواجز التي من شأنها ان تضعف هذه التعاونات لفتح فرص جديدة تدعم البحث العلمي وتلاقي الخبرات لتعزيز الجودة النوعية للدراسات والبحوث العلمية التي تسعى لها لدعم السياسات وتفعيل الأنظمة والتشريعات.

- **شراكات تطوير القدرات:**

تهدف المراكز البحثية إلى دعم وتطوير فرص الشراكات والاتفاقيات والمبادرات المختلفة لبناء جسور من المعرفة، والتكامل مع الشركاء لتحقيق مصالح مشتركة بما يتفق مع رؤية المراكز البحثية في ظل الانفتاح والاستثمار المعرفي، وذلك يتفق مع ما قاله (المشارك ٥): «*نعمل في مجالات عديدة في مجال البحث سواء على تطوير المراكز، توطين الصناعة، بناء القدرات*». وقال (المشارك ٦): «*لدينا شراكات محلية مع جامعة الملك سعود، وجامعة الأميرة نورة، جامعة الأمير سطام لبعض الأبحاث، وتدريب بعض الطلاب أو طلاب الامتياز، على المستوى الدولي تعاونات مع جامعات دولية لتقديم برامج تدريبية، (جامعة ستانفورد) قدموا ورشة عمل في أحد التدخلات العلاجية للممارسين التي تخدم الأطفال ذوي التوحد في مرحلة التدخل المبكر، نتوقع هذا التعاون يفتح افاق للتعاون والقيام بدراسات بحثية على المستوى الوطني*». وقال (المشارك ١٠): «*أيضاً نشارك بشكل دائم مع جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، واليونسكو لاتفاقيات تهتم بالثقافة المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولدينا اتفاقيات أخرى مع جهات دولية سنوقع عليها في القريب العاجل، بالإضافة إلى مؤتمر التأهيل يقام كل سنتين للباحثين عن طريق مركز الملك سلمان برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان -حفظه الله-*». واستهدفت الشراكات جانب التدريب المهني حيث أفاد (المشارك ١١): «*تدريب الأطباء والمختصين من جامعة نورة، وجامعة الملك سعود، وجامعة الفيصل، الآن لدينا برنامج زمالة للاضطرابات النمائية*».

يتضح مما سبق اتساع نطاق الشراكات ومذكرات التفاهم بين المراكز البحثية من جهة، والجامعات والمنظمات العربية والدولية من جهة أخرى، وذلك بهدف إنشاء مشاريع بحثية فاعلة تستجيب للأولويات الوطنية، وتنسجم مع الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى. ويُلاحظ أن الانفتاح المتزايد، والدعم المستند إلى رؤية المملكة (٢٠٣٠)، إلى جانب تأسيس هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، شكّلت جميعها عوامل محورية في تحوّل المشهد البحثي، وتوسيع أدوار المراكز البحثية، بما يمكّنها من تضمين مشروعات مستدامة في أجندتها، وتحديد مسارات جديدة تسهم في تطوير منظومة البحث والابتكار، وتعزيز التميز العلمي على المستوى الوطني والدولي.

ويأتي ذلك بغية تحقيق أهداف متعددة، كبناء علاقات متينة ومستدامة، وزيادة الدخل

المالي، ونقل الخبرات البحثية للشركاء، وبناء بيئة بحثية خلاقة وداعمة للإبداع، ودعم الجهود والمبادرات من قبل الباحثين لتحقيق الإبداع على المستوى المحلي والدولي، وكذلك صقل المهارات وتعزيز التطور المهني، وتتعدد مجالات الشراكات، إذ تتضمن الشراكات البحثية، والشراكات الأكاديمية والتعليمية، والشراكات التشغيلية، والثقافية، والتدريبية والاجتماعية (جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية (كاساو)، ٢٠٢٢). وينبغي استهداف الجانب الاجتماعي البحثي كونه قد يرتبط بتحسين سياسات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الكفاءات والخبرات في هذا المجال. فتوفر الشراكات البحثية آلية لتحسين نقاط القوة لدى كل شريك، وتحقيق الاكتشافات العلمية، وتحقيق أهداف التنمية، بما يضمن الاستفادة لكلا الأطراف(Voller et al., 2022) وتتفق هذ النتيجة مع نتائج دراسة كوبر (Cooper et al., 2021) في كمون الأهداف المشتركة والإنتاج المشترك والتعاون حول ثلاثة أبعاد: (١) الأنظمة والهياكل: كالتمويل، والسياسات؛ (٢) العمليات التعاونية: كاستخدام البيانات، والتواصل، وبناء القدرات؛ (٣) دورات التعلم المستمر: كالابتكار، والتنفيذ، والتقييم.

الموضوع الرئيسي الخامس: دعم الأشخاص ذوي الإعاقة:

يلقي الموضوع الرئيسي الخامس الخاص بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة الضوء على موضوعين فرعيين، هما: (أ) حجم دراسات الأشخاص ذوي الإعاقة، (ب) المعرفة بنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونستعرضها كما يلي:

- **حجم دراسات الأشخاص ذوي الإعاقة:**

مما لا شك فيه أن الأشخاص ذوي الإعاقة جزء لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي، وغالباً ما تهدف الدراسات والأبحاث العلمية في مجال الإعاقة إلى تحقيق التمكين على كافة الأصعدة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال أبحاث السياسات التي تحسن من جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهم في رفع مستوى الخدمات، وفي هذا السياق ذكرت (المشاركة ٧): «*تعتبر جدا متواضعة، الان تم الاتفاق مع وكالة تنمية القدرات بإجراء دراسة مبدئيا واحدة،... الدراسات من جهة عليا تكون طلب*». وقال (المشارك ١): «*أجرى المركز عدة دراسات تخدم فئات ذوي الاعاقة تحديداً من ضمنها برنامج الدمج، عملت له دراستي لتقييم تجربة الدمج في المملكة العربية السعودية وتطويرها، بالإضافة الى أن أي دراسة تراعي عدم اغفال فئات الاعاقة لأنهم جزء من منظومة التعليم*». وقال (المشارك ٨): «*سيكون لدينا بيانات تقويم لبرامج التربية الخاصة، هذه البيانات نعمل عليها بحوث خاصة بالطلبة ذوي الإعاقة،... متى ما كان هناك حاجة فنحن على أتم استعداد لتنفيذ الدراسة، ليست هي هدف بحد ذاته*». وقال (المشارك ٢): «*هناك عدد من الدراسات شملت الأشخاص ذوي الإعاقة في المركز،... أجرينا دراسة عن التعليم عن بعد وتسهيل عملية التعليم عن بعد بالتعاون مع الزملاء في الإدارة العامة للتعليم الالكتروني والتعليم عن بعد*». وفي هذا الصدد أشار (المشارك ٥): «*كان هناك تعاون بيننا وبين مركز الملك سلمان لذوي الإعاقة، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق في ذوي الإعاقة، هناك مبادرة لم تطلق تحت الدراسة في قطاع المنح، اهتمام في الباحثين ممن لديهم مشاكل أو إعاقة صحية*

ويرغبون البحث في نفس المجال». وقالت (المشاركة ٩): «*وقعنا عقد مع مركز الملك سلمان لأبحاث الاعاقة امتد لخمس سنوات، من مخرجاته بطاريات للقياس والتشخيص طبقت على مستوى المملكة العربية السعودية لصعوبات القراءة وصعوبات الكتابة*». وحول ذلك ذكر (المشارك ١٠): «*أغلب الدراسات متضمنة الأشخاص ذوي الإعاقة*». وقال (المشارك ١١): «*الأبحاث خاصة بذوي الإعاقة، ... كجانب صحي نسعى في الكشف المبكر، أعتقد ان المساهمة الأكبر ستكون في أجهزة Eye tracking devices التي تم تطويرها من قبلنا*». وقال (المشارك ٦): «*نركز على البحوث فيما يتعلق بسياسات والخدمات للأفراد ذوي الإعاقة،.... أعتقد هيئة الاشخاص ذوي الاعاقة دورها ضروري جدا، أن يكون لديها ذراع بحثي يقوم بمتابعة الخدمات، متابعة السياسات الحالية وأثرها، والخروج بتوصيات، والرفع بها لصاحب القرار؛ لتحسين الخدمات*». وذكر (المشارك ٤): «*تجاوز عدد الأبحاث في مسيرة المركز أكثر من (٤٠٠) بحث متنوعة ما بين التخصصات، قد يكون في استراتيجية المركز الجديدة تخصيص جزء من التوجهات أو جزء من الأولويات نحو الذكاء الاصطناعي وأثره على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة*». في حين أعرب (المشارك ٣) عن رأيه بقوله: «*تكامل المهام والأدوار فيما بين الجهة الفنية التربية الخاصة بإداراتها وأقسامها المختلفة ومركز بحوث التعليم، هذا جانب مهم جدا، لديهم الجانب الفني المتمكنين فيه فيما يتعلق بذوي الإعاقة، لكن تبقى الممارسات البحثية وتجويدها وتطبيقها على الأسس الصحيحة موجود لدى مركز البحوث،... فيما يتعلق بالتربية الخاصة يحتاج أن الأقسام المختصة تبذل من التعاون الشيء الكبير*».

يتضح من النتائج السابقة ووجهات نظر المشاركين فيها ان الاهتمام بالدراسات البحثية للأشخاص ذوي الإعاقة قائم حاليا، وتعزى غزارة الإنتاج البحثي في هذا المجال لتخصص المركز البحثي بالإعاقة، بينما تتفاوت الدراسات البحثية بحسب حجمها وكميتها في المراكز البحثية الأخرى غير المتخصصة. وحدد السالم والزهراني (٢٠٢٢) مستوى الدراسات في مجال ذوي الإعاقة بنسبة (٠,٦٪) على المستوى الاستراتيجي. ويعزو ريوس وآخرون (Rios et al., 2016) أسباب غياب الأشخاص ذوو الإعاقة إلى حد كبير عن الأبحاث العلمية أحياناً إلى أسباب غير مبررة، أو قد يعود إلى صعوبة الوصول إلى وثائق ومستندات تخص الدراسة، أو نتيجة للتدخلات و التدابير البحثية التي لا يمكن القيام بها. من وجهة نظر أخرى تظهر نتيجة دراسة كاسترو وأخرون (Castro et al., 2024) أن هناك نقص في التمثيل للأشخاص ذوي الإعاقة في المراكز البحثية نتيجة للحواجز المنهجية في المؤسسات الأكاديمية، مما يحتم على القيادات الأكاديمية تخصيص الموارد لمعالجة التمييز لضمان حصول الباحثين ذوي الإعاقة على فرص وموارد وبيئات داعمة عادلة، وإنشاء بيئات أكثر شمولاً ومرحبة تسمح بالوصول للبيانات، ورفع المعايير بما يضمن الامتثال للأنظمة والقوانين الوطنية. وتتفق النتيجة مع دراسة أبو هلال (٢٠٢٤) في التأكيد على النقص الحاصل في عدد المراكز البحثية المتخصصة في مجال السياسات وتحليلها، وندرة المنشورات العلمية المختصة بها. كما تتفق النتيجة مع توصية دراسة أوباه (Obah, 2024) بأهمية الدراسات العلمية القائمة على تطوير السياسات لتتلاءم مع احتياجات ذوي الإعاقة.

وبناءً على ذلك، تتجلى أهمية وضع تطلعات مستقبلية من شأنها تحفيز الدراسات والبحوث في هذا المجال، بما يعزز استمرارية الإنتاج العلمي ويسهم في تطوير الممارسات والسياسات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

- **المعرفة بنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:**

يدعم نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مبدأ تكافؤ الفرص ويكفل الوصول الشامل إلى كافة الخدمات في مختلف المجالات، وتُعد المعرفة الدقيقة والفهم العميق للتشريعات والأنظمة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة داخل المراكز البحثية من العوامل المحورية التي تُسهم في توجيه المسار البحثي نحو تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتوفير الموارد الملائمة، والحد من التحديات والمعوقات التي يواجها الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية تقصي مدى المعرفة بالنظام التشريعي لدى العاملين في تلك المراكز على المستوى الشخصي، فقالت (المشاركة ٧): «*القانون نفسه لا*». وقال (المشارك ٦): «*اطلعت بشكل سريع، لكن اعتقد عندي المام بأهم النقاط فيه، كالوصول الشامل، التعليم، الصحة، منع الاعتداء عليهم، أمور خاصة للتوحد لا تحضرني*». وقال (المشارك ٨): «*اطلعت عليه حال صدوره*». وقال (المشارك ١): «*لم اطلع عليه، لكن من خلال وسائل التواصل الاجتماعي رأينا قضية ذوي الإعاقة، وعملية تيسير الوصول، لكن كتفاصيل لم أطلع*». وقال (المشارك ٣): «*المركز من الصعب أن يكون مطلع على كل القوانين والانظمة، ولكن ما تستدعي الحاجة له أثناء إجراء دراسة معينة،... القانون لم يسبق لي الاطلاع عليه*». وأشار (المشارك ٤) إلى دور المراكز في التعريف بالأنظمة والتشريعات والخدمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة فذكر: «*لنا تمثيل مشترك بيننا وبين الزملاء في هيئة الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤتمرين بشكل سنوي، وأيضا لدينا مبادرتين تم اطلاقها لتفعيل ما لدى المركز ونشره على مستوى العالم، مؤتمرات محلية ومؤتمرات دولية، جدير بالذكر أن المركز يعمل كل أربع سنوات على مؤتمر عالمي، سيكون في نهاية (٢٠٢٦) بنسخة جديدة مختلفة، هناك أكثر من (١٠٠) متحدث، أكثر من (٥٠٪) عالم من خارج المملكة العربية السعودية، دول مؤثرة بشكل عام على مستوى العالم في مجال الإعاقة*».

تؤكد نتائج التحليل الموضوعي للمقابلات مع المشاركين أن المعرفة بالأنظمة والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة لا تدخل ضمن حيز اهتمام المراكز البحثية غير المتخصصة بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد يحدو بنا الفكر إلى أن تخصص المركز البحثي في جانب محدد، وقلة الباحثين من ذوي الإعاقة، إضافة إلى ندرة الدراسات العلمية الخاصة بهذه الفئة في مجال السياسات بمختلف المراكز البحثية، أثرت بشكل كبير على المعرفة والإلمام بنظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن بعض المراكز المتخصصة في مجال ذوي الإعاقة كمركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة أخذ على عاتقة إعداد الدراسات في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقوانين والتشريعات ذات العلاقة بالجوانب التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والأسرية. تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الباراتي وآخرون (Albarrati et al., 2025) بوجود فجوة في الأدبيات كالأبحاث المتعلقة بسياسات التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، لذا ينبغي للبحوث المستقبلية إعطاء

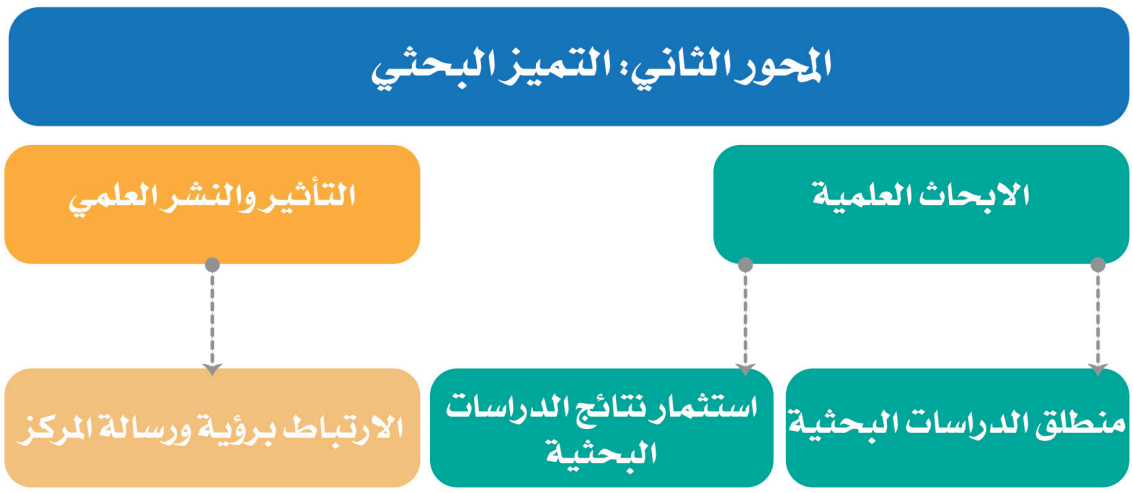
الأولوية لهذه المواضيع الممثلة تمثيلا ناقصا، وقد يساهم التعاون مع المؤسسات الدولية، ودمج الدراسات المبنية على السياسات في تعزيز التأثير المجتمعي لأبحاث الإعاقة في المملكة العربية السعودية، فتهدف التوصيات إلى دعم أجندة بحثية أكثر شمولاً وتأثيراً تتوافق مع الاتجاهات العالمية والأولويات الوطنية، كما يجب على صناع السياسات الاستفادة من هذه النتائج للدعوة إلى زيادة التمويل والاستثمارات المستهدفة في مجالات أبحاث الإعاقة غير المستكشفة، وبالتالي تعزيز مشهد بحثي أكثر إنصافا، مما يوفر خريطة طريق للباحثين لتوسيع عملهم وتركيزه بشكل فعال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أسيلبيكوفنا (Asilbekovna, 2023) في أهمية توجيه صناع السياسات، والمهنيين، والمدافعين عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تطوير أطر قانونية شاملة مستندة على قاعدة علمية من الأدلة.

المحور الثاني: محور التميز البحثي:

يتضح من التحليل الموضوعي لاستجابات المشاركين على دليل المقابلة الفردية شبه المنظمة اتفاقهم على عدد من الموضوعات الرئيسية والفرعية التي تشكل منظومة البحث العلمي وتدعم استدامته في المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية، وأظهرت آرائهم موضوعان رئيسيان، هي: (١) الأبحاث العلمية، يتفرع منه موضوعان فرعيان، هما: (أ) منطلق الدراسات البحثية، (ب) استثمار نتائج الدراسات البحثية، (٢) التأثير والنشر العلمي، ويتفرع منه موضوع فرعي واحد، هو: (أ) الارتباط برؤية ورسالة المركز، كما هو موضح في الشكل رقم (١٣)، وسيتم تناولها بالمناقشة والتحليل في القسم التالي:

شكل (١٣)

الموضوعات الرئيسة والفرعية الخاصة للمحور الثاني التميز البحثي للمراكز البحثية في المملكة العربية السعودية



الموضوع الرئيسي الأول: الأبحاث العلمية:

ارتبط الموضوع الرئيسي الأول المتعلق بالأبحاث العلمية بموضوعين فرعيين، هما: (أ) منطلق الدراسات البحثية، (ب) استثمار نتائج الدراسات البحثية، ونستعرضها كما يلي:

- **منطلق الدراسات البحثية:**

تختلف الأولويات البحثية في مراكز البحوث بحسب مستوى التوجيه الصادر من المسؤولين عن كياناتها أو مدى إلحاحها كقضية توجب البحث فيها، وعند سؤال المشاركين حول المنطلق البحثي الذي ينطلقون منه في دراساتهم عبروا أن أهم المنطلقات البحثية للبدء بالدراسات هو التوجيه السامي، أو الطلب من أحد القطاعات، أو المبادرة من المركز البحثي كتوجيه داخلي، وعبرت عن ذلك (المشاركة ٧) بقولها: «*تنقسم حالاتها بطلب معالي الوزير، أو بطلب من قطاع من القطاعات داخل الوزارة، أو تكون مبادرة من المركز أن هناك حاجة ملحة/ أولوية بحثية،... على سبيل المثال توجيه الديوان الى وزارة التعليم أن يتم تقييم الفصول الدراسية*». وذكر (المشارك ٢): «*نصنفها إلى صنفين: صنف يكون بتوجيه من خارج المركز سواء كان معالي، أو من اللجان التنفيذية، أو من القيادة، والجزء الثاني من داخل المركز تظهر هناك حاجة الى اجراء أبحاث Second Study*». من جهة أخرى قال (المشارك ٦): «*نحن لا نعتبر جهة حكومية، نحن جهة غير ربحية. البحث دائما بتوجيه من مجلس الإدارة، ورؤية الادارة التنفيذية، وادارة المركز*». وقال (المشارك ١٠): «*أحيانا طلبات عارضة يتم العمل عليها حسب الأولوية، وبداية السنة نستشير الإدارات حول التحديات التي رصدتها قطاعاتهم، بالإضافة إلى مسح جميع الابحاث نهاية كل عام لمعرفة الأولويات الوطنية للإعاقة على مستوى المملكة العربية السعودية*». وقال (المشارك ٤): «*لدينا الجانبين جانب البحث المستمر موجه نحو مواضيع ذات اهتمام، ومتوافقة مع الأولويات التي ستصدرها الاستراتيجية الجديدة، والجانب الآخر بحسب الطلب أو الحاجة، مبني على احتياج الوزارات كالمشاريع القائمة الان في المركز، أيضاً من ضمن توصيات لجنة البحوث إنشاء لجنة تقوم على تقارير الفجوات في المملكة العربية السعودية بشكل علمي واحترافي مثلا في السياسات والتشريعات لذوي الإعاقة، في خدمات ذوي الإعاقة، ومن ثم بناء على دراسة هذه الفجوات تبنى التوصيات لأصحاب القرار لحلها*». وذكرت (المشاركة ٩): «*منافسة على دراسة بحثية، وكثير من المنافسات فزنا بها كفريق بحثي، وأحيانا اهتمام بحثي، أو عقد تعاون دولي مع جامعة*». وقال (المشارك ١١): «*المنطلق وجود الباحث والفكرة بحثية*».

بحسب وجهات نظر المشاركين تنطلق المراكز البحثية في توجهاتها البحثية ضمن ثلاث مسارات، إما أن تكون نابعة من توجيهات سامية لقيادات عليا، أو موضوعات تحتاج للبحث والدراسة تشكل أولوية للمركز البحثي وبما ينسجم مع الرؤى الوطنية، أو موجهة في المنافسات البحثية، ويتبين من النتائج أن غالباً المراكز البحثية تدار بحسب احتياجات الجهة التابعة لها، والقليل من المشاريع البحثية يقع ضمن حيز اهتمام الباحث او نابع من الأفكار البحثية، فغالبا الباحثين ملزمين بالقيام بما يطلب منهم من القيادات العليا، لإيجاد الحلول لمشكلات معينة أو تطوير المعارف في المجالات المختلفة لبناء الاقتصاد المعرفي ضمن هذه المؤسسات ذات

التركيز العلمي العالي. وفي ذلك يرى زايتسيف وآخرون (Zaytsev et al, 2022) أن مؤسسات الفكر إما تدعو إلى مقترحات وحلول وإجراءات سياسية بديلة («ميسّري البدائل»)، أو توضح وتبرر وتضفي الشرعية على مقترحات وحلول وإجراءات الحكومات («مُضفي الشرعية على السياسات»). ويفرض هذان الدوران آليات خاصة واتجاهات تأثير مؤسسات الفكر والرأي. في النوع الأول: تكون مؤسسات الفكر أقل توجهاً نحو وسائل الإعلام، ولكنها أكثر توجهاً نحو التحالفات مع الجهات الفاعلة وتؤثر على آراء النخبة. أما النوع الثاني: فهو يعكس التوجه الأعلى نحو وسائل الإعلام، والتأثير على الجمهور. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فؤاد (٢٠٢٤)، ودراسة الميزر (٢٠١٨) حول الأهمية البالغة لأدوار المراكز البحثية في رسم وتوجيه السياسات العامة للدول، ما يجعل من وجود هذه المراكز حتمية ضرورية للمساهمة في المجالات السياسية، والاجتماعية، والتعليمية؛ وذلك لمرونتها مقارنة بالمؤسسات الرسمية، إلا أن هذا الدور لا يزال دون المأمول نوعاً ما في الدول العربية، فلا تزال هذه المراكز ذات تأثير محدود نسبيا مقارنة بنظيرتها في الدول المتقدمة.

- **استثمار نتائج الدراسات البحثية:**

تتباين الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية تبعًا لطبيعتها والأهداف التي أُنشئت من أجلها، وموقعها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على نطاق مسؤولياتها، واستقلاليتها، ومستوى الدعم المقدم لها، مما يبرز دور الحوكمة كعنصر جوهري في تنظيم عمل هذه المراكز، إذ تسهم في توجيه الجهود البحثية، ورفع كفاءة الأداء البحثي، من خلال وضوح الصلاحيات، وتكامل الأدوار، وتعزيز المساءلة والشفافية، بالتالي يتم استثمار النتائج من خلال التوصيات، ودعم القرار، وتغيير السياسات، وهو ما اتفق عليه معظم المشاركون في الدراسة، فقال (المشارك ١): «*الدور الأساسي للمركز خصوصا في جهاز الوزارة هو مساندة دعم القرار، أو تقييم بعض القرارات أو المشاريع، أو المبادرات التربوية والتعليمية من خلال البحث العلمي، وليس تفعيل الأنظمة، على سبيل المثال: الفصول الثلاثة، ومشروع نظام المسارات، وكان هناك دراسة تقويمية للدراسة عن بعد في وقت كورونا، خرجت الدراسة إلى صعوبة استفادة ذوي الإعاقة من منصة مدرستي، ومن الحلول المقترحة الزيارة للمدرسة، واقتراح تطوير المنصة بما يخدم فئة ذوي الإعاقة*». وقال (المشارك ٢): «*المركز بحكم طبيعة عمله وارتباطه التنظيمي بوزارة التعليم، العمل الأساسي دعم متخذ القرار، بحيث أن جميع الأعمال التي تتم في المركز تكون مستندة على أدلة وبراهين علمية، وأيضاً تطوير السياسات التعليمية*». وقال (المشارك ١٠): «*قريبا ستظهر مبادرة على مستوى المملكة العربية السعودية تعنى بالتكفل بالرسوم الدراسية لطلاب الدراسات العليا من الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي جاءت بناء على الدراسات التي أعدتها الهيئة*». وقال (المشارك ٦): «*لدينا ورقة علمية جاري العمل عليها عبارة عن مراجعة لأبحاث التوحد في العالم العربي، ونتوقع أن النتائج تبين أن البحث العلمي في العالم العربي متأخر مقارنة بدول اخرى. وتكون التوصيات في هذه الورقة بوجوب إعادة النظر في مواد البحث العلمي في برامج الدراسات العليا، والنظر في دعم الابحاث من الناحية المادية، نتوقع أن هذه الورقة لها أثر على المستوى*

السياسي». وقال (المشارك ٢): «*سابقاً عملنا بحث حول موضوع معين، فذكر الزملاء عن التربية الخاصة. فهنا يظهر بحث جديد في نفس الموضوع البحثي لكن خاص في التربية الخاصة*». من جانب آخر ذكر (المشارك ٤): «*تجربة المسافر من ذوي الإعاقة من نزوله من التاكسي إلى صعوده مرة أخرى في طريق العودة، سيتخلل هذه التجربة كل التحديات التي تواجه جميع الإعاقات، من ضمن المستهدفات أن تبنى على مثل هذه الدراسات توصيات قد تضمن في اللائحة التنفيذية للمطارات، في المباني،... أيضا نعمل مع وزارة الموارد البشرية على مواصفات إرشادية لدور الإيواء الكامل والإيواء الليلي والنهاري، ومراكز الرعاية النهارية، ستنعكس لاحقا لتكون ملزمة للجميع، أعتقد أن هذا تأثير مباشر على السياسات والتشريعات*».

اتفق المشاركون في هذه الدراسة على أن غايات البحث العلمي ومساعيه، كما تعكسها الدراسات التي تنفذها المراكز البحثية، تتمحور حول دعم عملية صنع القرار على المستويات الأكاديمية، والمجتمعية، والصحية، والاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع. ويُسهم ذلك في تطوير السياسات والأنظمة بما يعزز التكامل بين الجهود النظرية وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع. كما تسعى هذه الجهود إلى تنشيط الحراك البحثي ودفعه نحو المنافسة في مجالات التميز العلمي على المستويين الإقليمي والعالمي، إلى جانب صياغة توصيات تتماشى مع التوجهات الدولية وتعمل على تحسين الشأن المحلي. وتولي هذه المساعي اهتمامًا خاصًا بتوجيه الأبحاث المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز التكامل العلمي والخدمي بين مختلف القطاعات، بما يحقق تمكين هذه الفئة ودعم مشاركتها الفاعلة في المجتمع.

تُعزى هذه النتيجة إلى إدراك صانعي القرار لأهمية البحث العلمي وإسهاماته في تطوير السياسات والأنظمة التشريعية. كما أن التعامل مع الفئات الخاصة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، يستوجب من الجهات المعنية الاستثمار الأمثل لمخرجات الدراسات والأبحاث، لما لها من أثر إيجابي في تحسين الأوضاع وتقليص الآثار السلبية أو الحد منها، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة لهذه الفئات. فالدور الحقيقي الذي تقوم به توفير المعرفة اللازمة للتطبيق، واستشراف المستقبل وتقديم حلول استباقية لمعالجة التحديات المستقبلية في المجالات المختلفة (Ruser, 2018). من هذا المنطلق تسهم المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام، والتأثير على عملية صنع القرار من قبل الحكومة والقادة السياسيين، من خلال تزويدهم بمعلومات مستقلة وموضوعية تساعدهم على اتخاذ قرارات مستنيرة، فتعمل كجسر بين المجتمع الأكاديمي والدوائر السياسية (Ivannikov, & Shmonova, 2023). جاءت هذه النتيجة متوافقة مع دراسة حميد (٢٠١٥) التي تؤكد على الدور الحيوي لمراكز البحوث في صنع القرار السياسي، وبلورة السياسات لصناع القرار. كما تتفق النتيجة مع دراسة المناعي (٢٠٢٤) من أن مراكز الفكر البحثية تساعد على رفع وتحسين الأداء في صناعة واتخاذ القرارات، والقدرة على التعامل مع إدارة المخاطر، وإدارة المشاريع، وكذلك تعزيز مهارات تحقيق الأهداف الاستراتيجية. بالإضافة إلى مساهمتها في الابتكار، وتحسين جودة المخرجات، والقدرة على مواجهة مختلف التحديات، مما يبين أهمية إنشاء مراكز فكر استراتيجية وطنية متخصصة في جميع المجالات في الدولة. ويأتي ذلك متوافقاً مع دراسة أوباه

(Obah, 2024) التي حللت التحديات التي تواجه النجاح في البيئات التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة، وأوصت بضرورة متابعة السياسات وتطويرها لتلاءم احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة.

الموضوع الرئيسي الثاني: التأثير والنشر العلمي:

أسفر عن التحليل الموضوعي للبيانات النوعية المرتبطة بالموضوع الرئيسي الثاني المتعلق بالتأثير والنشر العلمي عن موضوع فرعي واحد، هو: (أ) الارتباط برؤية ورسالة المركز، ونستعرضه كما يلي:

- **الارتباط برؤية ورسالة المركز:**

تهتم الدول المتقدمة بالنشر العلمي، وحساب معامل التأثير للمجلات العلمية، وأن تكون مصنفة عالمياً في قواعد البيانات وهو ما يسهم في رفع مكانتها البحثية بين مصاف الدول المتقدمة، كما وتختلف المراكز البحثية في تبينها للنشر العلمي وإيجاد أوعية للنشر بحسب طبيعتها وخصوصيتها في الدراسات والأبحاث العلمية والأسباب الفعلية لإجراء الدراسات البحثية، وفي هذا المقام ذكر (المشارك ٦): «*عادة تعمم هذه النتائج؛ لأن معظمها أبحاث إكلينيكية، فتعمم وتنشر في مجلات علمية محكمة، وننشر في بعض الأحيان ملخصاتها في موقع المركز كملخص الدراسة،... مجموع الأبحاث المنشورة تجاوز (٢٠) بحث منذ الانطلاق، كجهة لا نركز على الأبحاث بشكل رئيس*». وقال (المشارك ١٠): «*الأبحاث الأكاديمية منشورة في الموقع وسهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، والأبحاث السياسية غالبا اذا كانت مواضيعها سرية لا تنشر*». وعبر (المشارك ١) عن رأيه قائلاً: «*النشر ليس أولوية، كما أن بعض البحوث عليها تقييد في التداول، فقط تتداول داخلياً وللغرض الذي طلبت لأجله، هناك تقرير سنوي للمركز بالمنجزات وأهم الأعمال، بالإضافة إلى التقرير السنوي لوزارة التعليم*». وقال (المشارك ٨): «*لدينا تقارير كثيرة عن حالة التعليم، مثلا: تقارير أداء طلبتنا في الاختبارات الدولية، تقرير أداء الطلبة في اختبار PISA، تقرير أداء الطلبة في TALIS، في PIRLS، في المسح الدولي*». وقال (المشارك ٣): «*الهدف ليس معرفي ولا أكاديمي، فيخصص فقط لاتخاذ القرار، قد يشارك على نطاق ضيق على مستوى الإدارة العليا في الوزارة*». وقال (المشارك ٤): «*قد يكون صاحب القرار يريد هذه الدراسة سرية حتى يبني عليها القرار ثم ينشرها،... تقاريرنا السنوية المنشورة على موقع المركز ثرية جدا، جميع أبحاث المركز منذ (٣٠) عاماً موجودة، وأيضا هناك سبر لزوار موقع المركز من خارج المملكة العربية السعودية، أيضا سبر دقيق لعدد زوار المجلة من خارج وداخل المملكة العربية السعودية، والاستشهادات*». وقالت (المشاركة ٧): «*أن يكون للمركز مجلات، وهذا من ضمن المستهدفات في المستقبل، ومنصة معرفة تكون فيها جميع الأبحاث والمقالات والتقارير متاحة للمستخدمين*». وذكرت (المشاركة ٩): «*غالبًا ما تكون البيانات الخاصة بالكلية منشورة، وحده المراكز البحثية الجهة المشرفة على جميع المراكز البحثية في الجامعة تطلب تقارير دورية ومؤشرات أداء، إلا أنه قد توجد بعض الحالات التي تتضمن تعاونات مع جهات أخرى تتعلق بالملكية، فيتم التوقيع على اتفاقية تنص على أن جميع البيانات تعود للجهة المعنية*». وقال (المشارك ٥): «*هناك أشياء للعامة موجودة، عملنا على البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، بحث تطوير الابتكار،*

عدد الباحثين، ما هي الأولويات، هذه متاحة، هناك تقرير صدر في (٢٠٢٣)، وتنشر بعض السياسات، ولكن هناك أشياء خاصة بالتحليل لصناع القرار للتوجهات». وأفاد (المشارك ١١): *«ملزمين بالنشر في مجلات محكمة علمية، إذا لم تنشر ليس لها قيمة، مطلوب منا أن تكون الدراسة في مجلات (Q1)(Q2)»*. وقال (المشارك ٨): *«بالنسبة لأعداد الاستشهادات ارتفعت في المملكة العربية السعودية لكن لا زال متوسط الاستشهادات للباحث الواحد لم يتغير، تحتاج إلى صبر، حتى يثق العالم الآخر في البحوث الناشئة من بيئتنا، وعند الاطلاع على مؤشرات البحث العلمي والنمو في المملكة العربية السعودية يتضح الفرق لصالح المملكة العربية السعودية، ونسير في الاتجاه الصحيح»*.

تفاوتت أراء المشاركين حول أهمية النشر العلمي للمركز ويعزى ذلك بحسب رؤية المركز والهدف من إجراء الدراسات العلمية، فالبعض منها يؤكد على سرية النتائج والتوصيات ويحرص على تقييد التداول، فيما يعزز البعض الآخر النشر العلمي ويؤكد على النشر في الأوعية العلمية الخاصة بالمركز البحثي على صورة ملخصات بحثية أو دراسات كاملة أو تقارير سنوية، والجزء الآخر من المراكز البحثية يقف بين مفترق الطرق، ما بين الاتاحة والخصوصية بحسب طبيعة الدراسة والغرض منها أو حقوق الملكية الفكرية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة ناجاراج، وترانشيرو (Nagaraj & Tranchero, 2023). التي تبين أهمية الإتاحة والوصول إلى البيانات للتقدم العلمي وصياغة السياسات القائمة على الأدلة. كما ويرتفع معدل النشر بحسب التخصص البحثي والحاجة إليه في المجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة هنريكيس وآخرون (Henriques et al., 2019) التي أظهرت نتائجها أن الأكاديميين ذوي تخصصات العلوم الصعبة كالهندسة، والتكنولوجيا، والعلوم الطبيعية لديهم نشر أعلى من الأكاديميين ذوي التخصصات في العلوم الناعمة؛ كالعلوم الإنسانية، والصحية، والاجتماعية. فيما ترى دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) تأثير الملكية الفكرية وتضارب المصالح على القدرة على النشر لنتائج الأبحاث، بالإضافة إلى الاختلافات المؤسسية في القواعد والقيم وتأثيرها على النشر العلمي.

وبالنظر إلى الوضع الحالي نجد أن من توجهات المراكز البحثية الحرص على النشر في الأوعية العلمية ذات معامل التأثير العالي، فتظهر نتائج دراسة يوسف وآخرون (Yousaf et al., 2021) عن احتلال المملكة العربية السعودية المرتبة (٤١) في منشورات الوصول المفتوح على مستوى العالم، وحصولها على أعلى نسبة من منشورات الوصول المفتوح بين دول العالم. وأن جامعة الملك سعود في المقدمة في نشر منشورات الوصول الحر، ولكن الأعمال الأكثر استشهادًا تمت ملاحظتها من قبل الباحثين التابعين لجامعة الملك عبد العزيز. وكان التعاون الاعلى مع الولايات المتحدة الأمريكية في الأعمال البحثية للباحثين السعوديين في الوصول المفتوح، وأوصت هذه الدراسة بضرورة اتخاذ حكومة المملكة العربية السعودية خطوات لتعزيز منشورات الوصول المفتوح، كما يجب على جميع المؤسسات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية وضع سياسات للاعتراف بمطبوعات الوصول المفتوح والترويج لها. ولكن لابد أن يتجاوز ذلك الرغبة المتنامية نحو إحداث تأثير حقيقي على المجتمع (Naveed, & Suleri, 2022). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة

النصار (٢٠٢٣) حول أهمية تطوير السياسات والتشريعات واللوائح المنظمة للبحث العلمي في المملكة العربية السعودية والوطن العربي أجمع، وتضمينها مفاهيم واشتراطات تأثير البحوث، مع ضرورة اهتمام المجلات العلمية المحكمة وأوعية النشر العلمي المعتمدة بتطبيق معايير تأثير البحوث، وأن يكون معيار «التأثير» من أهم معايير تقييم البحوث، وإعطاء أولوية النشر للبحوث ذات التأثير والإسهام غير الأكاديمي. واستناداً عليه نرى ان المراكز البحثية التابعة للجامعات السعودية تتنافس فيما بينها على النشر العلمي والنظر في معامل التأثير حرصاً منها على التميز العلمي، وتتماثل معها في الرؤية والرسالة المراكز المتخصصة بأبحاث الأشخاص ذوي الإعاقة رغبة منها في تحقيق الأثر بالعلم النافع الذي يكفل جودة الحياة، والاستقرار، والتمكين المجتمعي، وعلى النقيض المراكز التابعة للجهات الحكومية تمارس أدواراً مختلفة تدعم نواحي سياسية وتشريعية يجعلها أكثر تحفظاً على النشر العلمي لمخرجات الأبحاث العلمية.

المحور الثالث: استدامة المراكز البحثية:

من خلال وجهات نظر المشاركين في الدراسة تم تحديد العديد من الفئات التي تصنفها المقابلات الفردية شبة المنظمة كموضوعات رئيسية وموضوعات فرعية تساهم في رفع مستوى المراكز البحثية وتأصيل الجودة العلمية للأبحاث والدراسات، كما لفتت النظر إلى المعوقات التي قد تواجه المراكز البحثية وتحول دون التطلعات المستقبلية، أسفرت عن موضوعان رئيسيان، هما: (١) مقومات المراكز البحثية، ويتفرع منه موضوعان فرعيان، هما: (أ) المقومات الداخلية للمراكز البحثية، (ب) المقومات الخارجية للمراكز البحثية، (٢) معوقات المراكز البحثية، ويتفرع منه موضوعان فرعيان، هما: (أ) معوقات ذات علاقة بالمراكز البحثية، (ب) معوقات ذات علاقة بالبحث العلمي، كما هو موضح في الشكل رقم (١٤)، وسيتم تناولها بالمناقشة والتحليل في القسم التالي:

شكل (١٤)

الموضوعات الرئيسة والفرعية الخاصة للمحور الثالث ذات العلاقة باستدامة المراكز البحثية



الموضوع الرئيسي الأول: مقومات المراكز البحثية

أجمع المشاركون في الدراسة النوعية على العديد من المقومات اللازمة للمراكز البحثية لتحقيق التميز البحثي، وظهرت في موضوعين فرعيين، هما: (أ) المقومات الداخلية للمراكز البحثية، (ب) المقومات الخارجية للمراكز البحثية، ونستعرضها كما يلي:

- **المقومات الداخلية للمراكز البحثية:**

إن أهم غايات المراكز البحثية إنشاء بيئات بحثية متميزة قائمة على عدة عناصر تسهم في بنائها بشكل فعال، وتحقق الأهداف التي ترغب في تحقيقها، وتتمثل هذه العناصر في:

أ. التمكين والنضج المؤسسي:

تظهر أهمية التمكين والنضج المؤسسي في فهم الأدوار الخاصة في المراكز البحثية وتعزيزها بما يتسق مع أهدافها الموضوعة، ويعمل على تحسين أدائها وفق أفضل الممارسات والمنهجيات الصحيحة، لذا فإن زيادة التمكين والنضج المؤسسي يدعم توفير بيئات بحثية زاخرة بالمكنات الإستراتيجية ومدعومة بالموارد البشرية والمالية، وفي هذا الشأن أكد (المشارك ٢) على ذلك بقوله: «*المقومات هي زيادة التمكين*». وقال (المشارك ٣): «*تطوير السياسات للمركز وبقية القطاعات داخل الوزارة، بحيث يكون جزء أساسي من اتخاذ القرار فيها*». وقالت (المشاركة ٧): «*أكبر مقوم الصفة الاعتبارية أو الهوية المؤسسية للمركز*». وقال (المشارك ١): «*المركز يحظى بتمكين، ومن أهم علامات التمكين أن المركز كان عبارة عن ادارة ضمن وكالة التخطيط، إلا أنه تم ربطه تنظيما بالنائب للتعليم العام*». وعبر (المشارك ٥) عن رأيه قائلاً: «*السياسات والتشريعات تكون واضحة في الهيئة وفي الجامعات*». وقال (المشارك ٨): «*ركزت حكومة المملكة العربية السعودية ان تكون هناك جامعات بحثية. جامعة الملك سعود بالنظر لعمر الجامعة وعراقتها، جامعة الملك عبد العزيز، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، سبقتهم جامعة البترول والمعادن، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. الان لدينا ثلاث جامعات ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة، أتصور قبل عام (٢٠٣٠) ستصل لست جامعات*». وقال (المشارك ١١): «*الاستقرار، المركز قلص عدد الموظفين من (٤٠) موظف إلى (١٥) موظفاً، تم تدريبهم لعدة سنوات وكفاءات عالية، ولا توجد وظائف لهم، يجب أن يؤسس مركز وطني للدراسات العلمية للتوحد مختص بالاستراتيجيات، والدراسات والأبحاث، الهدف منه دعم المسيرة العلمية*».

في هذا الصدد أشار المشاركون إلى قضية مهمة، وهي أن اختزال أدوار المراكز البحثية وتقييدها ضمن نموذج او إطار محدد للعمل به يؤدي إلى احتكارها في صورة نمطية او تقليدية بتقديم توصيات ومخرجات بحثية محدودة الأثر، لذا من الأهمية أن تأخذ القيادات في الاعتبار توسيع محيط الرؤية، وتغيير الأطر الاستراتيجية للمراكز البحثية، والذي من شأنه أن يعزز جانب الاستفادة من المخرجات البحثية بشكل أكبر، وتفعيل أدوارها في دعم القرار، وصنع السياسات أو تطويرها، والمنافسة العالمية، فبحسب رؤية فراوسن وهالبين (Fraussen & Halpin,2017) تتطلب القدرة على صنع السياسات الاستراتيجية ثلاث سمات حاسمة للمراكز البحثية، تتمثل في:

مستويات عالية من القدرة البحثية، الاستقلال التنظيمي الكبير، وأفق سياسي طويل الأجل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبدالله، وبانيك (Abdulla & Banik, 2020) أن من التحديات التي تواجه مراكز الأبحاث والدراسات العربية هو الاستقلال بشكل رئيسي، فالغالبية العظمى من مراكز الأبحاث تكون تابعة للحكومة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبدالوهاب (٢٠١٧) التي أظهرت نتائجها أن ضعف البناء المؤسسي لمراكز الدراسات الاستراتيجية انعكس سلباً على أدائها، كما تفتقر بعض المراكز للحيادية في مخرجاتها البحثية مما أسهم في تعميق الفجوة بينها وبين مؤسسات صنع القرار، كذلك ضعف المنهجية العلمية في البنية المؤسسية لعملية صناعة القرار السياسي، وتجاهل أهمية دور مراكز الدراسات في تصويب وترشيد صنع القرار السياسي، ودعمت الدراسة نتائجها بتقديم توصيات تصب في مصلحة التمكين والنضج المؤسسي تتلخص في تطوير البنية لمراكز الدراسات الاستراتيجية، وتطوير المنهجية العلمية بما يتواكب مع التطورات الحديثة، وتعزيز الشفافية المالية والإدارية، كذلك من الضرورة تفعيل الرؤية الاستراتيجية لمراكز الدراسات في تقديم برامج بحثية تخضع لمنهجية علمية تواكب الاحداث والمتغيرات السياسية، وتقوم على دراسة البدائل، وتقديم الرؤى والحلول المناسبة لتصويب وترشيد السياسيات العامة وصنع القرار السياسي.

ب. الاستعداد والسمعة:

غالباً ما تهدف المراكز البحثية إلى مواكبة المستجدات العالمية والتطورات في البحث العلمي بما تمتلكه من معامل، وأجهزة، وكوادر بشرية، لذا تعمل على الاستثمار المعرفي لقيادة دفة المنافسة العلمية، وتطوير النظم والسياسات في ضوء النتائج العلمية الرصينة، في هذا السياق قالت (المشاركة ٧): «*السمعة بحيث أستطيع اكتساب جذب الاخرين، الجميع يعرف إمكانيات هذا المركز وقدراته في إجراء الدراسات، وهذا الجذب لا يأتي إلا من خلال السمعة*». وقال (المشارك ٤): *نعمل على إدراج المركز كسمعة عالمية في التصنيف ونحن قاب قوسين حقيقة إن شاء الله أن يكون لنا حضور هناك*». وقالت (المشاركة ٩): «*المحافظة على السمعة الأكاديمية والبحثية للمركز؛ كونها توفر موارد جيدة سواء دعم مالي، أو دعم لوجستي*».

بحسب أراء المشاركين تمثل السمعة الجيدة للمركز البحثي بين المراكز البحثية الأخرى من أهم سمات الجذب للاستثمار المعرفي، والمالي، والبشري، لذا تسعى المراكز البحثية لبناء مكانة مميزة بين نظرائها من المراكز البحثية الأخرى من خلال البحث العلمي الرصين، والشراكات مع الجهات والهيئات المختلفة محلياً ودولياً، وامتلاك كوادر بشرية عالية القدرة، تتمتع بالكفاءة العلمية والمهارية في البحث العلمي ضمن بيئات ومعامل محفزة ومجهزة بالكامل لعمل الأبحاث العلمية، ويعزى ذلك لرغبة المراكز البحثية بالوصول للعالمية، واحتلال مراكز متقدمة في التصنيف العالمي. ويأتي ذلك مدفوعاً بأجندة حكومية تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية للدولة، ومكانتها العامة على المسرح العالمي (Ahlers & Christmann-Budian, 2023). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كالينانو (Calignano, 2021) في أن تشكيل السمعة الأكاديمية وتعزيز التميز العلمي يمكن ان يتحقق من خلال التعاون في الشبكات البحثية الدولية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة بوريفسورين

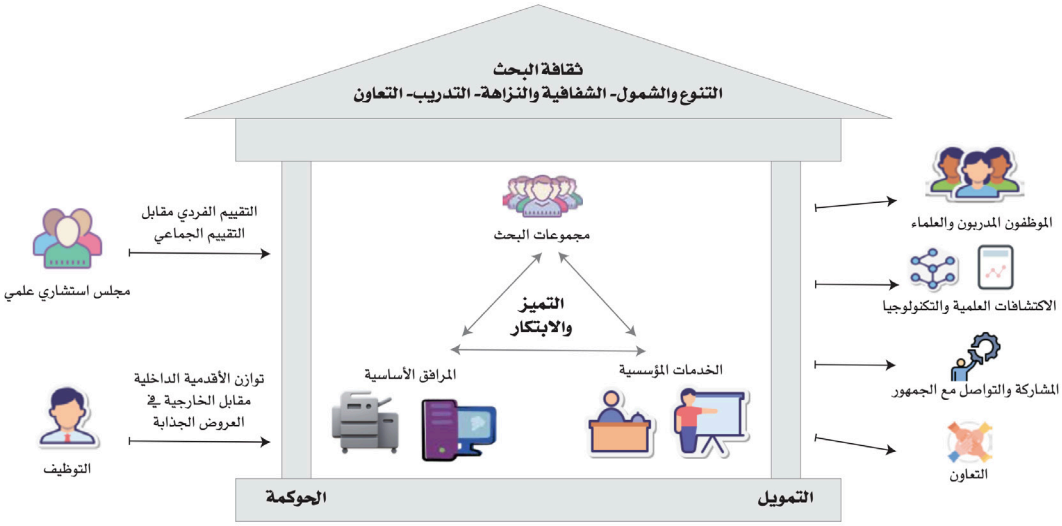
وآخرون (Purevsuren et al, 2025) في أن سمعة أعضاء هيئة التدريس، والسمعة البحثية والابتكار، والتعاون الخارجي، من شأنه أن يعمل على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للجامعات. مما يقودنا إلى افتراض أن هناك علاقة ارتباطية ما بين السمعة الجيدة للمراكز البحثية، وما بين قدراتها على دعم القضايا المجتمعية، وتعدد شراكاتها المحلية والدولية، وقدراتها على تعظيم الفائدة منها.

ج. الكوادر البشرية:

تُعد الكوادر البشرية الركيزة الأساسية في المراكز البحثية، إذ يتوقف على كفاءتها تحقيق أهداف هذه المراكز. وتمتاز الكوادر الفاعلة بامتلاكها مجموعة من المهارات المتقدمة، في طليعتها القدرة على الوصول إلى البيانات وتحليلها، والإلمام العميق بمناهج البحث العلمي وأساليبه، والمعرفة بالتقنيات الحديثة، فضلاً عن التمكن من استخدام منهجيات بحثية متعددة تسهم في تعزيز موثوقية النتائج البحثية، وأكد على ذلك (المشارك ٦) بقوله: «*لدى المركز فريق يقدم خدمة بجودة عالية جداً، مستواها يضاهي مستوى خدمات على مستوى عالمي، أحدث الممارسات العالمية*». وقال (المشارك ٤): «*مقومات بشرية، ومقومات مالية، وأيضا بنية تحتية*». وقال (المشارك ٢): «*الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً جيداً، بما يساهم في رفع جودة الأبحاث ونشرها داخلياً وخارجياً، ودعم متخذ القرار، أيضا تساهم في رفع جودة المركز، والمنافسة بناء على المنتجات التي يتم إصدارها*». وقال (المشارك ٨): «*نستثمر في الباحثين وتدريبهم، للعمل على البيانات الكبيرة، وتحليل السياسات، وعلى تنفيذ البحوث التجريبية لتعطي دليل علمي في الصرامة*». وذكرت (المشاركة ٩): «*تطوير الكوادر البشرية في المركز*».

بناء على النتائج أعلاه يتضح ان اهم عناصر القوة للمراكز البحثية يتمثل في توافر كوادر بشرية عالية القدرة، تعمل وفق أفضل الممارسات البحثية العالمية، ويغدو اهتمام المراكز البحثية بالقوة البشرية كونها تمثل الوسيلة؛ للوصول لمخرجات بحثية دقيقة في محتواها وعالية الجودة في تقديم الأدلة العلمية الداعمة لصنع القرار وتطوير التشريعات والأنظمة وبلورتها، بما يتوافق مع رؤية المركز البحثي ورسالته التي يسعى لها. مما يحتم على المراكز البحثية بناء بيئة شاملة لتمكين الباحثين والأفراد من تطوير وتحسين إمكاناتهم، فمراكز البحوث ليست مجرد مساحات يتم فيها إجراء العلوم فحسب، بل بدلاً من ذلك، يمكن تسريع التقدم البحثي بشكل استباقي، وتعزيز الحياة اليومية والآفاق المهنية للباحثين في الداخل، ويمكن أن يكون ذلك في جوانب هيكلية/رسمية أكثر، مثل: التوظيف، والتكنولوجيا، والتدريب، وكذلك في الأبعاد الاجتماعية/الثقافية التي تولد بيئة إيجابية تزدهر فيها الأفكار والإبداع (Bradke et al., 2023). ويمثل الشكل التوضيحي رقم (١٥) أهم مقومات إنشاء المعاهد البحثية الناجحة، وتظهر الكوادر البشرية كعنصر بارز فيها:

شكل (١٥)
مقومات إنشاء معاهد بحثية ناجحة (Usher, 2023)



تنسجم نتائج الدراسة مع دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) التي بينت في نتائجها أهمية تعزيز رأس المال الاجتماعي والبشري. كما وتتفق هذه النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) حول أهمية تنمية قدرات الباحثين من خلال الدورات التدريبية، وتوفير الفنيين المدربين على العمل بالمراكز والوحدات البحثية. واتفقت هذه النتيجة أيضاً مع دراسة النملة وكعكي (٢٠٢٢) التي استدركت أهمية تخفيف الاعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس بما يسهم بتفرغهم للمشاركة في الأبحاث العلمية.

د. جودة الأبحاث:

تقاس كفاءة المراكز البحثية وجودتها بمدى تميز مخرجاتها البحثية، من حيث أصالتها، وإسهامها في إثراء المعرفة العلمية، وحل مشكلات المجتمع بتقديم الأدلة العلمية الرصينة، والتي تبنى بعدد الاستشهادات العلمية بها، ومدى فاعليتها في تطوير السياسات، وقال (المشارك ١): *«اختيار الأولويات البحثية التي تمثل احتياج فعلي، ورفع جودة البحث العلمي، وأن تكون موجهة نحو السياسات، وأن تخرج تلك الأبحاث بمخرجات ليست توصيات عامة، وانما توصيات يتبعها برامج عمل وتنفيذ حتى يتم الاستفادة منها»*. وحول ذلك قال (المشارك ٤): *«أعتقد أن جودة الدراسات والأبحاث التي تخرج من المركز وانعكاسها على أرض الواقع، وخدمة القطاع الحكومي، وخدمة مستهدفات المملكة العربية السعودية،... يحاول المركز العمل على توجيه أبحاثه والقوى البشرية التي لديه نحو معالجة التحديات، وأعتقد سيكون له الأثر الكبير في انعكاس بحوثنا العلمية على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة»*.

أظهرت النتائج أن المشاركين يرون أهمية المخرجات البحثية وجودتها في تحقيق أهدافها المرجوة. وأكدوا ضرورة التركيز على أثر هذه المخرجات في توجيه السياسات، على أن يتبعها

تطبيق عملي يسهم في تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتبرز أهمية جودة المخرجات البحثية بوصفها أداة أساسية يعتد بها في كثير من الأحيان في بناء السياسات وتعزيز وعي صناع القرار. كما أشارت الدراسة مع المشاركين إلى أن بعض المراكز البحثية تُعنى بفئة الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي فئة متنوعة الاحتياجات، الأمر الذي يستوجب أن تكون القرارات والنتائج المتعلقة بهم مدروسة بعناية لضمان فعاليتها. وتجدر الإشارة إلى أن الناتج البحثي في المملكة العربية السعودية قد ارتفع بنسبة (٣٢٠٪)، مصحوبًا بمعدل نمو سنوي قدره (١٦٪)، مما يعكس الجهود المتعمدة والاستراتيجية التي تبذلها الدولة لتعزيز قدرتها التنافسية البحثية العالمية. كما أن جامعة الملك سعود وجامعة الأمير سلطان، عززا بشكل كبير جانب التعاون الدولي مما أسهم في توليد مخرجات بحثية مؤثرة (Chogthu et al., 2025).

وتتفق النتيجة مع دراسة مونت وآخرون (Mont et al., 2022) في كون الإعاقة مسألة معقدة ومتعددة الأوجه، مما قد يعقد الجهود التي تبذلها الحكومات لجمع البيانات عالية الجودة والشاملة لوضع السياسات، وتنفيذها، ومراقبتها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بيانات حول الأداء الوظيفي، وتحديد السكان ذوي الإعاقة، وتصنيف مؤشرات الرفاهية حسب الإعاقة؛ لتحديد ما إذا كان الأشخاص ذوي الإعاقة يشاركون في المجتمع بنفس القدر مثل الأشخاص غير ذوي الإعاقة. وإلى أن تصبح بيانات الإعاقة أكثر تنسيقا، لن يكون من الممكن دعم تطوير سياسات وبرامج شاملة وقائمة على الأدلة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتحقيق الأثر الفعلي لها. كما تتفق النتيجة مع دراسة أبو هلال (٢٠٢٤) التي أظهرت من ضمن نتائجها وجود نقص في عدد المراكز البحثية المتخصصة في مجال السياسات التعليمية وتحليلها، إضافة إلى ندرة المنشورات، مما شكل عقبة في الوصول إلى مخرجات بحثية بالغة الأثر في هذا الشأن. من جانب آخر عززت بعض الدراسات من أثر التمويل التنافسي المستقل على النتائج البحثية وجودتها لتنعكس بشكل تطبيقي على أرض الواقع كدراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021) التي استنتجت ارتباط نتائج الجودة البحثية بالمنح المقدمة لدعم البحث العلمي، كما دعمت الدراسة أهمية التمويل الموجه والمنظم للوصول إلى نتائج مؤثرة.

هـ. البيانات:

أن من أهم ممكنات الدعم للباحثين إمكانية الوصول المفتوح إلى البيانات وتوافرها، إذ تمثل الأساس الجوهري للبحوث العلمية، وبدونها تظل النتائج قاصرة في الحقول المعرفية المختلفة لحل القضايا التنموية والاجتماعية على المستوى الوطني، ويدعم ذلك قول (المشارك ١): «*قضية الوصول للبيانات، ودقة البيانات*». وقال (المشارك ١٠): «*القيمة المضافة لدينا داتا عالية جداً، اطلاعنا على الممارسات العالمية، بالإضافة إلى وصول إلى المعلومات الموجودة بمركز الحكومة امتثالاً لمشاركة سياسة البيانات المفتوحة*». وقال (المشارك ٨): «*لدينا عدد ضخم جداً من البيانات، يفترض يستفاد منها على الصعيد الوطني بدرجة كبيرة، وتحتاج إلى باحثين لديهم تدريب على استعمال البيانات الكبيرة*».

أكّد المشاركون على أهمية سهولة الوصول إلى البيانات باعتبارها عاملاً أساسيًا يمكّن

الباحثين من أداء مهامهم البحثية بكفاءة، ويعزز من دقة وموثوقية تمثيل النتائج بما يحقق الأهداف المرجوة. وتمتلك بعض المراكز البحثية قواعد بيانات شاملة تُمكّنها من تنفيذ مهامها بفاعلية، مما يجعلها عنصر جذب للباحثين. في المقابل، ترى مراكز بحثية أخرى ضرورة توفير قواعد بيانات ميسّرة الوصول ضمن بيئة العمل البحثي، إذ إن غيابها قد يعرقل سير العملية البحثية ويؤخر إنجازها ضمن الإطار الزمني المحدد، أو يؤدي إلى نتائج محدودة أو مضللة نسبيًا. ويبرز دور البيانات كذلك في كونها أداة استراتيجية تسهم في إدارة الوقت بفاعلية، ودعم إنجاز المشاريع البحثية في المواعيد المقررة، فضلاً عن إتاحة فرص الاطلاع على أدبيات وإحصاءات متنوعة تغطي معظم المجالات العلمية والإنسانية ذات الصلة باحتياجات المجتمع وقضاياه المتعددة. لذا تعد مشاركة البيانات أحد الركائز الأساسية التي تتيح إجراء تحليلات أعمق، وتسهم في إمكانية تكرار النتائج على نطاق واسع (Tedersoo et al., 2021).

تتفق هذه النتيجة مع ما ذهبت إليه دراسة العتيبي والعكلوك (٢٠٢٥) في أهمية مشاركة البيانات البحثية من خلال إيداعها في بنك بيانات، والاستفادة من برامج إدارة البيانات البحثية للعمل على زيادة تأثير البحث وظهوره، وتشجع الابتكار وإعادة الاستخدام المحتمل للبيانات، كما أن هذه البرامج تحسن من الشفافية والمساءلة، والتحقق من صحة أساليب البحث، وتقلل من تكلفة تكرار جمع البيانات. بالمقابل أشارت دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) إلى الحواجز والمعوقات في البحث العلمي ومن ضمنها الجدول الزمني المقرر لإنجاز البحث. والذي قد يرتبط بصعوبة الوصول للبيانات والوقت المستغرق في جمعها. كما تتفق النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) إلى أن من أهم المعوقات ضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية. وتأتي غزارة البيانات وسهولة الوصول لها بالإضافة إلى كفاءة ومهارات الباحثين من أبرز العوامل والمقومات الداعمة للمراكز البحثية.

- **المقومات الخارجية للمراكز البحثية:**

أ. التواصل والتكامل الحكومي والدولي:

يعد التعاون بين المؤسسات الحكومية والمراكز البحثية مثمراً في دعم القضايا الاجتماعية لا سيما في قضايا وسياسات ذوي الإعاقة، بما يفتح مجالاً في تطوير السياسات وتوحيد الجهود المختلفة وتكاملها، وفي هذا الشأن ذكر (المشارك ٦): «*يجب أن تكون بجهود وزارة الموارد البشرية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم جهودهم تكون مجتمعة، لحل المشاكل لابد من تكاتف الجهود*». وأكد على ذلك (المشارك ١) بقوله: «*تعاون الجهات في طرح أولويات بحثية حقيقية واقعية، كذلك تعزيز التعاون مع الجهات ذات العلاقة،... ونحن نعول على المختصين وخصوصا في الجامعات بتقديم موضوعات ذات أولوية بالتنسيق مع الإدارة العامة للتربية الخاصة، والمركز في استعداد تام لدراسة هذه الأولويات، وإجراء الدراسات حولها بما يخدم تطوير سياسات التربية أو التعليم الموجه نحو ذوي الإعاقة*». وحول ذلك قال (المشارك ٢): «*المشاركات الدولية والأعمال التشاركية سواء كانت داخل الوزارة أو خارج الوزارة أو خارج الدولة، تعطي انعكاس ويكون حقها عالي جداً للمركز او للفئة التي تستهدفها سواء كان تبع ذوي الإعاقة وغيرهم*». وأكدت على ذلك (المشاركة

٩) بقولها: «*التواصل مع جهات سواء كانت محلية، أو إقليمية أو دولية والمراكز البحثية*». وقال (المشارك ١١): «*اعتقد ان العمل في التوحد يجب ان يكون عمل تكاملي وليس تنافسي*».

تعزز النتائج الحالية التعاون المثمر بين المراكز البحثية متنوعة التخصصات بما يخدم مجالات الحياة المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة سواء في المجال التشريعي، أو المجال الصحي، أو المجال التعليمي، أو المجال الاجتماعي والاقتصادي، كما تلفت النظر إلى أهمية شروع الجامعات في المملكة العربية السعودية في البحث عن الأولويات البحثية الوطنية المهمة وتزويد المراكز البحثية بها لتضمنها ضمن الخطط الاستراتيجية لها، وأن يكون هناك رغبة في الانفتاح والتواصل على مستوى جميع القطاعات التي تضم مراكز بحثية، وكذلك بينها وبين المراكز البحثية المستقلة، وان تضع هدفها الرقي بالخدمات ودعم السياسات وتطويرها بما يصب في مصلحة الأشخاص ذوي الإعاقة ومصلحة الوطن بالدرجة الأولى. ويعزى ذلك إلى ان التعاون يعد من السمات الهامة التي تضفي القوة والدعم الكافي للمراكز البحثية لتواصل من عملها أو تدعم تطوير كفاءات منسوبيها، كما يمكن هذا التواصل من إضافة سمعة جيدة للمركز تسهم في جذب العديد من الشراكات الأخرى، وبناء روابط علمية بين الباحثين تسهم في رفع مستوى البحث العلمي للمنافسة الإقليمية أو الدولية.

وبالنظر إلى أهمية التكامل والتواصل الحكومي والدولي بين المراكز البحثية كمقوم أساسي يدعم استمراريتها إلى أن عدد من الدراسات بينت إلى أن مستوى التعاون بين المراكز البحثية في جانب صنع السياسات وتطويرها دون المأمول فكشفت دراسة عبدالوهاب (٢٠٢٧) عن ضعف مهارات الاتصال بين المراكز مع بعضها بعضاً من جهة، وبين مؤسسات صنع القرار من جهة أخرى. وبالمثل أشارت دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) إلى ضعف التواصل بين المراكز البحثية. فيما أشارت دراسة روسيني وآخرين (Rossoni et al., 2024) إلى افتقار التواصل بين المراكز البحثية لمكون الحوكمة في التعاون، ويتمثل في عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات الإدارية كالقرار، والدعم، والتواصل، وإدارة المخاطر، وسياسات الملكية الفكرية، بما في ذلك القواعد واللوائح المنظمة في البحث العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أسيلبيكوفنا (Asilbekovna, 2023) التي ركزت على الاهتمام بالترابط والتعاون الدولي في تطوير سياسات الأشخاص ذوي الإعاقة. يتضح من النتائج أعلاه أن التعاون والتكامل يشكل وسيلة للوصول إلى الموارد، كما يعكس التعاون والتواصل المستوى العالي من المنافسة بين مجموعات البحث المختلفة، فمن الممكن أن تقدم هذه النتائج آثارًا عملية إلى صناع السياسات المهتمين بتعزيز جودة البحوث (Iglič et al., 2017).

ب. الدعم المالي:

يسهم الدعم المالي في بناء بيئة بحثية مستدامة، ترفع من قدرات المراكز البحثية على التنافس العلمي، ويظهر ذلك في تنمية وتطوير مهارات باحثيها، ودعم المعامل البحثية، وتوفير الأجهزة الحديثة، وتوسيع مجال الشراكات بما يتوافق مع الأولويات البحثية والتطوير والابتكار، ويخدم المؤشرات الوطنية في ظل توافر موارد مالية طويلة الأمد، وفي ضوء ذلك قال (المشارك ٥): «*الدعم، لا يمكن ينجز البحث خلال السنة، يمكن يأخذ سنوات أطول لتظهر المخرجات*

الأساسية، الاستدامة في الدعم شي مهم جدا للمراكز البحثية، الاستمرارية». و(المشاركة ٧) كان لها وجهة نظر مماثلة فقالت: «*الدولة غير مقصرة وخاصة في البحث والابتكار، فتحت هيئات ومراكز، الميزانيات المدعومة*». وعبر (المشارك ٦) عن رأيه بقوله: «*اليوم الوزارة تنظر له كمركز جدا متميز؛ ولكن متميز لأنه عنده امكانات مادية أكثر من المراكز الخاصة،... الدعم الموجه للمركز اليوم لتقديم الخدمات وليس البحوث، نتمنى في المستقبل يكون لدى المركز ذراع بحثي مدعوم من جهة أما حكومية، او خاصة وغير ربحية*». وبالمثل قال (المشارك ١١): «*أن نكون جهة مدعومة من الدولة، ولها استمرارية وكيان، وبها حوكمة*». وقال (المشارك ٣): «*المقومات التي يحتاجها المركز بالتأكيد المزيد من الدعم المالي،... لتحقق المستهدفات، وتوفير الاحتياجات المطلوبة،... واستقطاب كفاءات على مستوى الوطن، وفي جانب التربية الخاصة وذوي الاعاقة الممكنات المالية والبشرية مطلوبة لتطبيق دراسات موجهة لقطاع ذوي الإعاقة*». وقال (المشارك ٨): «*التعاون مع المنظمات الدولية او من خلال التعاون مع الجامعات الدولية المتقدمة، فمن المهم ان نستثمر في هذه المراكز*». وقالت (المشاركة ٩): «*الاستثمار من القطاع الخاص،... نخصص موارد مالية او دعم للأبحاث على مستوى الجامعة للأسف هناك مراكز بحثية متوقفة بسبب نقص التمويل*».

كشفت النتائج إلى أن جانب الدعم المالي يمثل مقوم أساسي لدعم المراكز البحثية، ومطلب دائم لتحقيق مستهدفات الرؤية (٢٠٣٠)، والأولويات البحثية التي تطلع إلى إنجازها، ويعزى ذلك لوجود عدد من الدراسات والأبحاث التي تتطلب مدد زمنية طويلة، أو مستشارين في بحوث متخصصة، وكذلك أهمية تواجد بنية تحتية مهيأة وعلى أتم الاستعداد بالأجهزة والأدوات التكنولوجية، ويغدو الدعم المالي الكافي هاماً لتأسيس شراكات داعمة للبحث العلمي، كما تتطلع المراكز البحثية للريادة العالمية والتنافس على مستوى التصنيفات في حجم الأبحاث وزيادة تأثيرها. فيتطلب تقديم مشروع بحثي أو المشاركات في المؤتمرات الوطنية أو الدولية موارد مالية، ومن الممكن ان يواجه الباحثون عقبات كبيرة في الحصول على التمويل، مما قد يشجعهم عن غير قصد على التخلي عن الأنشطة البحثية التي يجب عليهم إجراؤها (Faizi, 2024).

تتفق هذه النتيجة مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) حول واقع المراكز البحثية وضعف الميزانية المخصصة من قبل الدولة للإنفاق على البحث العلمي، وضعف الإمكانيات المتاحة لإجراء الأبحاث العلمية، كما أشارت الدراسة إلى قلة العائد المادي للباحثين، وأيضا ضعف تعاون القطاع الخاص في تمويل البحوث، ومن ضمن توصيات الدراسة البحث عن مصادر تمويل خارجية، وتشجيع الباحثين على إيجاد مصادر تمويل من الجهات الخارجية، وتوفير الأجهزة والخامات.

كما تتفق النتيجة مع دراسة رحمان (Rohman, 2020) التي توصلت نتائجها إلى أن أهم العوامل الداعمة التنظيمية والتي تتمثل في توفير مرافق الاجتماعات والمساحات غير الرسمية، والمكافآت التنظيمية، وكذلك أهمية العوامل التكنولوجية الداعمة إذ تمثل البنية التحتية أساس لنجاح تبادل المعرفة. وتنسجم نتيجة الدراسة مع دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021)

في أهمية التمويل الموجه والمنظم للوصول إلى نتائج مؤثرة في البحث العلمي، ودعم التعاون بين الجهات البحثية المختلفة، وضمان استخدام الموارد المالية بكفاءة. كما وتتفق النتيجة مع دراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) حول أهم المتطلبات المتعلقة بالتمويل تتمثل في زيادة الاستثمار في البحث والابتكار. واستناداً على ما سبق نجد أن زيادة جودة الأبحاث العلمية تعتمد بشكل رئيسي على التمويل الكافي (العصيمي، ٢٠١٨). وهو ما انعكس أيضا في نتائج الدراسة الكمية، مما يتطلب وضع خطط وأهداف وطنية لتمويل الأبحاث العلمية ضمن أولويات محددة، والعمل على تطوير شراكات محلية ودولية لتمويل ودعم الأبحاث العلمية (الحجري، ٢٠٢٣).

الموضوع الرئيسي الثاني: المعوقات التي تواجه المراكز البحثية:

ظهر موضوعان فرعيان للمعوقات التي قد تواجه المراكز البحثية بناء على التحليل الموضوعي لاستجابات المشاركين في الدراسة، تمثلت في: (١) معوقات ذات علاقة بالمراكز البحثية، (٢) معوقات ذات علاقة بالبحث العلمي، ونستعرضها كما يلي:

- **معوقات ذات علاقة بالمراكز البحثية:**

حصر المشاركون المعوقات الخاصة بالمراكز البحثية في جانبين، هما الكوادر البشرية، والتسويق، وسيتم توضيحها وفقاً لما يلي:

أ. الكادر البشري:

من خلال البحث في واقع البحث العلمي في المراكز البحثية استعرض المشاركون أهمية توافر القدرات البشرية ذات الكفاءة العالية في مختلف التخصصات الداعمة للبحث العلمي، فقالت (المشاركة ٧): «*كثرة الدراسات وقلة الكادر البشري في المركز،.. .المركز بحاجة كبيرة إلى باحثين، والى محللين، أخصائيين، أيضاً بحاجة إلى مترجمين، أكاديميين، أو صحفيين، أو نفسيين في مجال الإعاقة، نفتقد إلى هذا، يمكن أن يكون أكبر معوق*». وقال (المشارك ١١): «*نفتقد الباحثين*».

أشار بعض المشاركين في الدراسة إلى وجود معوقات تحد من تطوير الجانب البحثي، مما قد يضعف من حجم الإنتاج البحثي وجودته. وتمثلت أبرز هذه المعوقات في الحاجة الملحة إلى كوادر بشرية ذات تخصصات متنوعة، تتمتع بالكفاءة والمهارة في التعامل مع البيانات الضخمة وتحليلها، إضافةً إلى امتلاك معرفة راسخة بالمناهج البحثية، وبناء الأدوات الكمية والنوعية. كما أكدوا الحاجة إلى باحثين ومتخصصين في مجال الإعاقة، لما يتمتعون به من كفاية وخبرة تؤهلهم للتعامل المباشر مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهم في رسم السياسات الخاصة بها.

وتتفق النتيجة مع دراسة الميزر (٢٠١٨) حول التحديات التي تواجه المراكز البحثية ومن بينها هجرة العقول للخارج، أو انخفاض مستوى الكوادر البشرية في النواحي المعرفية والتقنية. وقد يرجع نقص هذه الكوادر في المراكز البحثية أيضاً إلى محدودية العائد المادي للباحثين، مما يقلل من الإقبال على العمل في هذه المراكز أو يؤدي إلى ضعف الإنتاج البحثي (زاهر وآخرون، ٢٠١٦). وقد يرتبط ذلك أيضاً بنقص الخبرات التشغيلية الضرورية لتعزيز ودعم جودة البحث العلمي. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تخفيف

الأعباء التدريسية، وتوفير فرص تفرغ لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، بما يتيح لهم تطوير معارفهم في مجالات العلوم المختلفة، ويسهم في رفع مستوى القاعدة البحثية (النملة وكعكي، ٢٠٢٢؛ Rossoni et al., 2024).

ب. التسويق:

يُعد الترويج للمنتجات البحثية لدى الجهات المختلفة أمرًا بالغ الأهمية، إذ يُسهم في إيصال المعرفة العلمية إلى طالبيها، ويعود بالنفع على المجتمع من خلال تقديم حلول ورؤى وتوصيات لمعالجة القضايا المتنوعة. كما قد تمثل بعض هذه المنتجات بحوثًا علمية رائدة تفتح آفاقًا جديدة في مختلف العلوم. ومن جانب آخر، تعمل المراكز البحثية على تقديم خدماتها للمستفيدين، وإقامة شراكات استراتيجية تسهم في تطوير البحث العلمي ورفع جودته. من هذا المنطلق ذكرت (المشاركة ٧): «*حتى الآن لم نصل إلى كيفية عرض خدمتنا للجهات الخارجية*». وقال (المشارك ١١): «*التسويق حقيقة من نقاط الضعف التي تواجهنا*».

عند النظر في أدوار المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية، يتضح أن هناك تركيزًا ملحوظًا على دعم متخذي القرار، وتطوير السياسات، والالتزام بالخطط الاستراتيجية التي تخدم الأولويات الوطنية في أجندة اعمال المراكز البحثية، غير أن عنصر التسويق للمنتجات البحثية أو للخدمات العلمية التي تقدمها هذه المراكز ما زال محدودًا، وفقًا لرؤية المشاركين. وقد يُعزى ذلك إلى افتقار هذه المراكز للبنية التحتية التكنولوجية، وعدم توفر قواعد بيانات عالمية تمكّنها من توسيع نطاق تسويق أبحاثها، الأمر الذي يجعلها تعمل ضمن إطار تسويق بحثي ضيق (مخلوف، ٢٠٢٢). فالفشل في نشر نتائج الأبحاث التي نفذت بشكل جيد في الوقت المناسب من شأنه أن يجعلها غير فعالة (Faizi, 2024).

وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة الرفاعي وبن يونس (٢٠٢٢) في ضعف المراكز البحثية في تسويق الأبحاث العلمية وتوصياتها إلى الجهات المختصة للاستفادة منها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد التواب وآخرون (٢٠٢٣) في أن غالبية المراكز البحثية لا يوجد بها وحدات تنظيمية خاصة بتسويق الأبحاث العلمية، علاوة على ذلك هناك ضعف في الاهتمام بتسويق نتائج الأبحاث العلمية مما يحد من القدرة التنافسية بين المراكز البحثية. كما تتفق النتيجة مع دراسة كاتشالوف وسليبتسوفا (Kachalov & Sleptsova, 2023) حول ضرورة توفير تمويل طويل الأجل لتسويق المنتجات البحثية، وتشكيل وحدة خاصة لتنظيم أنشطة التسويق التطبيقية في الجامعات، وكذلك في المؤسسات الأكاديمية البحثية.

- **معوقات ذات علاقة بالبحث العلمي:**

اتفق المشاركون على أن الإحصاء وجودة المخرجات البحثية أحد أهم المعوقات التي قد تواجه البحوث العلمية، وتشكل تحدياً كبيراً أمام إتمامها، وسيتم توضيحها وفقاً لما يلي:

أ. الإحصاء وجودة المخرجات البحثية:

إن المتأمل للأدبيات الخاصة بالأبحاث العلمية للأشخاص ذوي الإعاقة يجد أن الجانب الإحصائي غالباً ما يقف حائلاً أمام الوصول لنسب الإحصاء الدقيقة لأعدادهم في المملكة العربية

السعودية، ويعود ذلك لكون بعض الإعاقات من الصعب الكشف عنها أو نظراً لتأخر ظهورها لفترات لاحقة، إضافة إلى طول الوقت المستغرق في تحديث نسبهم على المستوى الوطني، فقال (المشارك ٦): «*حاولنا في السابق العمل على مشروع بحثي بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء لقياس نسبة التوحد ولم يكتمل، تأخروا في التعداد السكاني، طول الوقت، وكورونا كان السبب الرئيس*». وذكر (المشارك ١١): «*اعتقد أن الباحثين يعانون من الوصول للمعلومة، ليس لدينا جهة مرجعية، كذلك المساهمة المجتمعية في الأبحاث، نقص التوعية في المجال البحثي*». وفي نفس الصدد ذكر (المشارك ١١): «*لا يوجد لدينا احصائيات دقيقة عن حالات التوحد، ومدى انتشار التوحد في السعودية، حاولنا السعي لكن لم نجد التمويل*». وقال المشارك (١٠): «*لو توفرت الميزانيات، جودة مخرجات المراكز البحثية في المملكة العربية السعودية بشكل عام ليست بالجودة المطلوبة*». وقال (المشارك ٦): «*نحن من أفضل ثلاثين دولة في الأبحاث، مقارنةً بين الولايات المتحدة، والصين، وكندا، وبريطانيا نحن متأخرين، عدد الابحاث المنشورة سنوياً في مجال التوحد في الولايات المتحدة ما يقارب (١٠٠٠) ورقة علمية، في العالم العربي المنشور في السنة عن التوحد قليل جداً منه ما يعد ذو جودة عالية، فالأبحاث لديهم تدرس بشكل مختلف عن العالم العربي*».

أشار عدد من المشاركين في الدراسة (المشارك ٦، المشارك ١٠، المشارك ١١) إلى وجود قصور واضح في بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما في النسب الإحصائية، مما قد يقيّد الجهود البحثية أحيانًا أو يؤدي إلى توقف مشاريع واعدة في مراحلها الأولى. كما أشاروا إلى قلة الدراسات البحثية ذات الجودة العالية في مجال الأبحاث العلمية المرتبطة بهذه الفئة داخل المملكة العربية السعودية. وتتفق النتيجة مع دراسة الميزر (٢٠١٨) في انخفاض مستوى المعلومات والمصادر كأحد أهم المعوقات التي تواجه مراكز البحوث والدراسات. ومن جانب الأشخاص ذوي الإعاقة تتفق هذه النتيجة مع دراسة جيونتيني وآخرين (Giuntini et al., 2016) التي بينت نتائجها أن هناك ضعفاً في قواعد البيانات لجمع المعلومات بأسلوب منهجي حول مراحل التقييم السريرية والبحثية لذوي الإعاقة. وهو ما أكدت الحاجة إليه جمعية الصحة العالمية (٢٠٢١) إلى ضرورة زيادة توافر البيانات المصنفة حسب الإعاقة في جميع القطاعات، والاستفادة من الأساليب الدولية عالية الجودة لجمع البيانات المتعلقة بالإعاقة، والاسترشاد بها في وضع السياسات بما يلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي الوقت الراهن، يعبّر العديد من الباحثين والمخططين وصانعي السياسات عن قلقهم إزاء غياب إطار بحثي قوي وواضح المعالم. ويُضاف إلى ذلك عدم كفاية البنية التحتية البحثية، وضيق نطاق المساحة البحثية، وضعف ثقافة البحث العلمي، وهي عوامل تشكل تحديات كبيرة أمام تعزيز التنمية في هذا المجال. كما أن محدودية توافر قواعد البيانات العلمية تزيد من صعوبة النهوض بالبحث المتخصص. ومن ثم، تبرز الحاجة الملحة إلى إجراء أبحاث عالية الجودة، وضمان إيصال نتائجها بفعالية إلى صناع القرار وواضعي السياسات (Faizi, 2024). بهدف ضمان السير وفق رؤى منهجية علمية تحقق الغايات المنشودة في القضايا المجتمعية الملحة على المستوى المحلي.

عرض نتائج الدراسة المختلطة ومناقشتها:

يهدف هذا القسم من الدراسة إلى تقديم تفسير متكامل للسؤال الرئيس المتعلق بتحليل أدوار المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات، واتُّخاذ نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجًا لتحليل تلك الأدوار. وقد أسفر تحليل البيانات والوثائق في السؤال الأول عن قيام المراكز البحثية بخمسة أدوار محورية، تمثلت في: تحليل الواقع التشريعي وتحديد الفجوات القائمة، واقتراح تعديلات تشريعية قائمة على الأدلة، وإعداد دراسات مقارنة بالاستناد إلى تشريعات دولية مرجعية، ودعم عمليات التقييم والمتابعة للأنظمة الحالية، وتعزيز التعاون البحثي المؤسسي بما يسهم في تطوير سياسات أكثر شمولاً.

وأظهرت نتائج السؤال الثاني أن غالبية المراكز البحثية المشاركة في الدراسة تنتمي إلى القطاع الحكومي بنسبة تقارب (٨٥,٧٪)، كما تبين أن أنشطتها البحثية تتركز في المجالات التربوية والاجتماعية والطبية بنسبة (٥٧,٢٪). وأوضح التحليل الإحصائي كذلك أن العاصمة الرياض تُعد المركز الرئيس لوجود أغلب هذه المراكز أو لمقارها الأساسية، مما يستدعي الشمول والتنوع في المراكز البحثية لجميع المناطق الإدارية في المملكة العربية السعودية وإعادة ترتيب توزيعها النسبي داخلياً لتفاوت الاحتياجات واختلافها من منطقة لأخرى.

ومن ناحية أخرى، كشفت وجهات نظر أفراد العينة عن اتفاق واسع على أن مجال التأثير والنشر العلمي يأتي في مقدمة المجالات المفعّلة، يليه مجال الشراكات التعاونية ثم التخطيط الاستراتيجي على التوالي. بينما جاء مجال البحث العلمي في المرتبة الأخيرة ضمن المجالات التي تحظى بتفعيل متوسط، مما يشير إلى فجوة واضحة بين أهمية هذا المجال ودوره المفترض في دعم صنع السياسات وتطويرها ومنها نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعطفًا على النتائج الكمية، تعمّق الفريق البحثي في استقصاء مجالات الدراسة من خلال إجراء مقابلات فردية شبه منظمة مع المسؤولين في المراكز البحثية، حيث اشتملت عينة هذه المرحلة على (١١) مشاركًا. وقد أسفرت هذه المقابلات عن بيانات نوعية غنية بالرؤى والتصورات، جرى تحليلها موضوعيًا وفق منهجية التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) باستخدام برنامج MAXQDA. وأظهرت نتائج التحليل ثلاثة محاور رئيسية، تمثلت في: التمكين المؤسسي والتشغيلي، والتميّز البحثي، واستدامة المراكز البحثية، وقد انبثقت عنها موضوعات رئيسية وفرعية أسهمت في الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة.

وانسجامًا مع إجراءات المنهج المختلط المعتمد، تم عرض النتائج بالتتابع؛ إذ بدأ التحليل بمراجعة الوثائق الرسمية ومناقشتها، ثم قياس ورصد مستوى تأثير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية، ومناقشة النتائج في ضوء الأدبيات السابقة. أعقب ذلك تعزيز النتائج بالمقابلات الفردية شبه المنظمة التي قدمت بيانات نوعية متعمقة حول إسهامات المراكز البحثية في رسم السياسات التعليمية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، مما أسهم في تفسير نتائج الدراسة الكمية تفسيرًا أكثر عمقًا وشمولاً.

استناداً على ما سبق، أسفرت نتائج الدراسة الكمية عن أن مجال التخطيط الاستراتيجي

يُعد أحد المجالات المفعّلة في المراكز البحثية، حيث ظهرت أعلى القيم ضمن هذا المجال في البند المتعلق بتحديد قائمة الأولويات البحثية بناءً على الاحتياجات البحثية المُلحّة. وتتسق عبارات المجال ذات القيمة الأعلى والأدنى مع ما كشفته البيانات النوعية ضمن المحور الأول: التمكين المؤسسي والتشغيلي، ولاسيما ما يتعلق بتعزيز الارتباط بالأولويات الوطنية والمؤشرات الرئيسة. وتُظهر هذه النتيجة أن التوجه السائد لدى المراكز البحثية يعكس اعتماد أجندة الأولويات الوطنية بوصفها أحد أدوات التخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى التمكين التشغيلي ويعزز قدرة المراكز على توجيه إنتاجها العلمي نحو القضايا الأكثر إلحاحاً وتأثيرًا. وتُعد الأولويات الوطنية وخطط التنمية المستدامة مسارات بحثية محورية ينبغي أن تتصدر الاهتمامات العلمية، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم الملحّة. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة ألين وآخرون (Allen et al., 2021) التي أكدت وجود طلب متزايد على تقييم الروابط بين أهداف التنمية المستدامة والتحولات الوطنية في توجهات البحوث العلمية. كما تتسق مع ما توصلت إليه دراسة السميح (AlSumih, 2016) التي بينت أن قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة تتصدر قائمة الاهتمامات البحثية الحالية والمستقبلية، مما يدعم أهمية توجيه الجهود البحثية نحو أولويات هذا المجال الحيوي.

فيما نالت عبارة «يُقدّم المركز بيانات تسهم في تغذية المؤشرات الدولية» أقل قيمة في بعد التخطيط الاستراتيجي، فغياب البيانات والتقارير العلمية الوطنية التي تسهم في تغذية المؤشرات الدولية يحد من القدرات التنافسية للمراكز البحثية على المنصات العالمية، ويؤخر تقدم المملكة العربية السعودية في التصنيفات العالمية، أو يضعف أحياناً أخرى من تكامل البيانات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة عالمياً، مما يفقد الدقة في القياس الكمي لأعداد ذوي الإعاقة، أو تطوير مؤشرات دولية موحدة، أو تتبع مدى التقدم في الالتزام بتنفيذ السياسات، مما يضعف تطوير الرؤى والسياسات المستقبلية ذات العلاقة. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشار إليه عرعار وآخرون (٢٠٢٤) حول ضعف حضور المخرجات البحثية للمراكز المحلية على المستوى الدولي.

علاوة على ذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مجال البحث العلمي قد سجّل أدنى مستويات التفعيل مقارنة بالمجالات الأخرى ضمن أداء المراكز البحثية. ورغم ذلك، تصدرت عبارة «يصدر المركز تقارير دورية توضح دوره في تعزيز البحث والابتكار» أعلى القيم داخل المجال، مما يشير إلى وجود التزام نسبي بالمتابعة وإعداد التقارير كجزء من منظومة الحوكمة المؤسسية. وفي المقابل، جاءت عبارة «يتوفر في المركز وعاء علمي (مجلة علمية خاصة للمركز) لنشر الدراسات والأبحاث الصادرة عنه» في أدنى التقديرات، وهو ما يعكس فجوة واضحة في قنوات النشر العلمي المؤسسي وتوفير أوعية متخصصة لإتاحة المعرفة. وقد فسّر المشاركون في المرحلة النوعية هذه النتائج ضمن المحور الثاني المتعلق بالتميز البحثي، وتحديدًا في الموضوع الرئيسي الخاص بالتأثير والنشر العلمي. وأوضحوا أن التباين في التفعيل نابع من طبيعة رسالة المركز ورؤيته التنظيمية، إذ تلتزم المراكز البحثية عادةً بمعايير الحوكمة من خلال المتابعة والمساءلة ورفع التقارير الدورية الربعية أو السنوية، وتسعى إلى تحسين الأداء عبر عمليات التقييم والتطوير. إلا

أن إتاحة المخرجات العلمية للجمهور ليست بالضرورة جزءًا من استراتيجية كل مركز، خصوصًا إذا كانت الأبحاث مرتبطة بصنع القرار أو متصلة بملفات وسياسات ذات حساسية تنظيمية، أو تقع ضمن نطاق الأبحاث السرية التي لا يُسمح بتداولها. هذا الوضع يحدّ من توجه المراكز إلى النشر في الأوعية العلمية المحلية أو الدولية، أو إلى إنشاء وعاء نشر خاص بها، مقارنة بالأبحاث الأكاديمية والطبية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة التي تُنشر عادة في مجلات محكمة لما لها من أثر مباشر على المجتمع والتطبيقات العملية لهؤلاء الأشخاص. وتتسق هذه النتائج مع توصيات دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) التي شددت على ضرورة اعتماد آليات واضحة لقياس الأداء والتقييم القائم على التقارير الدورية، بوصفها أداة حوكمة رئيسة تعكس مدى التزام المراكز البحثية بمهامها. كما تتوافق مع نتائج دراسة تشان (Chan, 2019) التي أكدت أهمية تعزيز جهود النشر العلمي، ودعم الوصول المفتوح للمعرفة، لما لذلك من دور في تعزيز الشفافية وتوفير الأدلة العلمية الموثوقة التي تستند إليها عمليات صنع السياسات العامة.

أظهرت نتائج الدراسة أن مجال التأثير والنشر العلمي هو الأعلى تفعيلاً بين مجالات عمل المراكز البحثية؛ إذ حصلت عبارة «للمركز البحثي دور فاعل في تعزيز السياسات على المستوى الوطني» على أعلى القيم، مما يعكس الدور المحوري لهذه المراكز في دعم السياسات وصنع القرار. في المقابل، سجّلت عبارة «تتضح جودة الأبحاث من خلال نسبة الاستشهادات المرتفعة» أدنى القيم، وهو ما يكشف عن فجوة بين قوة التأثير السياسي للمراكز وضعف حضورها في التأثير العلمي الأكاديمي. وقد برز هذا الاتجاه في البيانات النوعية ضمن الموضوع الفرعي الثاني المتعلق بتعزيز الأولويات والمؤشرات الوطنية والدولية المرتبط بالتخطيط الاستراتيجي؛ حيث أسهمت المراكز البحثية في تحسين جودة الخدمات والحياة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال دعم السياسات والتشريعات ذات الصلة. ومع ذلك، فإن محدودية توجه المراكز للنشر العلمي—بحكم طبيعتها التنظيمية وارتباطاتها المؤسسية—قيدت من تأثيرها البحثي القابل للقياس بالاستشهادات العلمية. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه أبو بكر (Abobaker, 2024) بشأن تعزيز الامتثال الوطني لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بينما تختلف مع مارغاريتا وآخرين (Margherita et al., 2022) الذين أكدوا أن جودة الأبحاث ترتبط مباشرة بالنشر والتأثير العلمي. ويكشف ذلك عن حاجة المراكز البحثية إلى مواءمة دورها في دعم القرار مع تطوير استراتيجيات نشر فاعلة تعزز من أثرها العلمي والمعرفي.

أظهرت نتائج الدراسة في مجال رأس المال البشري اتفاق المستجيبين على أن أعلى قيمة تعود لعبارة «*يدعم المركز البحثي الباحثين بالحوافز التشجيعية والزيارات البحثية الميدانية لتحقيق التميز البحثي*». وقد فسّر المشاركون ذلك من خلال الموضوع الفرعي المتعلق بالتنمية المهنية لرأس المال البشري ضمن محور التمكين المؤسسي والتشغيلي، إذ يمثل بناء القدرات البحثية وتطويرها أبرز المكنات التي تدعم الدور العلمي للمركز في انتاج الأبحاث، فهم الأداة الأولى القادرة على جمع النتائج وتحليلها بشكل منظم مما يعزز الرصانة البحثية المستنيرة. وتشمل هذه العملية التدريب المستمر، وتفعيل برامج تبادل الخبرات، وحضور المؤتمرات العلمية

التي ترفع من مستوى الكفايات البحثية. ويعكس ذلك إدراكًا واسعًا لأهمية الدعم التحفيزي والميداني كأحد العوامل الرئيسة في تمكين الباحثين وتعزيز قدراتهم، بما يسهم في رفع جودة المخرجات البحثية وزيادة فاعليتها. في المقابل، جاءت عبارة «*يستقطب المركز البحثي باحثين متخصصين في المجالات ذات الأولوية للمركز*» بأدنى قيمة، وهو ما فسر في البيانات النوعية في المحور الثالث المتعلق باستدامة المراكز البحثية والمرتبط بمعوقات المراكز البحثية، حيث أن نقص الكوادر البشرية المتخصصة يُعد أحد أهم المعوقات التي تحدّ من قدرة المركز على رفع إنتاجيته العلمية وتعزيز جودة الأبحاث، خصوصًا تلك التي تستجيب للأولويات الوطنية.

كما أن محدودية الباحثين ذوي الخبرة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة قد تؤثر على قدرة المركز في تطوير سياسات دقيقة وفاعلة تستند إلى الأدلة العلمية، مما يعكس أهمية بناء رأس مال بشري مؤهل ومتخصص لضمان فاعلية الدور البحثي والسياسي للمراكز خصوصاً في قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتسق هذه النتائج مع ما توصل إليه رحمان (Rohman, 2020) حول أهمية الحوافز—المادية والمعنوية—في تعزيز أداء الباحثين، كما تتوافق مع ما ذكره روسيني وآخرون (Rossoni et al., 2024) من أن ضعف الخبرات التشغيلية وغياب الحوافز يشكل أحد أبرز التحديات التي تواجه المراكز البحثية. كما تتفق مع دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) التي أكدت أن نقص الإمكانات المتاحة لإجراء الأبحاث وغياب الكفاءات المدربة يعد من أهم المعوقات التي تحد من فاعلية المراكز البحثية، وأوصت بضرورة الاستثمار في تنمية القدرات البشرية المتخصصة. وبذلك يتضح أن تعزيز رأس المال البشري يمثل محورًا استراتيجيًا لتمكين المراكز البحثية من القيام بدورها المعرفي والسياسي على حد سواء، وأن الاستثمار في الباحثين—استقطابًا وتطويرًا وتحفيزًا—يشكل عنصراً رئيسًا لتحسين جودة الأبحاث ورفع أثرها الوطني.

من جهة أخرى يُظهر مجال التمويل والدعم المالي تمركزه في المرتبة قبل الأخيرة من حيث مستوى التفعيل، حيث أكد المستجيبون حرص المركز على الحصول على الدعم المالي الكافي. وقد فسّر المشاركون في المرحلة النوعية هذه النتيجة ضمن محور التمكين المؤسسي والتشغيلي، وبالتحديد في الموضوع الرئيسي الثالث المتعلق بالتمويل المؤسسي، بالإشارة إلى اعتماد المراكز البحثية بصورة رئيسة على التمويل الحكومي لدعم معاملها وبُناها التحتية. ويعكس هذا الاعتماد حجم الالتزام الوطني تجاه البحث العلمي، وارتباطه المباشر بتوجهات رؤية المملكة (٢٠٣٠)، التي تؤكد على دور البحث العلمي في رسم مسار السياسات العامة، وتفعيل دورها التقييمي والتقويمي في تحسين الأنظمة واللوائح، ولا سيما تلك المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتتسق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الواهي (El-Ouahi, 2024) حول ريادة المملكة العربية السعودية في حجم الدعم المالي الموجه للأبحاث، وما تظهره منشوراتها من تقدير للجهات الداعمة والممولة. في المقابل، تتعارض هذه النتائج مع نتيجة دراسة زاهر وآخرين (٢٠١٦) التي أشارت إلى ضعف الميزانيات الحكومية المخصصة للبحث العلمي.

وعلى الرغم من هذا الدعم، فقد سجّلت عبارة «*ينوع المركز في مصادر التمويل (حكومي/خاص...)*» أدنى القيم، مما يشير إلى محدودية التنويع واعتماد المراكز البحثية على مصدر واحد

للتمويل. إلا أن البيانات النوعية عكست اتجاهاً مغايراً، حيث أشار المشاركون إلى انفتاح المراكز نحو التنويع في مصادر الدخل ضمن الموضوع الفرعي المتعلق بالتمويل التنافسي والمستقل، خاصة مع توافر فرص تمويلية واعدة عبر المنافسات البحثية والمنح الوطنية والدولية المطروحة، التي يمكن أن تسهم في زيادة الإنتاج البحثي وتحسين جودته. ويُعد التمويل باعتباره من أبرز المقومات الخارجية للمراكز البحثية عنصراً جوهرياً في بناء القدرات البحثية وتعزيز الشراكات العلمية، كما يدعم تطوير البنى التحتية للمؤسسات البحثية، الأمر الذي يبرز أهمية استدامة الموارد المالية للمراكز البحثية. وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة البشر والسبيعي (٢٠٢٥) بشأن الحاجة لزيادة الاستثمار في البحث والابتكار، كما تتسق مع دراسة رحمان (Rohman, 2020) التي أكدت على أهمية العوامل التنظيمية والتكنولوجية الداعمة، بما في ذلك مرافق الاجتماعات والمساحات التفاعلية، إضافة إلى البنية التحتية التي تمثل عاملاً أساسياً لنجاح تبادل المعرفة. كما تتفق مع دراسة أكرم وآخرين (Akram et al., 2021)، التي شددت على ضرورة تنويع مصادر التمويل ودور المنح البحثية في تعزيز جودة المخرجات، وعلى أهمية التمويل الموجه القائم على الشراكة بين الجهات البحثية. وتدعم هذه النتيجة أيضاً توصيات دراسة الحجري (٢٠٢٣) التي دعت إلى توسيع نطاق الدعم ليشمل مشاركة المجتمع وتفعيل التعاونات مع الدول المتقدمة علمياً لتعزيز تمويل الأبحاث ورفع مستوى إنتاجيتها.

بينما حل مجال الشراكات التعاونية في المرتبة الثانية من بين المجالات السبعة من ناحية تفعيل المراكز البحثية لأدوارها، حيث نالت عبارة «يعمل المركز على مشاركة نتائج أبحاثه من خلال الحضور الدائم في المؤتمرات والمعارض والفعاليات البحثية»، تفسر هذه العبارة بحرص المراكز البحثية على مشاركة نتائج أبحاثها، مما يشير إلى أهمية الأثر المجتمعي للأبحاث العلمية، وضرورة الترويج للمنتجات البحثية في الوقت المناسب لتبدو فعالة، ويغدو ذلك من خلال المشاركة في المؤتمرات العلمية سواء من خلال مشاركة الملخصات أو الدراسات البحثية أو الملصقات العلمية، مما يدفع البحث العلمي نحو بناء اقتصاديات المعرفة، وهو ما فسره المشاركون أيضاً ضمن المعوقات التي تواجه المراكز البحثية من ناحية التسويق لأبحاثها العلمية، ويغدو هذا الأثر واضحا في أبحاث الأشخاص ذوي الإعاقة، من ناحية نشر النتائج البحثية وتقديم التوصيات الملائمة، كونها تثري المعرفة، وترفع من مستوى الثقافة، وترسم خارطة طريق للتوجهات المستقبلية، وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة إيدلسون وآخرين (Edelson et al., 2021) التي شددت على أهمية تعزيز التعاون الموسّع والمستدام بين الرواد في المجال، ولا سيما من خلال المشاركة الفاعلة في المعارض والمؤتمرات العلمية وتبادل الخبرات.

وقد أبرزت الدراسة دور هذه القنوات التشاركية في تطوير فهم أعمق لقضايا المجتمع، ودعم السياسات الحكومية، واستيعاب وجهات النظر المجتمعية المختلفة، بما يفضي إلى بلورة حلول مبتكرة للتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف المجالات. وحازت عبارة «يوجد تنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بالبحث العلمي» على أدنى القيم ضمن مجال الشراكات التعاونية، وهو ما يعكس محدودية الانخراط الخارجي للمراكز البحثية في شبكات التعاون

الدولية. وقد فسّرت البيانات النوعية هذه النتيجة ضمن إطار التواصل والتكامل الحكومي والدولي بوصفه أحد المقومات الرئيسة لنجاح المراكز البحثية؛ إذ لا يمكن تحقيق فاعلية البحث العلمي دون وجود تكامل بين المراكز البحثية محلياً وعالمياً. كما أن هذا العنصر يعزز جاذبية المراكز البحثية، ويتيح الاطلاع على أحدث المستجدات العالمية وتوجيه الجهود البحثية نحوها. كما أن هذا النوع من التعاون يسهم في دعم القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة عبر تبادل الخبرات، وتبنّي الممارسات العالمية المبنية على الأدلة، خصوصاً في المجالات المرتبطة بالسياسات والتشريعات. وتنسجم هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة النملة وكعكي (٢٠٢٢) التي أكدت أهمية تبنّي ثقافة تنظيمية تقوم على الاتصال المفتوح وتعزيز قنوات التواصل الداخلية والخارجية، بوصفها ركيزة رئيسة لرفع كفاءة الأداء البحثي وبناء شراكات أكثر فعالية.

من جهة أخرى تبيّن اتفاق المستجيبين في مجال دعم الأشخاص ذوي الإعاقة على أن المركز البحثي يُدرج قضايا الإعاقة ضمن أولوياته البحثية، وهو ما يُفسَّر بارتكاز المراكز البحثية في خططها الاستراتيجية على توجهات رؤية السعودية (٢٠٣٠) التي أولت اهتماماً كبيراً لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وبرامجهم ومبادراتهم المتخصصة. كما يتسق ذلك مع ما تشدد عليه هيئة البحث والتطوير والابتكار في إطار الأولويات الوطنية المتعلقة بصحة الإنسان، التي تُعد الإعاقة أحد محاورها الرئيسة. ومع ذلك، فقد سجّلت عبارة «توجد مساهمة من الأشخاص ذوي الإعاقة كأعضاء أساسيين أو داعمين في المركز» أحد أدنى القيم في المجال، مما يشير إلى فجوة واضحة بين تضمين قضايا الإعاقة في الأولويات البحثية وبين التمكين الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المراكز البحثية. وهو ما تم تفسيره في الموضوع الفرعي الأول حجم دراسات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن محور التمكين المؤسسي والتشغيلي. فرغم الاعتراف بأهمية قضاياهم، إلا أن مساهمتهم المباشرة في صياغة التوجهات البحثية وصنع القرار لا تزال محدودة، وهو ما يتعارض مع ما نص عليه نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مادته الثانية التي تؤكد على عدم التمييز على أساس الإعاقة وضرورة تمكينهم من المشاركة في إدارة قضاياهم. ويمكن تفسير هذا القصور بضعف الوعي المجتمعي والمؤسسي بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة الكامنة، الأمر الذي يبرز الحاجة الملحّة إلى مبادرات تستهدف بناء قدراتهم البحثية وتعزيز دورهم كشركاء أصيلين في منظومة الإنتاج المعرفي، وضمان مشاركتهم الكاملة في مختلف مجالات الحياة (Asilbekovna, 2023). وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه ريدل وآخرون (Riddell et al., 2021) من تحديات لا تزال قائمة في مستويات مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار الرسمية، سواء على المستوى المؤسسي أو الوطني.

ختاماً تشير النتائج السابقة أعلاه بوضوح إلى غياب الدور الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة داخل المراكز البحثية الوطنية، على الرغم من الاعتراف الرسمي بقضاياهم وتضمينها ضمن الأولويات الوطنية. وبالنظر إلى أهمية الدور المتوقع للمراكز البحثية في تفعيل السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما ما يرتبط بتطبيق نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يتضح أن هذا الدور ما يزال غير مُفعَّل بالشكل المطلوب مقارنةً بأدوار أخرى تؤديها المراكز البحثية

بكفاءة، مثل التأثير البحثي، والنشر العلمي، وبناء الشراكات التعاونية، والتخطيط الاستراتيجي، التي تمثل مجالات فاعلة تسهم في دعم السياسات والأنظمة الوطنية.

وفي المقابل، ما تزال هذه المراكز تواجه تحديات مرتبطة بنقص التمويل، مما يستلزم التوسع في مصادر التمويل التنافسي والمستقل، وتبنّي نماذج متنوعة للتمويل تضمن استدامتها. كما أن المراكز البحثية، رغم توفيرها الحوافز والمكافآت للباحثين، مطالبة بتعزيز قدراتها البحثية من خلال بناء الكفاءات واستقطاب الخبراء والمتخصصين بما يرفع مستوى الرصانة العلمية وجودة المخرجات البحثية ويعزز التميز البحثي. وتُظهر النتائج كذلك أن مجال البحث العلمي يُعد من أقل الأدوار تفعيلاً داخل المراكز البحثية. وقد يُعزى ذلك إلى غياب أوعية علمية متخصصة تُمكّن هذه المراكز من نشر إنتاجها البحثي وملخصاتها على نطاق أوسع، بحيث يكون متاحًا للمهتمين وأصحاب المصلحة، لا أن يقتصر على صنّاع القرار. ومن ثم تبرز الحاجة إلى تعزيز التمكين المؤسسي وتوسيع نطاق أدوار المراكز البحثية للنهوض بأدوار جديدة، بما يرفع من قدرتها على المنافسة على المستويين الوطني والعالمي.

رابعاً: عرض نتائج السؤال الرابع:

ما السياسة التعليمية لتطبيق نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في وزارة التعليم؟

بعد عرض نتائج السؤال الأول والثاني والثالث، مثل السؤال الرابع النتيجة التطبيقية للدراسة، متناولاً اقتراح سياسة تعليمية للطلاب ذوي الإعاقة استنادًا إلى نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الصادر عام (١٤٤٥)، ولا سيما المادة الثامنة المتعلقة بالخدمات التعليمية والتدريبية المساندة في مختلف المراحل التعليمية. ويعكس هذا التوجه اهتمامًا متزايدًا بتأطير السياسات التعليمية وفق معايير حديثة تتماشى مع مستجدات النظام، ورغبةً في تطوير جودة الخدمات التعليمية والداعمة المقدمة في المؤسسات التعليمية. ويستند هذا الاهتمام إلى ما خلصت إليه الدراسات والأبحاث في هذا المجال من ضرورة تعزيز فرص الدمج وتحقيق أعلى مستويات التكافؤ التعليمي لذوي الإعاقة، الذين يشكّلون ما يقارب (١,٣٤٩,٥٨٥) فرد من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية، وفقًا لآخر الإحصاءات الصادرة هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٢٥).

المبادئ التوجيهية للسياسة التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية:

- عدم التمييز على أساس الإعاقة، وضمان فرص تعليمية متكافئة، ومجانية للطلاب ذوي الإعاقة أسوة بأقرانهم في جميع المراحل التعليمية.
- تحقيق الدمج الشامل للطلاب ذوي الإعاقة، وتوفير البيئات الأقل تقييداً بحسب قدرات كل طالب من الطلاب ذوي الإعاقة، بما يضمن المشاركة الكاملة والفاعلة لجميع الطلاب.
- توفير متطلبات إمكانية الوصول في جميع البيئات التعليمة والمرافق، والترتيبات التيسيرية لضمان توافر بيئات مهيأة ومرحبة بالطلاب ذوي الإعاقة.

- تضمين الطلاب ذوي الإعاقة في جميع التشريعات والاستراتيجيات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تمكين الطلاب ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم وفق الأحكام المنظمة والسياسات الخاصة بوزارة التعليم.
- اعتماد طرق بديلة ومناسبة للتواصل مع الطلاب ذوي الإعاقة، بما في ذلك التواصل اللفظي، أو المكتوب، أو لغة الإشارة، أو غيرها.
- تدريب الكوادر المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية على طرق التعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع مستوى الوعي بحقوقهم.

السياسة التعليمية المنظمة لحقوق وشؤون الطلاب ذوي الإعاقة في وزارة التعليم:

الرؤية: تطوير بيئات تعليمية عادلة، ومحفزة، قائمة على دمج الطلاب ذوي الإعاقة إلى أقصى درجة ممكنة تسهم في تحقيق إمكاناتهم وقدراتهم الفردية، وتعزيز قدرات المعلمين وكفاياتهم المعرفية والمهارية في تعليم الطلاب ذوي الإعاقة.

الرسالة: تحقيق تعليم متكافئ الفرص للطلاب ذوي الإعاقة في جميع المراحل التعليمية، ببناء نظام تعليمي شامل ومستدام يضمن الاستقلالية والشراكة الفاعلة من الأسر والجهات في المجتمع ذات العلاقة.

نطاق التطبيق: تطبق السياسة التعليمية المقترحة على جميع المراحل التعليمية، والفئات المستهدفة من الطلاب ذوي الإعاقة والعاملين في المجال التعليمي والإدارات وأولياء الأمور، والمؤسسات التربوية كافة (المدارس- المعاهد- الجامعات- مراكز التدريب)، وكذلك تضمن في عمليات التطبيق الموارد التربوية والتعليمية، واللوائح والأنظمة الخاصة.

الأدوار: تُحدَّد الأدوار بما يوضّح المسؤوليات الرئيسة للجهات المعنية بتنفيذ السياسة التعليمية المقترحة. وإعداد الأدلة التنظيمية والإجرائية اللازمة، ووفقاً لذلك تقوم وزارة التعليم بدورها الإشرافي بمتابعة تنفيذ السياسة على مستوى المناطق التعليمية، وقياس مؤشرات الأداء.

الآليات: تشمل هذه الآليات إعداد التشريعات والأدلة التنظيمية والإجرائية التي تنظم العمل، وتنسيق برامج تدريبية تستهدف العاملين في المؤسسات التعليمية لرفع جاهزيتهم لتنفيذ مكونات السياسة، وورش العمل، والتنسيق الإعلامي، وتوفير الموارد المالية اللازمة، والمصادر التعليمية، وتفعيل الشراكات بين الجهات المختلفة بما يكفل تنفيذ السياسة التعليمية المقترحة.

مؤشرات الأداء: بناء وتطوير مؤشرات الأداء بالاستناد إلى المعايير الوطنية كمعايير هيئة تقويم التعليم والتدريب، ومعايير هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لقياس مدى توافق السياسة التعليمية المقترحة مع هذه المعايير ومدى جودة تنفيذها. وتشمل هذه المؤشرات: مؤشرات المدخلات التي تتعلق بالموارد المالية والبشرية، وعدد الطلاب ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم، ومؤشرات العمليات التي تعكس مدى التوسع في البرامج، ونسبة الطلاب ذوي الإعاقة إلى المعلمين، وكفاءة آليات التواصل بين الجهات ذات العلاقة، أما مؤشرات المخرجات تقيس النتائج والأثر على الطلاب ذوي الإعاقة، وبناء عليها تقدم التوصيات بالتحسين ورفع الجودة التعليمية.

الحوكمة: تهدف الحوكمة ضمن إطار السياسة التعليمية المقترحة إلى تعزيز قيم الكفاءة، والمساءلة، والشفافية في تنفيذ وتطبيق مواد السياسة، عن طريق أنظمة المتابعة والرقابة المستمرة لضمان التزام جميع الجهات بالأدوار والمسؤوليات المناطة بها. وتوضيح الصلاحيات، وإشراك أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط، وإدارة الموارد والمخاطر.

إجراءات المتابعة والتقييم: تُستخدم إجراءات المتابعة والتقييم للحكم على مدى فعالية السياسة المقترحة، ومراقبة أداء المنفذين، ومعرفة آراء المستفيدين منها، فتتم إجراءات المتابعة والتقييم في فترات منتظمة خلال العام الدراسي من خلال عمليات الرصد الميداني والزيارات، وإعداد التقارير الدورية؛ للتحقق من مستوى الالتزام في التنفيذ داخل المؤسسات التعليمية، والوقوف على مكامن القوة والضعف بتحليل الوضع القائم من خلال الدراسات البحثية، لزيادة كفاءتها وأثرها الإيجابي باتباع الإجراءات التصحيحية.

مواد السياسة التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة:

المادة الأولى: التعرف والاكتشاف

تسير رحلة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وفق مسارين متوازيين. المسار الأول يتعلق بالإعاقات الظاهرة التي يتم اكتشافها مبكراً عبر برامج الفحص لحديثي الولادة في وزارة الصحة، يتبع ذلك برامج للتوعية الأسرية، ثم الإحالة إلى برامج القياس والتشخيص، يليها تقديم التدخل المبكر، ثم التحاق الطفل بالمراحل التعليمية الأساسية. أما المسار الآخر فيرتبط بالإعاقات غير الظاهرة، والتي يتم التعرف عليها لاحقاً من خلال برامج الفحص الاستكشافي للطلاب في المدارس، وتقديم التقييم وبناء التدخلات التعليمية الملائمة، ثم التوجيه نحو البيئة التعليمية المناسبة وفق احتياجات كل طالب من الطلاب ذوي الإعاقة.

ويستوجب كلا المسارين توافر شروط دقيقة في أدوات القياس والتشخيص، من أبرزها:

- ملاءمة المقاييس لكل فئة من فئات الإعاقة.
- تقنين المقاييس بما يتناسب مع البيئة السعودية.
- تطبيق المقاييس من قبل مختصين مدرَّبين على استخدام الاختبار وتفسير نتائجه. كما يمكن الاستفادة من المقاييس التشخيصية الرقمية لما تتميز به من سهولة الاستخدام ودقة النتائج.

وإلى جانب ذلك، تبرز الحاجة إلى وجود دليل تشخيصي معياري يحدد معايير التشخيص المناسبة لجميع الإعاقات، ودرجات شدتها، والدرجات المعيارية للاختبارات التشخيصية، بما يسمح بالتوجيه إلى البرامج التعليمية المناسبة وفق شروط القبول والأهلية.

المادة الثانية: التدخل المبكر

انطلاقاً من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (١٤٤٥هـ) وما نصّت عليه المادة الثامنة بشأن ضمان الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة، تُعد برامج التدخل المبكر جزءاً أساسياً من التعليم للأطفال ذوي الإعاقة منذ الولادة حتى سن السادسة. وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها فترة حرجة لتطور الطفل، حيث يسهم التدخل التربوي والتأهيلي المبكر عالي الجودة في تحقيق أفضل المخرجات التعليمية.

فتعد برامج التدخل المبكر كأحد اهم الاستثمارات الاقتصادية، فتظهر الدراسات أن مقدار العائد الاقتصادي لكل دولار أمريكي مخصص للتدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة يتراوح بين (١,٨٠- ١٧,٠٧) دولارًا أمريكياً، مما يبين الجدوى الاقتصادية لهذه البرامج. إضافة إلى ان البرامج التربوية عالية الجودة في برامج التدخل المبكر والتي تعزز النمو، تجنب الحاجة المستقبلية إلى تدخلات أكثر تكلفة في مراحل لاحقة من حياة الطفل ذوي الإعاقة مما يبين أثرها الاقتصادي على الأسر والحكومات على المدى الطويل.

وتوجه خدمات التدخل المبكر إلى الأطفال ذوي الإعاقة وأسرهم، وفقا لما يلي:

- أن تكون قائمة على نسق متعدد التخصصات، مدرب وذو كفاءة في التعامل مع الأطفال الصغار من ذوي الإعاقة.
- تكامل فيه العمل بين عدة وكالات كالصحة والتعليم، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.
- تقديم خطة تربوية فردية أسرية (IFSP) مخصصة لكل طفل في البيئات الطبيعية.
- الاسهام في رفع معدل الالتحاق ببرامج التدخل المبكر بتجاوز العدد الحالي (١٢٠٠) طفل.
- ضمان برامج فعالة وعالية الجودة ضمن إطار الحوكمة من خلال التمويل المستدام، ونظم المساءلة، وقياس مؤشرات الجودة.
- ربط قاعدة البيانات بين وزارتي الصحة والتعليم لضمان تقديم الخدمات وعدم انقطاعها.
- أن تشتمل على برامج تدريبية وتوعوية لأسر الأطفال ذوي الإعاقة لتدريبيهم على كيفية التعامل معهم.
- برامج تدخل مبكر قائمة على أفضل التدخلات والممارسات القائمة على الأدلة والبراهين، مما يعزز خصائص النمو المختلفة للطفل ذو الإعاقة.

المادة الثالثة: الخطط التربوية الفردية Individualized Education Program (IEP)

تستند خدمات الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم العام على الخطط التربوية الفردية والتي تشكل ركيزة أساسية في تعليم الطلاب ذو الإعاقة، وتقدم الخطط التربوية الفردية وصف مكتوب لجميع الخدمات التربوية والمساندة للطالب ذو الإعاقة تتم بناءً على الاحتياج الفعلي والأداء الحالي للطالب الذي أظهرته نتائج القياس والتشخيص. وتقوم الخطط التربوية الفردية للطالب ذو الإعاقة على:

- فريق متعدد التخصصات لتلبية احتياجات الطالب المختلفة.
- تتضمن أهداف طويلة المدى، وأهداف قصيرة المدى.
- تحديد نوع الخدمة المقدمة، والمسؤول عن تقديمها.
- تحديد وقت بداية ونهاية الخطط التربوية الفردية للطالب ذو الإعاقة.
- تحديد الأدوات والوسائل التعليمية لتنفيذ الخطة التربوية الفردية.
- تحديد البيئة التربوية المناسبة للطالب ذو الإعاقة.
- متابعة مدى تقدم الطالب ذو الإعاقة وتحقيق الأهداف.

- إشراك الأسر في تصميم وتنفيذ الخطط التربوية الفردية للطالب ذو الإعاقة.

المادة الرابعة: الوصول الشامل

إن أهم حقوق الطلاب ذوي الإعاقة هو الحصول على الفرص المتكافئة والعادلة في التعليم والذي يكمن في ضمان الوصول الشامل في البيئات التعليمية، لتحقيق مستوى عالي من الاستقلال والاندماج الاجتماعي، وتسهم في رفع جودة ومعدل المخرجات التعليمية.

تتحدد مجالات الوصول الشامل للطلاب ذوي الإعاقة في البيئات التعليمية، على النحو الآتي:

المجال الأول: التهيئة الهندسية للمباني والمرافق

يبرز المجال الأول في البعد الهندسي للمنشأة التعليمية، ومدى تكييفها وتعديلها لتلاءم احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، وتتضمن التعديلات:

- تصميم المنحدرات للمداخل والمخارج.
- توفير خرائط بارزة بطريقة اللمس.
- تخصيص مواقف سيارات قريبة من المداخل الرئيسية.
- تجهيز دورات مياه ملائمة لذوي الإعاقة الحركية.

المجال الثاني: التقنية في التعليم

نظرا لتفرد احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة وتنوع فئاتهم، يجب على المعلمين إدراك أهمية استخدام التقنية في التعليم لعرض وتقديم المحتوى التعليمي في الفصول الدراسية، وتوفير بنية تحتية تقنية داعمة، ويتم ذلك وفقاً لما يلي:

- تنويع أساليب عرض المحتوى باستخدام الرسوم، الصور، الفيديوهات، والبرامج المساندة.
- توفير أدوات دعم للتعليم عن بعد عبر منصة مدرستي، مثل: مترجمي لغة الإشارة، وإتاحة خاصية سهولة الوصول للمحتوى التعليمي.

المجال الثالث: الخدمات الأكاديمية

في هذا المجال يبرز الدور الواضح لمعلمي المدارس والمعاهد في دعم تعلم الطلاب ذوي الإعاقة، من خلال التوفيق بين ثلاث أمور أساسية هي:

- رفع وعي المعلمين بأهمية تكييف أساليب التدريس، والوسائل التعليمية أثناء تقديم المحتوى التعليمي بما يتناسب مع احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
- توفير التدريب المستمر للمعلمين في استراتيجيات التدريس وطرق التعامل مع الطلاب ذوي الإعاقة.
- تزويد المدارس والمعاهد بمصادر تعلم متنوعة تدعم تعليم الطلاب ذوي الإعاقة.

المجال الرابع: المواءمات التعليمية في المحتوى التعليمي

إن تنوع فئات ذوي الإعاقة وشمولها على طيف واسع من القدرات والاحتياجات يتطلب من المعلمين تصميم مواءمات تعليمية متنوعة تستهدف الوصول للمحتوى التعليمي، وترتبط هذه المواءمات بحسب نوع كل إعاقة:

- توفير بدائل بصرية وسمعية، مثل: الترجمة بلغة الإشارة، تدوين الملاحظات، العروض المرئية.
- منح وقت إضافي لإنجاز الواجبات والمهام.
- إتاحة خيارات متعددة للتعبير عن الإجابات.

المجال الخامس: المواءمات التعليمية في التقييم

تمتد عمليات المواءمة للطلاب ذوي الإعاقة إلى عمليات التقييم الفصلية والنهائية للتحقق من مدى التمكن من الأهداف المحددة للمواد الدراسية المختلفة، ويتطلب ذلك الآتي:

- تكييف أدوات وأساليب التقييم بما يتناسب مع قدرات الطلاب ذوي الإعاقة.
- إتاحة تمديد وقت الاختبارات، ومنح فترات راحة.
- استخدام أساليب تقييم متنوعة، مثل: الاختبارات الشفهية، الأسئلة الموضوعية، أو تقديم الاختبارات في بيئات خالية من المشتتات.

المادة الخامسة: المناهج الدراسية

يكمن الهدف الرئيس للمناهج الدراسية في ضمان توفير تعليم جيد لجميع الطلاب عبر أساليب وخيارات متعددة، ويتولى المركز الوطني للمناهج مهمة بناء هذه المناهج وإعدادها وتطويرها بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة والمستهدفات الوطنية، وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وفق أحدث النظريات والأساليب العلمية والتربوية.

ومن هذا المنطلق، يجب العمل على تكييف مناهج التعليم العام للطلاب ذوي الإعاقة استناداً إلى أسس علمية قائمة على الأدلة، كذلك يتعين على المعلمين رفع سقف توقعاتهم تجاه طلابهم من ذوي الإعاقة، بما يسهم في تحسين المخرجات التعليمية. وتتحدد معايير وضوابط هذا التكييف في كيفية عرض وتقديم المحتوى التعليمي على النحو الآتي:

- تكيف المناهج الدراسية بحسب احتياجات وقدرات الطلاب ذوي الإعاقة (مراعاة الفردية في التعلم).
- تحديد الأهداف الدراسية الجماعية والفردية لكل طالب من ذوي الإعاقة.
- استخدام وأساليب تدريسية وتقنية مساعدة تراعي التنوع في أنماط التعلم.
- التقييم المستمر لمدى ملاءمة وفاعلية التكييفات المطبقة في المناهج الدراسية.
- قياس مؤشرات أداء الطلاب ذوي الإعاقة وفقاً لمعايير محددة لنواتج التعلم.

مستويات تكييف مناهج التعليم العام للطلاب ذوي الإعاقة:

- مستوى المواءمة: تقديم المحتوى والأهداف التعليمية كاملة دون حذف أو تغيير، مع تنويع طرق التدريس، وتوظيف الوسائل التقنية المساعدة.
- مستوى التكييف: الإبقاء على المحتوى التعليمي دون تعديل، مع تكييف الاستراتيجيات التدريسية والأهداف بحيث يحقق الطالب جزءاً من الأهداف المتوقعة، (مثلاً: خمسة من أصل سبعة أهداف)، ويتم تقييمه وفقاً لها.
- مستوى المنهج النظير: المحافظة على المحتوى التعليمي لمنهج التعليم العام، مع إجراء تكييفات أوسع في الأهداف وطرق التقييم بما يتناسب مع قدرات الطالب.

- مستوى المنهج المتداخل أو المركب: إعداد منهج موازٍ مشتق من المنهج الأساسي، ومصمم خصيصاً ليتلاءم مع الخطة الفردية واحتياجات الطالب الخاصة.

المادة السادسة: البرامج التدريبية والبرامج الانتقالية

تهتم وزارة التعليم بتوفير برامج تدريبية متخصصة للطلاب ذوي الإعاقة، على أن تُبنى وفق قدراتهم الفردية واحتياجاتهم التعليمية، لتساند العملية التعليمية، فتقدم العديد من البرامج الموجهة لمختلف فئات ذوي الإعاقة، كالإعاقة البصرية، والإعاقة الذهنية، وذوي اضطراب طيف التوحد، وتشمل مسارات البرامج التدريبية ما يلي:

- البرامج التأهيلية والمهنية: وتتضمن التدريب على المهارات الحرفية والمهنية، وبرامج التطوير المهني، والتدريب المنتهي بالتوظيف.
- برامج التدريب على الحياة الاجتماعية: وتشمل الاستقلالية الشخصية، والتواصل الاجتماعي، ومهارات الحياة اليومية.

تُنظِّم وزارة التعليم برامج انتقالية تشتمل على مجموعة من الأنشطة والخدمات الموجهة، لتسهيل انتقال الطلاب ذوي الإعاقة بين عدة أنواع من البرامج، وتشمل:

أ. برامج الانتقال بين المراحل الدراسية.

ب. برامج الانتقال بين البيئات التعليمية.

ج. برامج الانتقال لما بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك البرامج الأكاديمية والمهنية والاستقلالية، دعماً للالتحاق بالتعليم العالي أو سوق العمل وفق ميول الطلاب ذوي الإعاقة وتفضيلاتهم.

تُعد خطة انتقالية فردية لكل طالب ذي إعاقة من خلال منسق البرامج والفريق المتخصص، على أن تتضمن:

- تحديد مستوى الأداء، ونقاط القوة والضعف في الجوانب النمائية، والنفسية، والاجتماعية، والأكاديمية، والوظيفية.
- تحديد الخدمات المساندة والأنشطة، والتكييفات التعليمية اللازمة.
- متابعة التقدم بشكل دوري.
- إشراك الأسرة في إعداد وتنفيذ الخطة الانتقالية.
- تُعزَّز الشراكة والتنسيق بين الجهات المعنية بخدمات الانتقال بما يكفل تلبية احتياجات الطلاب، وتحقيق اندماجهم الفاعل في المجتمع.

المادة السابعة: التقنيات المساعدة

تُعَد التقنيات المساعدة جزءاً أساسياً من حقوق الطلاب ذوي الإعاقة، ووسيلةً لتحسين قدراتهم الوظيفية أو المحافظة عليها، وتعزيز استقلاليتهم، وضمان وصولهم العادل إلى المناهج الدراسية.

تشمل التقنيات المساعدة - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- قارئات الشاشة، أنظمة FM، البرمجيات الناطقة، الأجهزة اللوحية التعليمية.
- وسائل التواصل المعزز أو البديل، مثل: الصور، ولوحات التواصل الرمزية.

- أدوات طريقة برايل.
- برمجيات تحويل النص إلى كلام.
- تقنيات الحركة والتنقل، مثل: (العصا البيضاء، الكراسي المتحركة).

تلتزم الوزارة بما يلي:

أ. إعداد قوائم مرجعية متخصصة للتقنيات المساعدة المناسبة لكل فئة من فئات الإعاقة.

ب. ضمان دعم هذه التقنيات باللغة العربية وملاءمتها للبيئة الثقافية والاجتماعية للمملكة العربية السعودية.

ج. رفع مستوى وعي المعلمين والمهنيين بطرق استخدام هذه التقنيات وتوظيفها في العملية التعليمية.

د. ضمان تكامل التقنيات المساعدة في دعم الدمج التعليمي والاجتماعي للطلاب ذوي الإعاقة.

المادة الثامنة: التعليم العالي والابتعاث

أ. التعليم العالي

تعنى وزارة التعليم بضمان توفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب ذوي الإعاقة، ورغم بلوغ عدد خريجي المرحلة الثانوية منهم ما يقارب (٣٠٠٠) خريج سنوياً، إلا أن ما لا يقل عن (٣٠٪) من هؤلاء الخريجين لا يواصلون تعليمهم العالي، فتؤكد وزارة التعليم التزامها بتوفير تعليم عالي الجودة لجميع الطلاب ذوي الإعاقة، وضمان جاهزيتهم للالتحاق بالتعليم العالي وسوق العمل من خلال التالي:

- تحقيق الحد الأدنى من المهارات الأساسية: إلزام المدارس والمعاهد بتأمين اكتساب الطلاب لمهارات أساسية تمكّنهم من النجاح في المواد التعليمية، والتي تعتبر كعوامل تنبؤ بالنجاح في البيئات التعليم العالي.
- إزالة الحواجز التعليمية: ضمان وصول الطلاب ذوي الإعاقة للموارد التعليمية، وإزالة المعيقات التي تحول دون استكمال مسيرتهم الأكاديمية.
- تنمية المهارات الحياتية والمهنية: تزويد الطلاب بمهارات القرن الحادي والعشرين، مثل: حل المشكلات، العمل الجماعي، التمكّن الرقمي، والقدرة على التكيف.
- البرامج الانتقالية: تقديم برامج انتقالية بعد المرحلة الثانوية تساعد الطلاب على الانتقال السلس إلى الجامعات أو سوق العمل.
- مواءمة المخرجات مع سوق العمل: ربط مخرجات التعليم بمتطلبات الاقتصاد الحديث، مثل: السياحة، الأمن السيبراني، والقطاعات التقنية.

ب. الابتعاث

تكفل وزارة التعليم حق الطلاب ذوي الإعاقة في الالتحاق ببرامج الابتعاث الخارجي على قدم المساواة مع زملائهم من غير ذوي الإعاقة، والتي تدعم فرص التوظيف، وتحسين تجارب الطلاب وفق الضوابط التالية:

- استيفاء شروط القبول العامة لبرامج الابتعاث.

- توفير تسهيلات مرنة تتناسب مع نوع الإعاقة.
- المساواة في البدلات والمكافآت مع صرف بدل إعاقة إضافي.
- دعم الابتعاث في التخصصات العلمية الرئيسة، مثل: الطب، الطاقة، الفضاء.
- فتح مجالات الابتعاث الحديثة التي تسمح بها طبيعة الإعاقة، مثل: التعلم الرقمي، الذكاء الاصطناعي.
- اشتراط أن تكون مؤسسات التعليم في بلد الابتعاث داعمة للتعليم الشامل، وتتيح سهولة الوصول اللازم للنجاح الأكاديمي.

المادة التاسعة: التقاطعات/ أصحاب العلاقة

إن ضمان توفير رعاية أولية ومستدامة للطلاب ذوي الإعاقة يتطلب تكاملاً بين مختلف القطاعات المعنية، حيث تبدأ رحلة الشخص ذو الإعاقة ببرامج الاكتشاف المبكر في وزارة الصحة، ثم الانتقال للحصول على الخدمات الداعمة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، يليه التعليم في المدارس ومؤسسات التعليم العالي، ثم العودة مجددًا إلى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للاندماج في سوق العمل. ويؤكد ذلك على أهمية وضوح الأدوار والتكامل بين وزارة التعليم وبقية الوزارات وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وانطلاقاً من مبدأ التكامل الاستراتيجي في تخطيط الخدمات لرعاية وتعليم الطلاب ذوي الإعاقة، تعمل وزارة التعليم مع الوزارات الأخرى وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومؤسسات المجتمع وفقاً لما يلي:

- وضوح الأدوار والمسؤوليات: تحديد وتنظيم أدوار كل وزارة وهيئة وجهة خدمية لتجنب الازدواجية وضمان تقديم خدمات متكاملة.
- التواصل المفتوح: تفعيل قنوات اتصال مباشرة بين وزارة التعليم، وزارة الصحة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وكافة الجهات ذات العلاقة لتعزيز جودة الخدمات وتحسين جودة حياة الطلاب ذوي الإعاقة.
- التعاون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية: تنسيق البرامج والمبادرات المشتركة والاتفاقيات ومذكرات التفاهم لدعم تعليم ورعاية الطلاب ذوي الإعاقة.
- حل التحديات الطارئة: وضع آليات مشتركة للتدخل ومعالجة المشكلات التي تواجه الطلاب ذوي الإعاقة.
- المساءلة والشفافية: اعتماد آليات متابعة وتقارير دورية تضمن تحمل كل جهة لمسؤولياتها وفق اختصاصها.
- التخطيط المشترك: إعداد خطط وبرامج تضمن تنسيق الجهود وتكاملها لخدمة الطلاب ذوي الإعاقة.
- تشكيل لجان: تعمل على تنسيق الجهود من خلال ممثلين لكل وزارة لمتابعة تنفيذ البرامج الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة.

التقاطعات المؤسسية:

- وزارة التعليم- وزارة الصحة: تشترط وزارة التعليم التقييم والتشخيص كمعيار للقبول والأهلية

في برامج ذوي الإعاقة بالتكامل مع وزارة الصحة.

- وزارة التعليم- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية: توفير الخدمات المساندة، مؤامة المخرجات مع سوق العمل، ومتطلبات التوظيف.
- وزارة التعليم- وزارة الصحة، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة: إنشاء منصة بيانات وطنية موحدة للطلاب ذوي الإعاقة تُعنى بجمع وتحليل بيانات الطلاب ذوي الإعاقة في جميع المراحل التعليمية، وتحديثها بشكل دوري. وتهدف هذه المنصة إلى تعزيز التكامل المعلوماتي بين الجهات ذات العلاقة، وضمان استمرارية الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المقدمة لهم، ومتابعة مؤشرات الأداء وجودة الخدمات التعليمية بما يتوافق مع معايير ومؤشرات هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، ودعم صُنّاع القرار في تطوير السياسات التعليمية المبنية على الأدلة، مع الالتزام التام بضوابط الخصوصية وحوكمة البيانات الوطنية.
- وزارة التعليم- مؤسسات المجتمع: التعاون بين مؤسسات المجتمع المحلي والجمعيات المعنية بشؤون ذوي الإعاقة ووزارة التعليم في تقديم الخدمات المساندة والتوعية والتثقيف للمجتمع.

المادة العاشرة: الأسرة

تشير الأدلة إلى أن تحقيق جودة حياة مناسبة للطلاب ذوي الإعاقة يتطلب دعماً متكاملاً يجمع بين دور الأسرة والدعم الرسمي من مؤسسات المجتمع، وهو ما يتطلب التزام كبير من الأسر تجاه أبنائها ذوي الإعاقة في الرعاية والتخطيط والتواصل الفعال والتعليم، والتزام وزارة التعليم بتوفير عناصر الدعم والمساندة وفقاً للآتي:

- الدعم المعلوماتي والثقافي: تقديم برامج تدريبية وإرشادية موجهة لأسر الطلاب ذوي الإعاقة، لتمكينهم من دعم تعلم أبنائهم ونموهم الشامل.
- الدعم النفسي والاجتماعي: توفير خدمات إرشاد نفسي واجتماعي للأسر، لتعزيز قدرتهم على مواجهة التحديات المرتبطة بتربية أبنائهم ذوي الإعاقة.
- الاستشارات والمساندة: تقديم الاستشارات التربوية والاجتماعية للأسر.
- التواصل والشراكة: فتح قنوات اتصال مستمرة بين الأسر والمدارس والمعاهد، بما يضمن تلبية احتياجات الطلاب ذوي الإعاقة.
- المشاركة في التخطيط التعليمي: إشراك الأسر في إعداد ومراجعة الخطط التعليمية الفردية والخطط الانتقالية الخاصة بالطلاب ذوي الإعاقة.
- الخدمات التعليمية والداعمة: دعم تعليم أبناء الأسر من ذوي الإعاقة عبر:
- توفير خيارات تعليمية متنوعة، تشمل بيئات تعليمية مختلفة، وتوفير القسائم التعليمية لفتح خيارات إضافية في تعليم الطلاب ذوي الإعاقة.
- إتاحة الموارد والخدمات المساندة.
- اتخاذ القرار وتقرير المصير: اعتبار الأسر شركاء أساسيين في اتخاذ القرارات التعليمية المتعلقة بأبنائهم، وضمان مشاركتهم في تقرير مستقبل الطالب.

- التمكين والاحترام: احترام ثقافة الأسر وخلفياتهم الاجتماعية، وتعريفهم بحقوقهم وحقوق أبنائهم التعليمية.

دور المراكز البحثية في تفعيل مواد السياسة التعليمية:

تضطلع المراكز البحثية بدور حيوي في تفعيل السياسات بشكل عام، وكمورد تحليلي أساسي للنظم والتشريعات التعليمية ومدى تمكنها في تحسين الجودة التعليمية للطلاب ذوي الإعاقة، وترتبط جودة الأبحاث القائمة بمدى مساهمتها الفاعلة في تقديم التوصيات، وإحداث تأثير ملموس على المستوى الوطني، مما يحتم انشاء أدلة ومستودعات بحثية لحصر المشكلات والبحث في العوائق، والأدوار لأصحاب المصلحة في إجراء البحوث والدراسات العلمية، خاصة ذات العلاقة بالطلاب ذوي الإعاقة.

ويُعدّ نظام التعليم نظاماً معقداً بطبيعته، إذ يتكوّن من أنظمة فرعية مترابطة ويشمل العديد من أصحاب المصلحة، كما يؤدي أي قرار يُتخذ بشأن أحد مكوناته أو مستوياته إلى إحداث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على بقية المكونات والأنظمة الفرعية الأخرى، ويقتضي ذلك الترابط من صانعي السياسات ومتخذي القرار ضمان وجود سياسة تعليمية وأطر استراتيجية متماسكة ومتكاملة. مما يبرز الحاجة الماسة إلى تبني سياسات واستراتيجيات تعليمية مرنة ومستدامة، قادرة على بناء أنظمة تعليمية فعّالة ذات صلة، وتحمل طابعاً تحويلياً خصوصاً فيما يعنى بشأن الطلاب ذوي الإعاقة على المستوى الأول (UNESCO, 2024).

وتعتبر البحوث التربوية وإنتاج المعرفة ومشاركتها بالإضافة إلى الاستخدام الفعال لها مصدرًا حيويًا للابتكار، فيُمكن أن يتوفر أساسًا مُفيدًا لإرشاد صنع السياسات والممارسة المهنية التعليمية. ويلاحظ في الآونة الأخيرة بذل جهود واستثمارات هائلة لتعزيز جودة وإنتاج واستخدام البحث التربوي في السياسات والممارسة، إلى ان استخدام البحث بشكل منهجي وعلى نطاق واسع في صنع السياسات والممارسة التعليمية يُمثل تحديًا كبيراً للعديد من الدول والأنظمة (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), 2025).

شكل (١٦)

دور المراكز البحثية في تفعيل مواد السياسة التعليمية



يوضح الشكل رقم (١٦) مواد السياسة التعليمية المقترحة من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويُعدّ التعرّف والاكتشاف الخطوة الأساسية في مسار تقديم الخدمات للطلاب ذوي الإعاقة، إذ يتوقف عليه مستوى ونوعية الخدمات التعليمية المقدَّمة لهم. ويمكن لمراكز البحوث في الوزارات المعنية، مثل وزارة الصحة من خلال برامج فحص حديثي الولادة ومتابعة التطور النمائي للأطفال، ووزارة التعليم عبر المسوح الاستكشافية للطلاب، أن توظف جهودها في هذا الجانب بدعم كافٍ لتحسين آليات التعرّف والاكتشاف. ويشمل ذلك: تطوير أدوات تشخيصية ملائمة لقدرات ومهارات ذوي الإعاقة، مع التأكد من صلاحيتها وجدواها قبل تعميمها، وتقنين الاختبارات بما يتناسب مع البيئة والثقافة السعودية، وتحسين وسائل وأساليب الكشف عن الإعاقات غير الظاهرة، مثل تطبيق نهج الاستجابة للتدخل (RTI)، وأنظمة الدعم متعددة المستويات (MTSS)، وتأهيل وتدريب العاملين على تطبيق هذه الأساليب وضمان فعاليتها.

في المرحلة التالية الخاصة بـ التدخل المبكر، ينبغي لمراكز البحوث، تتبع بيانات الأطفال ذوي الإعاقة وإجراء دراسات طولية لمتابعة التطور النمائي لهم، وخصائصهم، وسبل دعمهم، وإنشاء مؤشرات ومعايير لبرامج التدخل المبكر الوطنية، تشمل معايير خاصة بالعاملين، ومعايير نمائية للأطفال قائمة على الممارسات المبنية على الأدلة، مع البحث فيها وتقييم أثرها على تطور الأطفال واندماجهم الاجتماعي، وكذلك العمل على تطوير نماذج تدخل مبكر مبتكرة وفعّالة، قائمة على مشاركة الأسر ومتعددة التخصصات، لضمان تقديم ممارسات ناجحة وملائمة لكل طفل.

وبالمقابل، نجد أن الدراسات البحثية المتعلقة بالخطط والبرامج التربوية الفردية (IEP) غالبًا ما تصدر عن باحثين فرديين لأغراض أكاديمية، بينما يغيب البحث الشامل في الخدمات التعليمية وأساليب تعليم الطلاب ذوي الإعاقة عن أولويات مراكز البحوث، مما يستوجب إدارة الجهود، وإعادة توجيه الرؤى البحثية لمركز البحوث في وزارة التعليم لتضمين الطلاب ذوي الإعاقة ضمن أولوياته البحثية، وقياس مخرجات الطلاب سنويًا، والنظر في المدارس التي تحقق أفضل معدلات تخرج، ودراسة الأسباب والإمكانات والعوائق، وتقديم توصيات عملية لصناع القرار، كما يجب أن تعمل على تقييم أثر البرامج التدريبية والخطط الانتقالية على تحسين جودة العملية التعليمية وتلبية احتياجات الطلاب، من خلال أدوات تقييم جودة الحياة والاستقلالية لديهم، وإجراء دراسات تقييمية تحليلية لتحليل الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ورفع التوصيات لصناع القرار وأصحاب المصلحة لضمان استدامة التطوير.

وينبغي توسيع الدور المناط بمراكز البحوث، لا سيما في وزارة التعليم، ليكون دورها أكثر من كونه داعمًا لصناع القرار، بحيث يشمل التعاون مع قسم ذوي الإعاقة في إجراء بحوث حول الدمج الشامل والتعليم عن بُعد، وأهم الوسائل التي يدعمها نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يشمل الوصول الشامل في البيئات التعليمية، والمحتوى الدراسي، والتقنيات المساعدة، والبحث في أساليب تقييم الطلاب ذوي الإعاقة ومواءمتها مع احتياجاتهم الفردية، ودراسة المعوقات وبناء مؤشرات مرتبطة بالبنى التحتية الملائمة للطلاب ذوي الإعاقة في المباني

المدرسية، استنادًا إلى نتائج الأبحاث والتوصيات، مع إخضاع هذه الممارسات للتطبيق والتقييم قبل تعميمها على مدارس الدمج والمعاهد.

ويصبح الدور الواضح لمراكز البحوث في التحليل والتقييم للممارسات المهنية، وتزويد صناع القرار بأدلة قائمة على الممارسات المبنية على الأدلة حول المناهج الدراسية وأساليب تكييف كل مقرر دراسي للطلاب ذوي الإعاقة، وإنشاء أدلة حول التقنيات المساعدة وطرق استخدامها وصيانتها وتفعيلها في الحصص الدراسية، وتعزيز التعاون البحثي المبتكر لتطوير تقنيات مساندة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتسويقها على المستوى الوطني والإقليمي.

وفيما يتعلق بـ التعليم العالي ينبغي أن تتبنى المراكز البحثية في جميع مؤسسات التعليم العالي تفعيل النشاط البحثي حول الوصول الشامل وتقديم الترتيبات التيسيرية للطلاب ذوي الإعاقة، والعمل على تحسين سياسات تعليم ذوي الإعاقة، وإلزامية تطبيقها للحصول على الاعتماد الأكاديمي. فعلى الرغم من زيادة أعداد الطلاب ذوي الإعاقة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، إلا أن معدلات تخرجهم أقل بكثير من أقرانهم من غير ذوي الإعاقة (Accardo et al., 2019) ، ما يعكس محدودية الدعم وسهولة الوصول في الجامعات. من جانب آخر ينبغي على المراكز البحثية متابعة المبتعثين من ذوي الإعاقة وقياس أثر مشاركتهم في برامج الابتعاث على تطورهم الأكاديمي والمهني، ومدى انعكاس ذلك على التنمية الوطنية.

كما أن كثير من خدمات ذوي الإعاقة تتقاطع مع جهات وأطراف مختلفة، مما يفرض ضرورة التنسيق المدروس بين المراكز البحثية المعنية، والعمل على إيجاد حلول للقضايا الطارئة، وتوحيد الجهود للارتقاء بمستوى الخدمات والأبحاث. ويتطلب ذلك تكوين فرق متعددة التخصصات تضم مستشارين وباحثين من مختلف المجالات لتطبيق دراسات بينية متكاملة، وإتاحة مشاركة البيانات عند الحاجة مع الجهات الأخرى للاستفادة منها، مع وضع ضوابط واضحة لذلك، وتعزيز التعاون والتواصل المفتوح بين الباحثين وتسهيله وفق آليات مدروسة، مع حوكمة دقيقة للأدوار والمسؤوليات.

من جانب آخر يعتبر رصد وقياس مستوى رضا الأسر عن الخدمات وأساليب التعليم والتقييم لأبنائهم من ذوي الإعاقة أمرًا بالغ الأهمية للمراكز البحثية، مما يتطلب دراسة التحديات التي تواجه الأسر واقتراح حلول قابلة للتطبيق، وإشراك الأسر كجزء أساسي من العينات البحثية لضمان مراعاة احتياجاتهم في تطوير البرامج والخدمات، وأخيراً تفعيل دور المراكز البحثية في إعداد أدلة إرشادية وتدريبية للأسر لدعم مشاركتهم الفعالة في العملية التعليمية.

التوصيات:

- وضع أولويات بحثية وطنية يتم تحديدها من قبل هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشاركتها بانتظام مع المراكز البحثية التابعة للوزارات والجهات ذات العلاقة، لضمان تكامل الجهود البحثية وتوجيهها نحو التحديات الأكثر تأثيرًا في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تصميم وتنفيذ خطط استراتيجية وبرامج تطويرية تهدف إلى تعزيز كفاءة المراكز البحثية،

بما يسهم في دعم تنفيذ السياسات والأنظمة ذات العلاقة، مع توفير الدعم المالي والفني اللازم لضمان استدامة هذه المراكز وتحقيق أثر ملموس.

- استقطاب كوادر بحثية متخصصة تشمل مستشارين أكاديميين ذوي خبرة، وباحثين متمكنين في المناهج الكمية والنوعية، وتحليل البيانات الضخمة، بما يضمن الخروج بنتائج علمية قابلة للتطبيق وتخدم احتياجات المجتمع.
- تطبيق معايير موضوعية لتقييم الأداء البحثي للمراكز البحثية، بإشراف هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار، لتصنيف المراكز إلى مستويات، وربط مستويات الدعم المالي بنسب الإنتاجية البحثية، مع توفير الدعم اللازم لرفع كفاءة المراكز الأقل أداءً.
- تعزيز النشر العلمي على المستوى المحلي والدولي، ورفع مستوى التأثير البحثي من خلال التشجيع على الابتكار وإنتاج المعرفة، بما يسهم في تحسين تصنيف المملكة عالميًا في مؤشرات البحث والابتكار والتقارير الدولية.
- دعم التعاون والتكامل بين المراكز البحثية بمختلف تخصصاتها ومجالات عملها، لتطوير خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل مستدام، وتحقيق جودة حياة أعلى لهذه الفئة المهمة من المجتمع.
- تعزيز نشر وتسويق نتائج الأبحاث العلمية من خلال تطوير آليات نشر فعّالة تبرز مخرجات المراكز البحثية، بما يسهم في رفع مكانتها على المستويين الوطني والدولي، ويفتح آفاقًا أوسع لإقامة شراكات استراتيجية في مجالات التمويل، وبناء القدرات، والتعاون المعرفي والتدريبي.
- الارتقاء بجودة الإنتاج البحثي عبر الالتزام الصارم بالمنهجيات العلمية الرصينة، وضمان مواءمة الأبحاث مع أولويات التنمية واحتياجات المجتمع، بما يدعم توجه المملكة العربية السعودية نحو اقتصاد معرفي ويحقق أثراً ملموساً في السياسات والخدمات.

آفاق للأبحاث المستقبلية:

- تطوير تصور استراتيجي يعزز من التحول الفعّال والتمكين المؤسسي للمراكز البحثية، ويعمل على تفعيل دورها المحوري في دعم السياسات العامة وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة.
- إجراء دراسات مقارنة تحليلية بين نماذج المراكز البحثية العالمية والمراكز الوطنية، بهدف استكشاف أفضل الممارسات وتطويع التجارب الدولية الناجحة لتصميم نماذج محلية ذات كفاءة عالية وأثر مجتمعي وسياسي ملموس.
- تنفيذ دراسات مسحية شاملة تستهدف عينات أوسع من المراكز البحثية على المستوى الوطني، مع التركيز على المراكز التخصصية (كالطبية، والتقنية، والصناعية)، بهدف تعميق الفهم حول واقعها واحتياجاتها وتحديد فرص التحسين والتطوير المستقبلي.
- استطلاع آراء المستفيدين وصناع القرار حول فاعلية منتجات المراكز البحثية، ومدى

مواءمتها لاحتياجاتهم، لتغذية عمليات التحسين المستمر، وضمان اتساق المخرجات البحثية مع التحديات الواقعية.

الخاتمة:

تُعد المراكز البحثية ركيزة أساسية في دعم وتفعيل السياسات التعليمية، لما تؤديه من دور تحليلي عميق للأنظمة والتشريعات، إلى جانب دورها المحوري في قياس فاعلية هذه السياسات وأثرها على جودة التعليم، خصوصًا للأشخاص ذوي الإعاقة. وتكمن قوة الأبحاث العلمية في مدى قدرتها على تقديم حلول وتوصيات عملية قابلة للتطبيق، تساهم في إحداث تغيير إيجابي وملموس على المستوى الوطني. ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة إلى إنشاء مستودعات معرفية وأدلة بحثية متخصصة، تهدف إلى رصد التحديات، وتحليل الإشكالات، وتحديد الأدوار المناطة بأصحاب العلاقة، بما يعزز توجيه الجهود نحو إنتاج أبحاث رصينة، ذات صلة مباشرة بالسياسات التعليمية والتشريعات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد أكدت نتائج الدراسة أهمية تركيز الجهود الوطنية على تمكين البحث العلمي، وتعزيز قدرته التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، باعتباره أحد المكنات الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية (٢٠٣٠). كما شددت على ضرورة ترسيخ مكانة البحث العلمي بوصفه أداة استراتيجية فاعلة في صناعة القرار، يُستند إليها في صياغة السياسات، وإجراء عمليات التقييم والتطوير، بما يتماشى مع متغيرات الواقع واحتياجات المجتمع المتجددة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أبو علام، رجاء. (٢٠١٤). *مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية*. دار النشر للجامعات.

أبو هلال، سناء. (٢٠٢٤). *تحليل السياسات التعليمية في فلسطين (١٩٩٣-٢٠٢٣) استناداً إلى الاتجاهات العالمية في تحليل السياسات*. المؤتمر التربوي الدولي السنوي الثامن: رؤى وأفكار لقضايا ساخنة في التعليم العربي: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، ١٥٣-١٦٨. https://jaesjo.com/index.php/conf/article/view/740/629

أبو النصر، مدحت. (٢٠١٨). نموذج جودة الخدمة من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية. *مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية*، ٣٠ (١)، ١- ١٦. https://doi.org/10.21608/cjsw.2018.227918

أرنوط، بشرى. (٢٠٢٠). جودة البحث العلمي: المعايير، المتطلبات، المعوقات، والإجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين (دراسة نوعية باستخدام النظرية المجذرة). *المجلة التربوية- جامعة سوهاج*، ٦٩ (٦٩)، ١- ٢٧. https://doi.org/10.21608/edusohag.2020.64369

الأسود، زهرة. (٢٠٢٢). الاعتبارات المنهجية في تصميم البحث النوعي. *مجلة الدراسات والبحوث الإنسانية*، ٧ (١)، ٢٠٨- ٢١٨. https://asjp.cerist.dz/en/article/184470

البشر، نجلاء.، والسبيعي، خالد. (٢٠٢٥). متطلبات تطوير منظومة البحث والابتكار بالجامعات لتحقيق الأولويات الوطنية للمملكة العربية السعودية، *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، (١١٦)، ٩٥- ١١٨. https://doi.org/10.33193/JALHSS.116.2025.1316

التاج، هيام.، الحراحشة، علاء.، والتاج، أحمد. (٢٠١٨). القوانين والتشريعات والحقوق الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة (التجربة الأردنية). *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الشهيد حمة لخضر*، (٢٦)، ١٣٣- ١٤٨. https://asjp.cerist.dz/en/article/99571

الباش، نورة. (٢٠١٧). العوامل المؤثرة على تطور أصول التربية الخاصة في بعض الدول الرائدة: دراسة تحليلية. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، ٥ (١٧)، ٧٥-١٠٦. https://doi.org/10.21608/sero.2017.91815

جاسم، محمد. (٢٠٢٤). المراكز البحثية في جامعة بابل ودورها الريادي في دعم البحث العلمي: مركز بحوث البيئة أنموذجاً. *مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية*، ٣٢ (٨)، ١١٤- ١٣٣. https://doi.org/10.29196/dgbrm494

جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية (كاساو). (٢٠٢٢). *دليل وحدة الشراكات الاستراتيجية والاتفاقيات بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية*. https://2u.pw/8Z0cS

جمعية الصحة العالمية. (٢٠٢١). *تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه*. https://2u.pw/bkqBURC

الجميلي، عظيم. (٢٠١٦). دور المراكز البحثية في حل مشكلات المجتمع المعاصر. *مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية*، ٦(٤)، ٢٣- ٥٦. https://search.emarefa.net/detail/BIM-785367

الحجري، زاهر. (٢٠٢٣). تمويل وإدارة البحث العلمي في الدول العربية. *المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة*، ٤ (١)، ٥٤- ٦٢. https://doi.org/10.31559/LCJS2023.4.1.5

الحجوج، كوثر. (٢٠٢٢). ممكنات الابتكار البحثي في العلوم الاجتماعية بالجامعات السعودية. *مجلة الدراسات التربوية والإنسانية*، ١٤ (٤)، ٢٢٩-٢٧٨. https://doi.10.21608/jehs.2022.318028

حقوق الإنسان في دولة الإمارات. (٢٠٢٥، فبراير ٢٥). *حماية حقوق أصحاب الهمم (الأشخاص ذوي الإعاقة)*. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/human-rights-in-the-uae/protecting-the-rights-of-people-of-determination

الخطيب، خليل.، والنصراوين، سلمان. (٢٠٢٣). مسؤوليات مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية العربية في مساندة القيادات الإدارية تجاه التحديات والتحولات المعاصرة. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*، ٢٤(١)، ١٤٥- ١٧٠. https://doi.org/10.36091/0550-024-001-007

خليف، كربوع.، وعبد اللطيف. باري. (٢٠٢١). دور مراكز الفكر والأبحاث في ترشيد السياسات العامة في دول المغرب العربي. *مجلة المفكر*، ١٦ (٢)، ١٤٠- ١٥٦. https://asjp.cerist.dz/en/article/176324

خوجه، آلاء.، الحسياني، مريم.، الهذلول، ذكرى.، والمحسن، أسماء. (٢٠٢٣). تصور مقترح لتطوير الأنظمة الداعمة لحقوق الطلبة ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية في ضوء القوانين الأمريكية. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، ١٥ (٥٤,٢)، ٤٩- ٨٥. https://doi.org/10.21608/sero.2023.288835

دلفوف، سفيان. (٢٠٢٣). آليات تمويل مراكز البحث العلمي: دراسة تحليلية لحالة TUBİTAK. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، ١٠ (٢)، ١٠٩- ١٣١. https://asjp.cerist.dz/en/article/238925

دلالة، ميرنا.، وصوفي، زينا. (٢٠٢٠). واقع حقوق ذوي الإعاقة وجودة القوانين الخاصة بهم «دراسة ميدانية على عينة من جمعية بشائر النور في مدينة اللاذقية». *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، ٤٢ (٢)، ٣٥٧- ٣٧٣. https://journal.latakia-univ.edu.sy/index.php/humlitr/article/view/9676

الرفاعي، مفتاح.، وبن يونس، ناصر. (٢٠٢٢). الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية الليبية والوحدات الاقتصادية: المعوقات والحلول (من وجهة نظر رؤساء المراكز البحثية الأكاديمية في الجامعات الليبية). *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المؤتمر الدولي الأول لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل*، ٢٠ (٢٠)، ٨٨٨- ٩٠٤. https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/272

روزشتاين، لورا، جونسون، سكوت. (٢٠١٨). *قانون التربية الخاصة* (أحمد التميمي، مترجم). دار جامعة الملك سعود. (العمل الأصلي نشر في ٢٠١٤).

زاهر، محمد.، أبو سعدة، وضيئة.، وهيكل، هناء. (٢٠١٦). منظومة البحث العلمي بمراكز البحث في الجامعات المصرية «الواقع والمأمول». *مجلة كلية التربية ببنها*، ١ (١٠٥)، ٢٧٣- ٣١٣. https://doi.org/10.21608/jfeb.2016.65571

الزهراني، محمد. (٢٠٢٠). معايير تقييم جودة البحوث النوعية في العلوم الإنسانية. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، ٨(٣)، ٦٠٥- ٦٢٢. https://doi.org/10.31559/EPS2020.8.3.4

السالم، ماجد.، والزهراني، هناء. (٢٠٢٢). التوجهات البحثية في مجال التربية الخاصة في المجلات العلمية السعودية: دراسة ببليومترية. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية*، ١٤(٣)، ١- ٢٣. https://doi.org/10.54940/ep23297895

سيد، نادية. (٢٠٢٢). الحراك الأكاديمي الدولي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية. *المجلة التربوية لتعليم الكبار*، ٤ (١)، ٢٣٨-٢٦٢. https://doi.10.21608/altc.2022.274203

الشندويلي، أحمد. (٢٠١٨). قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة حلم أصبح حقيقة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة*، ٢ (٣)، ١-١١. https://doi.org/10.12816/0046201

عبد التواب، عبدالتواب.، الحلواني، حنان.، والرشيدي، عبدالله. (٢٠٢٣). تسويق البُحُوث العلمية مدخل لتعزيز القُدرة التَّنافُسية بجامعة الكويت (دراسة تحليلية مقارنة). *مجلة كلية التربية (أسيوط)*، ٢٩ (٧)، ٦٨- ١٠٥. https://doi.org/10.21608/mfes.2023.318935

عبدالحميد، هالة. (٢٠٢٠). التربية الخاصة: رؤية مستقبلية. *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*، (٤٨)، ١- ١٩. https://doi.org/10.21608/jfes.2020.113956

العبدالكريم، راشد. (٢٠٢٠). *البحث النوعي في التربية*. مكتبة الرشد.

عبدالوهاب، عبدالله. (٢٠١٧). *دور مراكز الدراسات الاستراتيجية في دعم صناعة القرار السياسي (دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية* (رسالة دكتوراة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبده، بدر.، عبد الحمي، خليل.، والشرقاوي، عبدالفتاح. (٢٠٢١). الحماية القانونية والاجتماعية لذوي الاعاقة وأسرهم بالمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية مقارنة لسياسات التأهيل والتمكين والدمج بالنظامين السعودي والمصري. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، ١٣ (٣)، ٤٤- ٩٤. https://doi.org/10.54940/ss66711042

العتيبي، فايز، و العكلوك، جميلة عبد الهادي. (٢٠٢٥). واقع استخدام برامج إدارة البيانات البحثية في المكتبات الأكاديمية السعودية وأثره على جودة البحث العلمي. *المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات*، ٧(٢١)، ٦-٤١. https://doi.org/10.21608/jslmf.2024.230404.1174

عرعار، مراد.، هباش، سامي.، ورجم، خالد. (٢٠٢٤). العلاقة البحثية جامعة-مؤسسة اقتصادية على ضوء المؤشرات والتصنيفات العالمية-دراسة حالة تنافسية الجامعات الجزائرية. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، ٨ (٢)، ٣٧٨- ٤٠٣. https://asjp.cerist.dz/en/article/259869

عزام، صفا. (٢٠٢٢). حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في المواثيق الدولية دراسة مقارنه بين القانون الدولي والقوانين المصرية والسعودية. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، ٨ (٣)، ٧١٧- ٧٦٣. https://doi.10.21608/jdl.2022.257319

العصيمي، نورة. (٢٠١٨). دور التمويل على الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية: جامعة الملك سعود أنموذجاً. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، ٢ (٢٣)، ١١٩-١٣٨. https://doi.org/10.26389/AJSRP.N120618

العمار، فهد. (٢٠٢١). الانقسامات والاختلافات في الأبحاث النوعية والكمية: وجهة نظر نقدية. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل*، ٢٢ (٢)، ٣٩- ٤٦. https://doi.org/10.37575/h/mng/0035

عمروش، عبدالوهاب. (٢٠١٨). قراءة في تقرير جامعة بنسلفانيا حول مؤشر مراكز الفكر والرأي لعام ٢٠١٦. *السياسة العالمية*، ٢ (١)، ٨- ٢٥. https://asjp.cerist.dz/en/article/146656

غبور، أماني. (٢٠١٩). رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية. *مجلة بحوث التربية النوعية*، (٥٤)، ٦٣-١٠٩. https://doi.10.21608/mbse.2019.136035

الفضالي، محمد. (٢٠٢٢). متطلبات تدويل البحث العلمي لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة الأزهر. *مجلة التربية- جامعة الأزهر*، ٤١ (١٩٦)، ٦١٣- ٧١٦. https://jsrep.journals.ekb.eg/article_326001.html

فؤاد، هند. (٢٠٢٤). دور مراكز البحوث والفكر في معالجة القضايا المجتمعية في العالم العربي الإسهامات والتحديات. *آفاق عربية و إقليمية*، ٩ (١٦)، ١٢٩-١٤٧. Https://journals.ekb.eg/article_399010.html

المالكي، نبيل. (٢٠١٧). معوقات تطبيق الدليل التنظيمي والإجرائي لمعاهد وبرامج التربية الخاصة كما يدركها العاملون فيها. *مجلة التربية الخاصة والتأهيل*، ٥ (١٧)، ٤٩-٨١. https://doi.org/10.21608/sero.2020.91803

محمود، ولاء. (٢٠٢٤). استثمار الإنتاج المعرفي الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس مدخل لتحقيق الميزة التنافسية لجامعة بنها (تصور مقترح). *مجلة كلية التربية (أسيوط)*، ٤(٥)، ١-٩٦. https://doi10.21608/mfes.2024.362319

مخلوف، أسماء. (٢٠٢٢). تعظيم رأس المال الفكري بجامعة السويس لتحقيق ميزتها التنافسية (تصور مقترح). *مجلة كلية التربية (أسيوط)*،٣٨ (٦)، ١٩- ١٢٨. https://doi. 10.21608/mfes.2022.266096

مركز البحوث والتواصل المعرفي. (٢٠٢٥، فبراير ١٦). *تقرير حالة قطاع مراكز الفكر السعودية ٢٠٢٣ ظهور ونمو مراكز الفكر في المملكة العربية السعودية والتحول في ظل رؤية ٢٠٣٠*. https://shorturl.at/kSQrj

مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة. (٢٠٢٥، مارس ٣). *جائزة الملك سلمان العالمية لأبحاث الإعاقة*. https://ksadr.org.sa/ar

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية. (٢٠٢٥، يناير ١٦). *مراكز الدراسات والبحوث*. https://ncss.gov.sa/global-databases/

المطيري، هدى. (٢٠٢٢). تفعيل الاستثمار في الأبحاث العلمية في الجامعات السعودية في ضوء

التجارب العالمية – تصور مقترح. *مجلة كلية التربية (أسيوط)*، ٣٨ (١)، ٢٩٠-٣٤٤. https://doi.org/10.12816/mfes.2022.222239

المناعي، محمد. (٢٠٢٤). دور مراكز التفكير الاستراتيجي في دعم اتخاذ القرار لدى القيادات العليا. *المجلة العربية للإدارة*، ١ (١٤)، ١-١٤. https://doi.10.21608/aja.2024.328149.1730

الميزر، هند. (٢٠١٧). مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية» الواقع والمأمول» دراسة نظرية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، ٨ (٣)، ٨١- ٩٠. https://doi.org/10.24200/jass.vol8is-s3pp81-90

الميزر، هند. (٢٠١٨). مراكز البحوث الاجتماعية العربية الإسهامات والتحديات: دراسة استطلاعية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس*، ٩ (٢)، ٥٧- ٦٥. https://search.mandumah.com/Record/1034215

النامي، علي. (٢٠٢٢). حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات حمايتها في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦ مع الإشارة إلى موقف دولة الكويت. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية (المنصورة)*،١٢(٧٩)، ٩١-١٧٦. https://doi.org/10.21608/mjle.2022.235638

النصار، صالح. (٢٠٢٣). مقومات تحقيق تأثير البحوث في الدراسات المنشورة في المجلات العلمية في المملكة العربية السعودية. *دراسات نفسية*، ٣٣(٤)، ٦١٥-٦٣٣. https://psj.journals.ekb.eg/article_319214.html

النملة، نوف.، وكعكي، سهام. (٢٠٢٢). تحسين أداء مراكز البحوث بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرَّحمن في ضوء إدارة المعرفة. *مجلة شباب الباحثين في العلوم التربوية لكلية التربية جامعة سوهاج*، ١٢(١٢)، ٣٩٣- ٤٤٤. https://doi.org/10.21608/jyse.2022.245199

وزارة التعليم. (٢٠٢٥، فبراير ٢٥). *المملكة تحصد المركز ٢٩ عالمياً في جودة الأبحاث العلمية وفقاً لمؤشر «نيتشر» ٢٠٢١*. https://moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/fu-1443-83.aspx

وزارة التعليم. (٢٠٢٥، فبراير ٣). *الدليل التنظيمي لوزارة التعليم (دليل الأهداف والمهام)*. https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/rpr.aspx

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٥أ، فبراير ٦). *النظام الأساسي للحكم*. https://2u.pw/5rNB4

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٥ب، فبراير ٨). *نظام رعاية المعوقين*. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/872950d8-7059-41fd-a6f1-a9a700f2a962/1

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٥ج، فبراير ١٠). *نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة*. https://2u.pw/nYCPSTj

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. (٢٠٢٥، ديسمبر٤). *من نحن*. https://www.apd.gov.sa/about-us

الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (٢٠٢٥). *المؤشر الوطني للبيانات (نضيء)*. https://2u.pw/F9GPn

هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار. (٢٠٢٥، يناير ١٩). *دليل الباحثين والمبتكرين*. https://rdia.

gov.sa/media/v4ucluy0/researchers-innovators-guidebookv6-arb.pdf

هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. (٢٠٢٥، مارس ٧). *الملف التعريفي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية*. https://apd.gov.sa/sources

يقرو، خالدية. (٢٠٢١). حماية وترقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الاجراءات الأممية الخاصة. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، ٧(١)، ١٠٦٠-١٠٨٧. https://asjp.cerist.dz/en/article/156735

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

Aagaard, K., Mongeon, P., Ramos-Vielba, I., & Thomas, D. A. (2021). Getting to the bottom of research funding: Acknowledging the complexity of funding dynamics. *Plos one, 16* (5), 1-25. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0251488

Abbas, S. M. (2023, March 10-11). The role of research centers in combating corruption. [Conference session]. *Iraqi academics syndicate 3rd international conference on arts and humanities sciences.* Baghdad- Iraq.

Abdulla, M., & Banik, B. K. (2020). The role of research centers in Saudi's universities in supporting creativity and innovation: Descriptive study. *International Journal for Innovation Education and Research, 8* (8), 10-23. https://doi.org/10.31686/ijier.vol8.iss8.2256

Abelson, D., (2009). Thinking about think tanks: A conceptual framework. In A. Donald (Ed.), *Do think tanks matter?: assessing the impact of public policy institutes* (2nd) (pp. 49-60). McGill-Queen's University Press. https://doi.org/10.1515/9780773575417

Abobaker, M. Y. (2024). Empowering persons with disabilities in Saudi Arabia: Strengthen-compliance with the international convention on the rights of persons with disabilities in employment opportunities from the perspective of SDGS. *Journal of Lifestyle and SDGs Review, 5*(2), 1-19. https://doi.org/10.47172/2965-730X.SDGsReview.v5.n02.pe02968

Accardo, A. L., Kuder, S. J., & Woodruff, J. (2019). Accommodations and support services preferred by college students with autism spectrum disorder. *Autism, 23*(3), 574–583. https://doi.org/10.1177/1362361318756786

Ahlers, A. L., & Christmann-Budian, S. (2023). The politics of university rankings in China. *Higher Education, 86* (4), 751–770. https://doi.org/10.1007/s10734-023-01014-y

Ahmed, H (2024). The evolving landscape of disability rights and accessibility in Saudi Arabia. *Journal of Social Sciences and Humanities Research Fundamentals, 4* (09), 1–6. https://inlibrary.uz/index.php/jsshrf/article/view/44122

Akram, M., Egbuna, C., Riaz, Z., Kaladhar, D. S., Elkhateeb, W. A., Swargiary, A., ... & Awuchi, C. G. (2021). Global research funding and development. *IPS Interdisciplinary Journal of Biological Sciences, 1*(1), 11-18. https://doi.org/10.54117/iijbs.v1i1.3

Albarrati, A. M., Abdelwahab, S. I., & Nazer, R. I. (2025). A comprehensive bibliometric analysis of disability research in Saudi Arabia: Trends, gaps, and future directions. *Journal of Disability Research, 4*(2), 1-13. https://doi.org/10.57197/JDR-2025-0003

Aldabas, R. A. (2015). Special education in Saudi Arabia: History and areas for reform. *Cre-*

ative Education, 6(11), 1158-1167. https://doi.org/10.4236/ce.2015.611114

Al-Hadhrami, B. S. M., & Al-kindi, S. S. (2025). The Sultanate of Oman's Research Centers: Their Roles in Promoting Decision-Making. *Dirasat: Human and Social Sciences, 52* (3), 1-18. https://doi.10.35516/hum.v52i3.6202

Alharbi, A., & Madhesh, A. (2018). Inclusive education and policy in Saudi Arabia. *International Journal of Education Research and Reviews, 6*(1), 946-956. https://www.internationalscholarsjournals.com/articles/inclusive-education-and-policy-in-saudi-arabia.pdf

Ali, H., Bakhiet, S., Essa, Y., & Alqafari, S. (2021). Factors underlying the kingdom of Saudi Arabia's protection of the rights of individuals with disabilities. *International Journal of Childhood, Counselling & Special Education, 3*(2), 57-66.https://doi.org/10.31559/CCSE2021.3.2.1

Allen, C., Metternicht, G., & Wiedmann, T. (2021). Priorities for science to support national implementation of the sustainable development goals: A review of progress and gaps. *Sustainable Development, 29* (4), 635-652. https://doi.org/10.1002/sd.2164

Alquraini, T. (2013). Legislative rules for students with disabilities in the United States and Saudi Arabia: A comparative study. *International Interdisciplinary Journal of Education, 2*(6), 601-614. https://doi.org/10.12816/0002942

Alrudayni, M. (2025). Moving towards inclusive education: Policy evolution in Saudi Arabia. *International Journal of Educational Research, 130*. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2024.102533

Alruwaili, H. R. (2016). Obstacles of special education services for students with intellectual disabilities in Saudi Arabia: Future directions. *American Research Journal of Humanities and Social Sciences, 2*(1), 1-5. https://doi.org/10.21694/2378-7031.16020

Alsalem, M. A. (2023). Towards new disability paradigms: Generating equality in Saudi Arabian policy in light of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities. *International Journal of Disability, Development and Education, 70*(7), 1410-1424. https://doi.org/10.1080/1034912X.2021.1980864

Alshehri, Y. D. (2021). Comparison of special education services in Saudi Arabia and Thailand. *Journal of Research in Curriculum Instruction and Educational Technology, 7*(1),95-114. https://doi.org/10.21608/jrciet.2021.134635

Alshehri, K., & Fallata, M. M. (2022). Requirements for organizational change in the schools implementing special education programs in the eastern province, Saudi Arabia. *Journal Of Language and Linguistic Studies, 17*(4), 2615-2635 . https://www.jlls.org/index.php/jlls/article/view/4273

AlSumih, A. M. (2016). Research map of research priorities in he studies in the kingdom of Saudi Arabia. *Universal Journal of Educational Research, 4*(7), 1629-1643. https://doi.org/10.13189/ujer.2016.040715

Akhavan, P., Rahimi, A., & Mehralian, G. (2013). Developing a model for knowledge sharing in research centers. *Journal of Information and Knowledge Management Systems, 43*(3), 357-393. https://doi.org/10.1108/VINE-06-2012-0020

Arstein-Kerslake, A., Maker, Y., Flynn, E., Ward, O., Bell, R., & Degener, T. (2020). Introduc-

ing a human rights-based disability research methodology. *Human Rights Law Review, 20*(3), 412-432. https://doi.org/10.1093/hrlr/ngaa021

Asilbekovna, A. M. (2023). Comparative Analysis of International Standards for the Protection of Persons with Disabilities and National Legal Norms. *International Journal of Law and Policy, 1*(6), 1-17. https://doi.org/10.59022/ijlp.96

Athens, L. (2010). Naturalistic inquiry in theory and practice. *Journal of Contemporary Ethnography, 39*(1), 87-125. https://doi.org/10.1177/0891241609343663

Australian Government. (2025, Feb 22). *Disability Standards for Education*. https://www.education.gov.au/

Ayee, J. R., & Ohemeng, F. L. (2024). Introduction and theoretical perspective on think tanks. In F. L. Ohemeng & J. R. Ayee (Eds.), *Think Tanks, Governance, and development in Africa: New horizons in nonprofit research series* (pp. 1-26). Edward Elgar Publishing. https://doi.org/10.4337/9781800379879

Babour, A., Alzamzami, O. (2021). International publication trends and collaborationimpact on the scientific research of Saudi Arabia. *Journal of Scientometric Research, 10*(3), 328-336. https://doi.org/10.5530/jscires.10.3.49

Baek, W., & Han, G. (2020). Study on the improvement of relevant legislative system for a ctivating research equipment industry. *The Journal of Society for e-Business Studies, 25*(2), 127-146. https://doi.org/10.7838/jsebs.2020.25.2.127

Barati, M. (2025). How think tanks shape public policy in America? A review. *International Journal of advanced, multidisciplinary, research and studies, 5* (1), 828-833. https://www.multiresearchjournal.com/admin/uploads/archives/archive-1738923716.pdf

Barringer, S.N., & Pryor, K.N. (2022). Understanding academic structure: Variation,stability, and change at the center of the modern research university. *The Review of Higher Education, 45*(3), 365-408. https://dx.doi.org/10.1353/rhe.2022.0003

Basu, M. (2020). *Importance of research in education.* https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3703560

Battal, Z. M. B. (2016). Special education in Saudi Arabia. *International Journal of Technology and InclusiveEducation,5*(2),880-886. https://doi.org/10.20533/ijtie.2047.0533.2016.0113

Bowen, G. A. (2009). Document analysis as a qualitative research method. *Qualitative Research Journal, 9*(2), 27-40. https://doi.org/10.3316/QRJ0902027

Bradke, F., Maartens, A., & Teichmann, S. A. (2023). Key attributes of successful research institutes. *PLOS Biology, 21* (9), e3002267. https://doi.org/10.1371/journal.pbio.3002267

Braun, V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative Research in Psychology, 3* (2), 77-101. https://doi.org/10.1191/1478088706qp063oa

Brown, B. (2021). Practice partnerships in education: Benefits for researchers and practitioners. *Alberta Journal of Educational Research, 67* (4), 421-441. https://doi.org/10.11575/ajer.v67i4.70073

Cabatay, M. (2022). Developments of special education policies of various countries: A l i terature review. *Jurnal Penelitian Dan Pengembangan Pendidikan LuarBiasa, 9* (1), 2528-3197. https://doi.org/10.17977/um029v9i12022p1-5

Calignano, G. (2021). Better connected, more reputable? On the association between node centrality and academic reputation in the European Union research and innovation networks. *European Policy Analysis, 7* (1), 240-262. https://doi.org/10.1002/epa2.1100

Castro, F., Cerilli, C., Hu, L., Iezzoni, L. I., Varadaraj, V., & Swenor, B. K. (2024). Experiences of researchers with disabilities at academic institutions in the United States. *PloS one, 19* (8), e0299612. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0299612

Chan, R. Y. (2019). Higher Education as a Field of Study: An Analysis of 495 Academic Programs, Research Centers, and Institutes across 48 Countries Worldwide. *Bulgarian Comparative Education Society, 17*, 124- 131. https://eric.ed.gov/?id=ED596942

Chan, J. (2024). Rights of persons with disabilities: Current status and future directions. *Advances in Neurodevelopmental Disorders, 8*(1), 3-6. https://doi.org/10.1007/s41252-024-00392-3

Chogthu, B., Ritheesh, V., Naik, A., & Venkata, S. (2025). Comprehensive analysis of Saudi Arabia's research output: A bibliometric study (2013–2022). *F1000Research, 14* (61), 1-18.https://doi.org/10.12688/f1000research.148088.1

Cooper, A., MacGregor, S., & Shewchuk, S. (2021). A research model to study research-practice partnerships in education. *Journal of Professional Capital and Community, 6* (1), 44-63. https://doi.org/10.12688/f1000research.160450.2

Creswell, J. W., & Clark, V. L. P. (2017). *Designing and conducting mixed methods research. Sage publications.*

Creswell, J. W., & Creswell, J. D. (2018). *Research design: Qualitative, quantitative, and mixed methods approaches*. Sage publications.

Creswell, J. W., & Poth, C. N. (2023). *Qualitative inquiry & research design: Choosing among five approaches* (5th ed.). Sage Publications.

Dehnavi, E. A., Niafar, M. M., & Ahmadzada, K. (2024). An Overview regarding the U.S domestic economic strategies: Role of think tanks. *Journal of Humanities and Education Development, 6*(5), 82-92. https://dx.doi.org/10.22161/jhed.6.5.12

De Los Santos, S. B., & Kupczynski, L. (2019). Painting a picture: A timeline of students with disabilities in United States history. *National Forum of Special Education Journal,30* (1), 1-9. http://www.nationalforum.com/Journals/NFSEJ/NFSEJ.htm

Dusdal, J., & Powell, J. J. (2021). Benefits, motivations, and challenges of international collaborative research: A sociology of science case study. *Science and Public Policy, 48*(2), 235-245. https://doi.org/10.1093/scipol/scab010

Edelson, S. M., Nicholas, D. B., Stoddart, K. P., Bauman, M. B., Mawlam, L., Lawson, W. B., Jose, C., Morris, R., & Wright, S. D. (2021). Strategies for research, practice, and policy for autism in later life: A report from a think tank on aging and autism. *Journal of Autism and Developmental Disorders, 51*(1), 382–390. https://doi.org/10.1007/s10803-020-04514-3

El-Ouahi, J. (2024). Research funding in the Middle East and North Africa: analyses of acknowledgments in scientific publications indexed in the Web of Science (2008–2021). *Scientometrics, 129* (6), 2933–2968. https://doi.org/10.1007/s11192-024-04983-8

Faizi, S. F. (2024). The Importance of Research in Educational Institutions: Obstacles, Solu-

tions and Strengthening it. *Journal of Social Studies, 10* (2), 28-33. https://www.jssjournal.com/fulltext/paper-06032024115439.pdf

Finfgeld-Connett, D. (2010). Generalizability and transferability of meta-synthesis research findings. *Journal of advanced nursing, 66*(2), 246-254. https://doi.org/10.1111/j.1365-2648.2009.05250.x

Fleming, C. (2023, July 18). *Qualitative methods for the quantitatively inclined. Center for engaged learning.* https://www.centerforengagedlearning.org/qualitative-methods-for-the-quantitatively-inclined

Flick, U. (2018). *An introduction to qualitative research.* SAGE Publications.

Francisco, M. P. B., Hartman, M., & Wang, Y. (2020). Inclusion and special education. *Education Sciences, 10* (9), 1-17. https://doi.org/10.3390/educsci10090238

Fraussen, B., & Halpin, D. (2017). Think tanks and strategic policy-making: the contribution of think tanks to advisory systems. *Policy Sci 50*, 105–124. https://doi.org/10.1007/s11077-016-9246-0

Giuntini, G., Forli, F., Nicastro, R., Ciabotti, A., Bruschini, L., & Berrettini, S. (2016). Early care in children with permanent hearing impairment. *Acta Otorhinolaryngologica Italica, 36* (1), 51–59. 10.14639/0392-100X-1079

Griffen, Z. W. (2024). The economization of early life: Human capital theory, biology, and social policy. *Science, Technology,* & *Human Values, 49*(1), 175-205. https://doi.org/10.1177/01622439221147701

Grishina, O. A., Gerzelieva, Z. I., Rodenkova, T. N., & Gromova, E. I. (2021). Project financing of German universities as an instrument for improving their competitiveness among the world's leading scientific and educational centers. *Propósitos y Representaciones, 9* (3), e1249. http://dx.doi.org/10.20511/pyr2021.v9nSPE3.1192

Hall, K. L., Vogel, A. L., Huang, G. C., Serrano, K. J., Rice, E. L., Tsakraklides, S. P., & Fiore,S. M. (2018). The science of team science: A review of the empirical evidence and research gaps on collaboration in science. *American Psychologist, 73*(4), 532- 548. https://doi.org/10.1037/amp0000319

Haq, Z. U., Rasheed, R., Rashid, A., & Akhter, S. (2023). Criteria for assessing and ensuring trustworthiness in qualitative research. *International Journal of Business Reflections, 4*(2), 150-173. https://doi.org/10.56249/ijbr.03.01.44

Henriques, P. L., Curado, C., Oliveira, M., & Maçada, A. C. G. (2019). Publishing?: You can count on knowledge, experience, and expectations. *Quality* & *Quantity, 53*, 1301–1324. https://doi.org/10.1007/s11135-018-0816-4

Hernando, M. G., Pautz, H., & Stone, D. (2018). Think tanks in 'hard times'–the Global Financial Crisis and economic advice. *Policy and Society, 37*(2), 125–139. https://doi.org/10.1080/14494035.2018.1487181

Hong, P., Hong, S. W., Jungbae Roh, J., & Park, K. (2012). Evolving benchmarking practices: A review for research perspectives. *Benchmarking: An International Journal, 19*(4/5), 444-462. https://doi.org/10.1108/14635771211257945

Igiri, B. E., Okoduwa, S. I., Akabuogu, E. P., Okoduwa, U. J., Enang, I. A., Idowu, O. O., ... & Onyemachi, D. I. (2021). Focused research on the challenges and productivity of re-

searchers in Nigerian academic institutions without funding. *Frontiers in Research Metrics and Analytics, 6*, 1-13. https://doi.org/10.3389/frma.2021.727228

Iglič, H., Doreian, P., Kronegger, L., & Ferligoj, A. (2017). With whom do researchers collaborate and why?. *Scientometrics, 112* (1), 153–174. https://doi.org/10.1007/s11192-017-2386-y

Ivannikov, N. S., & Shmonova, U. A. (2023). The Role of Think Tanks in Shaping European Policies. *Russia in the Global World, 26* (2), 33–47. https://doi.org/10.48612/rg/RGW.26.2.3

Japanese Law. (2025, Feb 19). *Basic Act for Persons with Disabilities.* https://www.japaneselawtranslation.go.jp/ja/laws/view/2436

Kadasah, T. (2017). *Equality policies, their implementation, and their effects on children with disabilities in pre-schools in Saudi Arabia* (Doctoral dissertation, University of Roehampton). https://pure.roehampton.ac.uk/portal/en/studentTheses/equality-policies-their-implementation-and-their-effects-on-child

Kachalov, R. M., & Sleptsova, Y. A. (2023). Marketing research in the activity of a scientific organization. *Economics of Contemporary Russia*, (2), 84–94. https://doi.org/10.xxxx

Kang, E., & Hwang, H. (2021). Ethical conducts in qualitative research methodology: Participant observation and interview process. *Journal of Research and Publication Ethics, 2* (2), 5-10. https://doi.org/10.15722/jrpe.2.2.202109.5

Kern, M. A., & Smutko, L. S. (2021). Collaborative governance: The role of university centers, institutes, and programs. *Conflict Resolution Quarterly, 39*(1), 29-50. https://doi.org/10.1002/crq.21314

Kosti, N., Levi-Faur, D., & Mor, G. (2019). Legislation and regulation: Three analytical distinctions. *The Theory and Practice of Legislation, 7*(3), 169–178. https://doi.org/10.1080/20508840.2019.1736369

Kumar, V. (2017). The role of university research centers in promoting research. *Journal of the Academy of Marketing Science, 45*, 453-458. https://doi.org/10.1007/s11747-016-0496-3

Kunene, N. (2019). *Attracting and retaining academic research staff: A case study of an institution of higher learning* (Doctoral dissertation, University of KwaZulu-Natal). University of KwaZulu-Natal ResearchSpace. https://researchspace.ukzn.ac.za/items/2d61ef75-9d39-41a3-a181-032c350d1f28

Kurbanovna, M. (2024). Best practices on enforcement and monitoring of education legislation in foreign countries. *Young Scholar's Academic Journal, 3*(4), 6-10. https://opublication.com/index.php/ysaj/article/view/42

Larrea, M., & Karlsen, J. (2022). Think tanks for a new generation of regional innovation policies. *European Planning Studies, 30*(11), 2334-2351. https://doi.org/10.1080/09654313.2021.1985085

Lin, Q., & Song, B. (2019, September). A Literature Review of New Types of Scientific Research Institutions. *In The 4th International Conference on Economy, Judicature, Administration and Humanitarian Projects (JAHP 2019)* (pp. 551-557). Atlantis Press.

MacLeod, W. B., & Urquiola, M. (2021). Why does the United States have the best research universities? Incentives, resources, and virtuous circles. *Journal of Economic Perspectives, 35* (1), 185-206. https://doi.org/10.1257/jep.35.1.185

Mäkinen, E. I., Evans, E. D., & McFarland, D. A. (2020). The patterning of collaborative behavior and knowledge culminations in interdisciplinary research centers. *Minerva, 58*, 71-95. https://doi.org/10.1007/s11024-019-09381-6

Margherita, A., Elia, G., & Petti, C. (2022). What is quality in research? Building a framework of design, process and impact attributes and evaluation perspectives. *Sustainability, 14* (5), 3034. https://doi.org/10.3390/su14053034

Masinde, M., & Coetzee, J. (2023). Modelling research productivity of university researchers using research incentives to crowd-in motivation. *International Journal of Productivity and Performance Management, 72* (5), 1509-1530. https://doi.org/10.1108/IJPPM-12-2020-0669

McCallum, R. (2020). *The United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities: An assessment of Australia's level of compliance.* Royal Commission into Violence, Abuse, Neglect and Exploitation of People with Disability.

McGann, J. (2021). *2020 Global go to think tank index report.* Think tanks & civil societies program, Global Go To Think Tank Index Reports. https://repository.upenn.edu/think_tanks/18

McGeown, S. (2023). Research-practice partnerships in education: Why we need a methodological shift in how we do research. *Psychology of Education Review, 47*(1), 6–14. https://doi.org/10.53841/bpsper.2023.47.1.6.

Mertens, D. M. (2024). *Research and evaluation in education and psychology: Integrating diversity with quantitative, qualitative, and mixed methods* (6th ed). Sage Publications.

Mont, D., Madans, J., Weeks, J. D., & Ullmann, H. (2022). Harmonizing disability data to improve disability research and policy. *Health Affairs, 41* (10), 1442–1448. https://doi.org/10.1377/hlthaff.2022.00299

Mu, Y., Liu, X., & Wang, L. (2018). A Pearson's correlation coefficient based decision tree and its parallel implementation. *Information Sciences, 435*, 40-58. https://doi.org/10.1016/j.ins.2017.12.059

Murry, F., & Alqahtani, R. M. (2015). Teaching Special Education Law in Saudi Arabia: Improving Pre-Service Teacher Education and Services to Students with Disabilities. *World Journal of Education, 5*(6), 57-64. https://doi.org/10.5430/wje.v5n6p57

Nagaraj, A., & Tranchero, M. (2023). How does data access shape science? The impact of federal statistical research data centers on economics research. *NBER Working Paper No. 31372.* https://doi.org/10.3386/w31372

Naveed, A., & Suleri, A. Q. (2022). *Making 'Impact Factor' impactful: Universities, think tanks and policy research in Pakistan.* Sustainable Development Policy Institute. https://sdpi.org/sdpiweb/publications/files/Pakistan_TT_university_study_Final_June22.pdf

Niblett, R. (2018). Rediscovering a sense of purpose: The challenge for western think-tanks. *International Affairs, 94* (6), 1409–1429. https://doi.org/10.1093/ia/iiy199

Obah, A. (2024). The effectiveness of inclusive education policies for students with disabil-

ities. *International Journal of Humanity and Social Sciences, 2* (5), 50- 63. https://doi.org/10.47941/ijhss.1888

Organization for Economic Cooperation and Development (2025, March 12). 2025. *Research & innovation in education.* https://gpseducation.oecd.org/revieweducationpolicies/#!node=41773&filter=all

Planells-Artigot, E., Ortigosa-Blanch, A., & Martí-Sánchez, M. (2021). Bridging fields: A comparative study of the presence of think tanks. *Technological Forecasting and Social Change, 162*, 1–9. https://doi.org/10.1016/j.techfore.2020.120377

Purevsuren, N., Norinpel, E., Nugjgar, P., Dolgor, G.-O., Lkhagvasuren, T., Park, H., Altangerel, A., & Ravdansuren, C. (2025). An Analysis of Factors Affecting University Reputation: A Case Study of Mongolian Universities. *Sustainability, 17* (14), 6397. https://doi.org/10.3390/su17146397

Ramos, C. (2021). Think tank leadership: Functions and challenges of executive directors. *On Think Tanks*. https://onthinktanks.org/wp-content/uploads/2021/06/OTT_WP9_Think-Tank-LeadershipFINAL.pdf

Riddell, S., Harris, N., & Davidge, G. (2021). Autonomy, education and the rights of children with special and additional support needs and disabilities in England and Scotland: A new paradigm?. *Journal of Social Welfare and Family Law, 43* (1), 42-59. https://doi.org/10.1080/09649069.2021.1876307

Rios, D., Magasi, S., Novak, C., & Harniss, M. (2016). Conducting accessible research: Including people with disabilities in public health, epidemiological, and outcomes studies. *American Journal of Public Health, 106* (12), 2137–2144. https://doi.org/10.2105/AJPH.2016.303448

Rodriguez, E. D. (2021). Frontline interpretive work of activating the Americans with disabilities act. In P. C. Luken & S. Vaughan (Eds.), *The Palgrave Handbook of Institutional Ethnography* (pp. 375-395). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-54222-1_20

Rohman, A., Eliyana, A., & Purwana, D. (2020). Knowledge-sharing enablers and barriers in research centers: A literature review. *KnE Social Sciences, 4*(14), 142–151. https://doi.org/10.18502/kss.v4i14.7867

Rossoni, A. L., de Vasconcellos, E. P. G., & de Castilho Rossoni, R. L. (2024). Barriers and facilitators of university-industry collaboration for research, development and innovation: A systematic review. In J. Block (Ed.), *Management review quarterly: Systematic literature reviews, meta-analyses, and replication studies* (pp. 1841–1877). Springer. https://doi.org/10.1007/s11301-023-00349-1

Ruser, A. (2018). What to think about think tanks: Towards a conceptual framework of strategic think tank behaviour. *International Journal of Politics, Culture, and Society, 31*(2), 179-192. https://doi.org/10.1007/s10767-018-9278-x

Şahin, M. D., & Ozturk, G. (2019). Mixed method research: Theoretical foundations, designs and its use in educational research. *International Journal of Contemporary Educational Research, 6*(2), 301-310. https://doi.org/10.33200/ijcer.574002

Saran, A., White, H., & Kuper, H. (2020). Evidence and gap map of studies assessing the

effectiveness of interventions for people with disabilities in low-and middleincome countries. *Campbell Systematic Reviews, 16* (1), 1-32. https://doi.org/10.1002/cl2.1070 https://doi.org/10.1002/cl2.1070

Shamsan, A. M., & Al Mutair, A. S. (2019). Research activities in Saudi Arabia. *Saudi Medical Journal, 40*(9), 962–963. https://doi.org/10.15537/smj.2019.9.24478

Shehatta, I., & Mahmood, K. (2016). Research collaboration in Saudi Arabia 1980–2014: Bibliometric patterns and national policy to foster research quantity and quality. *International Journal of Libraries and Information Studies, 66* (1), 13-29. https://doi.org/10.1515/libri-2015-0095

Staller, K. M. (2022). Confusing questions in qualitative inquiry: Research, interview, and analysis. *Qualitative Social Work, 21*(2), 227-234. https://doi.org/10.1177/14733250221080533

Swenor, B. K., Munoz, B., & Meeks, L. M. (2020). A decade of decline: Grant funding for researchers with disabilities 2008 to 2018. *PLOS ONE, 15* (3), e0228686. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0228686

Tedersoo, L., Küngas, R., Oras, E., Köster, K., Eenmaa, H., Leijen, Ä., ... & Sepp, T. (2021). Data sharing practices and data availability upon request differ across scientific disciplines. *Scientific Data, 8* (1), 192. https://doi.org/10.1038/s41597-021-00981-0

The Global Talent Competitiveness Index. (2025, March 3). *What a Difference Ten Years Make What to Expect for the Next Decade*. https://www.insead.edu/system/files/2023-11/gtci-2023-report.pdf

Thompson, M., & Svaerd, A. (2019). Unintended consequences of special-needs law in Ireland and Sweden. *Kybernetes, 48* (2), 333-347. https://doi.org/10.1108/K-06-2018-0307

Tisdell, E. J., Merriam, S. B., & Stuckey-Peyrot, H. L. (2025). *Qualitative research: A guide to design and implementation*. Jossey Bass.

Trupin, E., & Kerns, S. (2017). Introduction to the special issue: Legislation related to children's evidence-based practice. *Administration and Policy in Mental Health and Mental Health Services Research, 44*(1), 1-5. https://doi.org/10.1007/s10488-015-0666-5

U.K. National Disability Strategy. (2025, March 2). *National Disability Strategy*. https://www.gov.uk/government/publications/uk-national-disability-strategy

UNESCO. (2025, March 28). *Science Report: the race against time for smarter development*. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377433

UNESCO. (2024). *Education policies and strategies Towards future-ready education systems*. https://www.unesco.org/en/education-policies

United Nations. (2025a, November 28). *Tenth anniversary of the adoption of the convention on the rights of persons with disabilities*. https://2u.pw/ZVQjxf

United Nations (2025a, March 13). *Sustainable Development Goals. The 17 Goals*. https://sdgs.un.org/goals

United Nations (2025b, March 8). *The United Nations convention on the rights of persons with disabilities*.

U.S. Department of Education. (2025, March 15). *The Individuals with Disabilities Education Act*. https://sites.ed.gov/idea/about-idea/

Usher, C. (2023). *Ingredients for a successful research institute*. https://doi.org/10.1371/journal.

pbio.3002267.g001

Vasen, F., Sarthou, N. F., Romano, S. A., Gutiérrez, B. D., & Pintos, M. F. (2023). Turning academics into researchers: The development of National Researcher Categorization Systems in Latin America. *Research Evaluation, 32*(2), 244–255. https://doi.org/10.1093/reseval/rvad021

Voller, S., Schellenberg, J., Chi, P., & Thorogood, N. (2022). What makes working together work? A scoping review of the guidance on North–South research partnerships. *Health Policy and Planning, 37*(4), 523–534. https://doi.org/10.1093/heapol/czac008

Winzer, M., & Mazurek, K. (2014). The convention on the rights of persons with disabilities: Notes on genealogy and prospects. *Journal of International Special Needs Education, 17*(1), 3-12. https://doi.org/10.9782/2159-4341-17.1.3

Yang, A. J. (2024). Unveiling the impact and dual innovation of funded research. *Journal of Informetrics, 18*(1), 101480. https://doi.org/10.1016/j.joi.2023.101480

Yousaf, F., Rehman, S. U., Ashiq, M., Yousaf, A., & Ahmad, S. (2021). Open access publishing trends in the Kingdom of Saudi Arabia (1980–2020). *Library Philosophy and Practice (e-journal),* 5603. https://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/5603

Zaytsev, D. G., Kuskova, V. V., & Kononova, A. (2022). The power of knowledge: How think tanks impact US foreign policy. *Foreign Policy Analysis, 18*(1), orab034. https://doi.org/10.1093/fpa/orab034

تحليل أدوار المراكز البحثية في تفعيل الأنظمة والتشريعات: نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أنموذجاً

المركز الوطني للدراسات والبحـــوث الاجتماعيـــة

١٤٤٧ هـ
٢٠٢٥م

نبذة عن المركز:

إدراكا من حكومة خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- لضرورة وحتمية الاهتمام بالشأن الاجتماعي وصيانة وتحصين القيم والمبادئ الاجتماعية، ولما تمثله الظواهر الاجتماعية المتجددة من تحد للأسرة والمجتمع بمكوناتها المختلفة، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٠) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٧هـ بالموافقة على تنظيم المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية ليكون ذا شخصية اعتبارية مستقلة، ويرتبط بوزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مباشرة، ومقره مدينة الرياض.

ويهدف المركز إلى إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية حول القضايا والظواهر والمشكلات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، واقتراح التوصيات والحلول المناسبة في شأنها، وذلك استنادا إلى محوري استراتيجية المركز وهما: تمكين مجتمع البحوث في المجال الاجتماعي، ومساندة متخذي القرار الاجتماعي.

المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية
National Center for Social Studies (NCSS)